جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

الدراسات العليا

الاقتصاد الريعي وتحديات الاستدامة المالية في العراق / دراسة تحليلية

رسالة مقدمة من قبل الطالب

كرار حسن دينار

إلى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية بجامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

بإشراف

الاستاذ الدكتور

حيدر علي محمد الدليمي

1445 هـ **2023 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُـــــــلْ رَبِّ زِدْنِـــــــــــــي عِـــــــــلْمًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الإسراء – آية (85)

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى . . . . . .

من وهبني الحياة وحملت اسمه بكل فخر . . . والدي العزيز.

من وهب لها الرحمن تحت أقدامها الجنات . . .أمي الغالية.

من ساندني وكان خير عون لي في مسيرتي العلمية.

سندي في الحياة . . . . أخوتي وأخواتي الأعزاء .

إلى . . . . . أبني العزيز (حسن) . .

إلى . . . . . كل أصدقائي ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي في الدراسات الأولية والعليا.

كرار

الشكر والتقدير

الشكر لله سبحانه و تعالى الذي انعم علينا و أرزقنا نعمة العلم والمعرفة.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السيد المشرف (الأستاذ الدكتور. حيدر علي محمد الدليمي)، لتفضلهِ بالإشراف والمتابعة على رسالتي، فجزاه الله خير الجزاء.

واتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى عمادة كلية الادارة والاقتصاد المتمثلة بعميدتها (الاستاذ الدكتورة زينب عبد الرزاق عبود). والسيد معاون العميد للشؤون العلمية المحترم (الاستاذ الدكتور : بشار الحميري). وأتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى السيد رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية المتمثلة برئيسها (الاستاذ المساعد الدكتور : أسعد منشد).

واشكر جميع الكادر التدريسي في قسم العلوم المالية والمصرفية (الاستاذ الدكتور حسين ديكان، الاستاذ الدكتور جواد كاظم البكري، الاستاذ الدكتور خالد المرزوك، الاستاذ الدكتور أحمد خليل الحسيني، الاستاذ الدكتور محمد الطائي، الاستاذ الدكتور عبد الخالق دبي الجبوري، الاستاذ الدكتور مهدي عطية، الاستاذ المساعد الدكتور مهدي خليل، الاستاذ المساعد الدكتور محمد سعد الجبوري، الاستاذ المساعد الدكتور نصر حمود مزنان، الاستاذ المساعد كريم العزاوي، الاستاذ المساعد الدكتور ايهاب عبد السلام) لما قدموا لي من مساعدة علمية كبيرة، وأتقدم بالشكر الجزيـل إلى لجنة المناقشة المحترمين لإبداء ملاحظاتهم القيمة في اغناء الرسالة. وأشكر موظفو مكتبة كلية الادارة والاقتصاد وذلك لدورهم في توفير المصادر في كتابة الرسالة.

ومن الله التوفيق

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوعات	الصفحة
الآية الكريمة	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
قائمة المحتويات	ث
قائمة الجدول	ج
قائمة الأشكال	ج
المستخلص	ح
المقدمة	1
منهجية البحث	2 – 6
الفصل الأول : الاطار النظرية للاقتصاد الريعي والاستدامة المالية	7
المبحث الأول : الاطار النظري للاقتصاد الريعي	8
أولاً : مفهوم الاقتصاد الريعي	8
ثانياً : خصائص الاقتصاد الريعي	8 – 11
ثالثاً : النظريات المفسرة للاقتصاد الريعي	11 – 16
المطلب الثاني : مفهوم وأنواع الريع	16 - 19
المبحث الثاني : الاطار النظري للاستدامة المالية	20
المطلب الأول : مفهوم الاستدامة المالية	20 – 23
المطلب الثاني : مفهوم الدين العام	24 – 25
المطلب الثالث : مفهوم الائتمان المصرفي	25 – 31
المطلب الخامس : مؤشرات الاستدامة المالية	31 – 32
المبحث الثالث : العلاقة بين الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية	33
المطلب الأول : العلاقة بين الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية والتحديات التي تواجهها	33 – 35
المطلب الثاني : التنويع الاقتصادي : مفاهيم أساسية ونظرية	36 – 43
الفصل الثاني : واقع الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية في العراق	44
المبحث الأول : واقع العراق للمدة من (2004 – 2022)	44
المطلب الأول : الاقتصاد العراقي (الواقع والهيكلية):	44 – 47
المطلب الثاني : تطور المؤشرات العامة في الاقتصاد العراقي	48 – 61
المبحث الثاني : واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة من (2004 – 2022)	62
أولاً : واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004 – 2022)	62
ثانياً : تطور مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004 – 2022)	62 - 75
المبحث الثالث : تطور الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية في العراق للمدة من(2004 – 2022).	76
اولا: تطور الدين الداخلي والايرادات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2022)	**76 – 79**
ثانياً : مؤشر الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2022)	**79 – 82**
ثالثاً : تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2022)	**82 – 85**

الفصل الثالث : تحديات الاستدامة المالية وإمكانات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق.	**86**
المبحث الأول : تحديات الاستدامة المالية في ظل ريعية الاقتصاد العراقي	**87**
أولا: تقلبات أسعار النفط في سوق النفط العالمية	**90 – 87**
ثانياً : ضعف الجهاز الضريبي والجبائي	**91 – 90**
ثالثاً : الفساد المالي والاداري في العراق	**93 – 91**
رابعاً : محدودية مصادر الايرادات غير النفطية	**95 – 93**
خامساً : اختلال الهياكل الانتاجية وضعف انتاج القطاعات الحقيقية	**97 – 96**
سادساً: الاعتماد المفرط على الاستيرادات في الاقتصاد العراقي	**99 - 98**
سابعا: تنامي المديونية الداخلية والخارجية	**101 – 99**
ثامنا : ارتفاع نسبة النفقات التشغيلية وانخفاض النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة	**105 – 101**
المبحث الثاني : اصلاح القطاعات الاقتصادية غير النفطية في العراق.	**119 – 106**
اولاً : اصلاح القطاع الزراعي	**106**
ثانياً : اصلاح القطاع الصناعي	**110 – 107**
ثالثا : اصلاح قطاع النقل والمواصلات	**112 – 110**
رابعاً : اصلاح قطاع الخدمات	**113 – 112**
خامساً : اصلاح قطاع الكهرباء	**114 – 113**
سادساً : اصلاح القطاع السياحي	**118 - 115**
سابعا : تطور الايرادات الحكومية غير النفطية	**119 - 118**
المبحث الثالث : اصلاح وتطوير القطاع في الاقتصاد العراقي .	**120**
اولا : اصلاح الجهاز الضريبي في العراق	**121 – 120**
ثانياً : ترشيد الانفاق العام	**123 – 122**
ثالثاً : اصلاح النظام الكمركي	**124 – 123**
رابعاً : العمل على مكافحة غسيل الأموال	**125 – 124**
خامساً : تأسيس صناديق الثروة السيادية	**125**
سادساً : تطوير النظام المصرفي في الاقتصاد العراقي	**127 – 126**
الاستنتاجات والتوصيات	**129 - 128**
المصادر و المراجع	**140 - 130**

قائمة الجداول

تسلسل	الجداول	الصفحة
.1	تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق	53
.2	تطور الناتج النفطي في العراق	57
.3	تطور الايرادات النفطية في العراق	59
.4	تطور الصادرات النفطية في العراق	63
.5	تطور الموازنة العامة في العراق	68-67
.6	تطور مؤشر الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق	71
.7	تطور الايرادات الضريبية في العراق .	75
.8	تطور الائتمان المصرفي في العراق	78
.9	تطور الدين الداخلي والايرادات النفطية في العراق	83
.10	مؤشر الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق .	85
.11	تطور سعر الصرف في العراق.	88
.12	تطور اسعار النفط الخام في العراق	92
.13	تطور مؤشرات الفساد في العراق	98
.14	تطور هيكل الإيرادات العامة في العراق	100
.15	تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق	102
.16	هيكل الصادرات والاستيرادات في العراق	104-103
.17	تطور الدين الداخلي والخارجي في العراق	107
.18	تطور النفقات التشغيلية والاستثمارية في العراق	111

قائمة الأشكال

تسلسل	الأشكال	الصفحة
.1	تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق	56
.2	تطور الناتج النفطي في العراق.	58
.3	تطور الايرادات النفطية في العراق.	61
.4	تطور الصادرات النفطية في العراق.	65
.5	تطور الموازنة العامة في العراق.	70
.6	تطور مؤشر الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق.	74
.7	تطور الايرادات الضريبية في العراق.	77
.8	تطور الائتمان المصرفي في العراق.	80
.9	تطور الدين الداخلي والايرادات النفطية في العراق.	84
.10	مؤشر الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق.	87
.11	تطور سعر الصرف في العراق.	90
.12	تطور اسعار النفط في العراق	95

المستخلص:

تأتي أهمية الاستدامة المالية من مكانة او دور المالية العامة في الاقتصاد، فالاستدامة المالية تعد شكلاً من أشكال التمويل التي تلجأ اليه الدولة لتمويل الانفاق الحكومي للموازنة العامة، ويوضح قدرة الدولة على تنفيذ برامج عملها للأنشطة المختلفة ضمن مدى محدد، دون أنْ يقوض ذلك قدرتها المستقبلية على الانفاق ويقوم على أساس قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، وتهدف الدراسة إلى تحليل مؤشرات الاقتصاد الريعي في العراق، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من (2004 – 2022)، وتحليل العلاقة الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية في العراق للمدة من (2004 – 2022)، ولقد وضع الباحث فرضية مفادها إنّ الاستدامة ومؤشراتها في العراق قد تؤدي إلى رفع كفاءة اداء العراق في ظل التقلبات الحاصلة في القطاع النفطي.

فلقد اعتمدت الدراسه على المنهج الاستقرائي باستعمال الأسلوب الوصفي التحليلي العام لمعرفة المفاهيم الأساسية والنظرية للاستدامة المالية والاقتصاد الريعي، وتحليل عينة الدراسة اعتماداً على بيانات وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي.

وتوصلت الدراسه الى النتائج الآتية: إنّ اقتصاد العراق هو اقتصاد ريعي كونه يعتمد على قطاع النفط الخام من حيث الايرادات النفطية التي تشكل أكثر من (95%) من مجموع الايرادات العامة، اما الناتج النفطي و يشكل أكثر من (50%) من الناتج المحلي الاجمالي، مما جعله اكثر عرضةً للتقلبات الخارجية في أسواق النفط العالمية، فلقد بينت نتائج الدراسه الايرادات الضريبية تساهم بنسبة منخفضة من الايرادات العامة والتي تتراوح (3 - 4%) بسبب ضعف كفاءة الجهاز الضريبي والادارة الضريبية وارتفاع حالات الفساد الاداري والمالي.

أما الدين الداخلي فلقد انخفض انخفاضاً مستمراً خلال الأعوام (2004 – 2008) بسبب ارتفاع النفط الخام في الأسواق العالمية و بخاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية والسماح بزيادة تصدير النفط ، كما شهد الدين الداخلي ارتفاعاً في عام (2009) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة انعكاس الآثار السلبية للأزمة العالمية (2008)، والتي ادت الى توجه الدولة الى الاقتراض الداخلي لتمويل العجز في الموازنة العامة. و كذلك الحال في الاعوام (2014- 2016) فلقد شهد ايضاً ارتفاعاً بسبب تراجع الايرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الامني في البلد.

وعليه يوصي الباحث بالاتي: السعي الى اصلاح الجهاز الضريبي والنهوض به على نحو يحقق الاهداف الاقتصادية المطلوبة، وفي مقدمتها تمويل العجز في الموازنة العامة، من ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، فمن شروط تعزيز الاستدامة المالية في الدول الريعية ومنها العراق، ضرورة تحقيق مجموعة شروط فيها، فلابد من تحقيق سلسلة العجز و الدين العام المستقر في الأجل الطويل.

المقدمة

المقدمة :

في عصر العولمة والتي انتقلت من عالم مترامي الأطراف الى قرية صغيرة، ونتيجة لما يواجه البلد من تحديات كبيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وصحية والتي تمثلت بـ (انخفاض أسعار النفط، عجز الموازنة، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، تقلبات أمنية وسياسية، أنتشار جائحة كورونا وتغيرات سعر الصرف الأجنبي) والتي تمثل أيضاً تحديات مستقبلية يمكن أنّ تؤثر بشكل أو بآخر على الأجيال القادمة، و على النحو الذي يحد من مستويات الرفاهية للأجيال القادمة نتيجة لتحملهم أعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها أو مشكلات لم يكونوا طرفاً فيها.

أما الاقتصاد الريعي فهو الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر أو قطاع اقتصادي ما معين كـ (النفط) مثلاً كما هو الحال في الدول المصدر للنفط ومنها العراق، فهو يعتمد في اقتصاده على قطاع النفط من حيث الايرادات النفطية التي تشكل أكثر من (95%) من مجموع الايرادات العامة للموازنة العامة، اما الناتج النفطي فيشكل أكثر من (60- 80%) من الناتج المحلي الاجمالي العراقي، مما جعل البلد أكثر عرضةً للتقلبات في أسواق النفط العالمية، ومن ثم سيؤدي إلى الاقتراض الداخلي والخارجي في أوقات الأزمات المالية وانخفاض الايرادات النفطية لغرض تمويل العجز في العامة ودعم الأنّشطة الاقتصادية.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الاستدامة المالية من دور المالية العامة في الاقتصاد، فالاستدامة المالية تعد شكلاً من أشكال التمويل التي تلجأ اليه الدولة لتمويل الأنّفاق الحكومي للموازنة العامة، فهو يوضح من قدرة الدولة على تنفيذ برامج عملها للأنشطة المختلفة ضمن مدى محدد، دون أنّ يفوض ذلك قدرتها المستقبلية على الأنّفاق ويقوم على أساس قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة حول استدامة المالية العامة في العراق، فالاستدامة المالية كما معروف عنها هي قدرة الدولة على الحفاظ على الأنّفاق الجاري والايرادات المختلفة لمدة طويلة دون أنّ تهددها حالات من الاعسار المالي أو الاخفاق أو ظهور مطلوبات تعيق التزامات الحكومة التي مر بها العراق من تأخير رواتب الموظفين في القطاع الحكومي أو دفع مستحقات المقاولين، ولكي تتحقق الاستدامة المالية دون تهديد فهي تخضع لقيد يسمى (قيد الموازنة)، والذي يعد ضابطاً يشير الى أنّه ينبغي أنّ لا تتجاوز النفقات العامة حدود التمويل أو القدرة على الايرادات العامة.

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان الاستدامة المالية تؤدي الى تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم المواد المالية للدولة في ظل انخفاض الدخل المتحصل من تصدير النفط الخام).

أهداف الدراسة :

1. التعرف على المفاهيم الاساسية والنظرية للاستدامة المالية ومؤشراتها.
2. التعرف على المفاهيم النظرية للاقتصاد الريعي.
3. تحليل المؤشرات العامة للاقتصاد العراقي للمدة من (2004 – 2022).
4. تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من (2004 – 2022).
5. تحليل تطور القطاع النفطي في العراق للمدة (2004 – 2022).

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي و ذلك بتوظيف الأسلوب الوصفي التحليلي العام لمعرفة المفاهيم الأساسية والنظرية للاستدامة المالية والاقتصاد الريعي، وتحليل عينة الدراسة اعتماداً على بيانات وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي.

حدود الدراسة :

1. **الحدود المكانية** : الاقتصاد العراقي.
2. **الحدود الزمانية** : وتمثلت بالمدة من (2004 – 2022).

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسة وتضمنت الآتي:

1. **الفصل الأول :** تضمن الاطار النظري، وشمل ثلاثة مباحث رئيسة ، فالمبحث الأول تناول الاطار النظري للاقتصاد الريعي، المبحث الثاني تناول الاطار النظري للاستدامة المالية، والمبحث الثالث فتناول العلاقة بين الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية.
2. **الفصل الثاني :** تضمن واقع الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2022)، فالمبحث الأول تناول تحليل المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2022)، والمبحث الثاني تحليل الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 -2022)، أما المبحث الثالث فتناول تحليل العلاقة بين الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2022).
3. **الفصل الثالث :** تضمن تحديات الاستدامة المالية وامكانيات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، وتضمن ثلاثة مباحث رئيسة، فالمبحث الأول تناول تحديات الاستدامة المالية في ظل ريعية الاقتصاد العراقي، والمبحث الثاني تناول اصلاح وتطوير القطاعات الاقتصادية في العراق، أما المبحث الثالث فتناول اصلاح وتطوير القطاع المالي في الاقتصاد العراقي.

الدراسات السابقة :

1. دراسة (مقداد أحمد النعيمي، 2018) :

العنوان	**أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشكلات إعداد الموازنة العامة للدولة.**
المشكلة	تحاول الدراسة الاجابة عن التساؤلات الاتية: 1. هل يمكن تطبيق الاستدامة المالية في البيئة المحلية؟ وما هي أفضل السبل لذلك؟ 2. هل يمكن أنّ يؤثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشكلات إعداد الموازنة العامة للدولة؟
الهدف	1. دراسة وتحليل الاطار المفاهيمي للاستدامة المالية. 2. البحث في إمكانية تطبيق الاستدامة المالية في البيئة المحلية. 3. التحقق من أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشكلات إعداد الموازنة العامة للدولة.
التشابه	تتشابه من حيث الحدود المكانية المتمثلة بـ الاقتصاد العراقي.
الاختلاف	تتخلف مع درستنا من حيث تأثير الاستدامة المالية على الموازنة العامة.
النتائج التي توصل اليها	أنّ تحقيق الاستدامة المالية وبيان دورها في إعداد الموازنة العامة للدولة وضرورة العمل على تقييم قدرة الحكومة على الاستمرار في تنفيذها سياستها الاقتصادية دون التعرض الى حالات التعثر والعجز المالي.

2. دراسة (علي خالد عبد الله ، 2019) :

العنوان	**الاستدامة المالية بين قيود السياسة المالية وشروط مؤسسات التمويل الدولية في العراق/ دراسة تحليلية للمدة من (1990 – 2017).**
المشكلة	أصبح تحليل سلامة السياسة المالية والحكم على جودة السياسات المالية فيما يتعلق بعجز الموازنة العامة وتقييم قدرة الحكومة على تحقيق الاستدامة المالية هو الشغل الشاغل لكثير من الباحثين والمهتمين بالشأنّ المالي والاقتصادي، وعليهِ فأنّ مشكلة الدراسة المطروحة تكمن في كيفية الاجابة عن الاسئلة الآتية: 1. ما هي الكيفية التي تعمل بموجبها السياسة المالية، وما مدى تحقق الاستدامة المالية في العراق في ظل الظروف المواتية التي مر بها الاقتصاد العراقي.

	2. ما مدى تأثير السياسة المالية وفاعليتها في تحقيق الاستدامة المالية في العراق باتباع سياسات مؤسسات التمويل الدولية ومدى ملائمتها لتصحيح الخلل في الاقتصاد العراقي في ظل عدم موائمة تلك السياسات لواقع الاقتصاد العراقي.
الهدف	دراسة سبل تحقق الاستدامة المالية في العراق للمدة من (1990 – 2017)
التشابه	تتشابه مع دراستنا من حيث الحدود المكانية المتمثلة بـ الاقتصاد العراقي.
الاختلاف	–
النتائج التي توصل اليها	هناك عجز كبير في الموازنة الحكومية في العراق بسبب اختلال هيكل الايرادات العامة للمدة (1990– 2017) بسبب اعتمادها بنسبة (95%) أحياناً على الايرادات النفطية من جانب زيادة النفقات غير المنتجة من آخر ناهيك عن انخفاض مساهمة الايرادات الأخرى في الايرادات العامة.

3. دراسة (جعفر جابر جواد وآخرون، 2021):

العنوان	**قياس وتحليل الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي للمدة من (2004 – 2018)**
المشكلة	يعاني الاقتصاد العراقي من وجود قصور في حجم الايرادات العامة لتغطية الأنّفاق العام، وهذا مؤشراً سلبياً على الاستدامة المالية العامة للاقتصاد العراقي.
الهدف	3. تقييم مدى قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق الاستدامة المالية. 4. تحديد اتجاه العلاقة بين الأنّفاق والايراد العام للاقتصاد العراقي. 5. التنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات الدراسة.
التشابه	تتشابه حيث الحدود المكانية المتمثلة بـ الاقتصاد العراقي.
الاختلاف	_
النتائج التي توصل اليها	أنّ ارتفاع الدين العام وسعر الفائدة والأنّفاق العام يؤثر سلبياً في الاستدامة المالية، مما يؤدي إلى زيادة العبء على الدولة، و من ثم يؤدي إلى انخفاض قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية، بينما ارتفاع الايرادات والنمو الاقتصادي يؤثر ايجابياً في الاستدامة المالية للدولة.

4. دراسة (حسين ماجد ثامر وعبد العظيم عبد الواحد الشكري، 2021):

العنوان	**تحليل تقلبات أسعار النفط وأثرها على استدامة الدين العام في العراق للمدة من (2000 – 2019)**
المشكلة	تمثل تقلبات أسعار النفط الخام الايجابية والسلبية في العراق تحدياً كبيراً في مدى تأثيرها في مؤشرات استدامة الدين العام من خلال الأثر المزدوج لهذه التقلبات، لذا تركز الدراسة على الاجابة عن التساؤل الآتي: هل هناك تأثير لتقلبات أسعار النفط الخام على مؤشرات استدامة الدين العام في العراق؟
الهدف	الكشف عن طبيعة العلاقة واتجاهها بين أسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في العراق من خلال تفسير واقع وأداء المتغيرين والعلاقة بينهما، فضلاً عن بناء الأنّموذج القياسي الذي يتم به اختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين أسعار النفط ونسبة العجز والفائض(GDP) وأسعار النفط الخام ونسبة الدين العام (GDP) في العراق.
التشابه	تتشابه مع دراستنا من حيث الحدود المكانية المتمثلة بـ الاقتصاد العراقي.
الاختلاف	_
النتائج التي توصل اليها	أنّ تقلبات أسعار النفط الخام تؤثر عن طريق قناتي الموازنة العامة والدين العام على مؤشرات استدامة الدين العام في العراق عينة الدراسة. ولقد تمت الاستعانة بالاقتصاد العراقي.

الفصل الأول

الاطار النظري للاقتصاد الريعي والاستدامة المالية.

المبحث الأول : الاقتصاد الريعي : المفهوم والخصائص.

المبحث الثاني : الاستدامة المالية : المفهوم والمؤشرات.

المبحث الثالث : العلاقة بين الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية.

التمهيد:

يتناول هذا الفصل الاطار النظري للاقتصاد الريعي ومعرفة آراء وأفكار النظريات التي فسرت الاقتصاد الريعي، والتعرف على أهم مؤشرات الاقتصاد الريعي، و من ثم التعرف على المفاهيم النظرية والاساسية للاستدامة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي، والتعرف على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية وفق منهج النظرية الاقتصادية، وتتناول هذه الدراسة ثلاثة مباحث رئيسة وهي كالآتي:

المبحث الأول

الاقتصاد الريعي : الأُسس والمفاهيم.

المطلب الأول : الاقتصاد الريعي (المفهوم – الخصائص –النظريات):

أولاً: مفهوم الاقتصاد الريعي :

و يعني الريع هو اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كـ(النفط) مثلاً، ولهذا فأنّ اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الخارجية، إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعاً استهلاكياً أي يسيطر فيهَ قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية، وربما نجد في اقتصاديات الدول العربية بعامه أنموذجاً لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بالعائدات المالية الكبيرة سواء عن طريق البيع أم الجباية، وعادةً ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصاً للعمل [1].

ويعرف أيضاً بأنّهُ اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل)، وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات أنتاج معقدة سواء كأنّت فكرية أم مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكهِ ومشروعية توزيعه ومشروعيه بيعه[2].

ويعرفه الباحث بأنه الاقتصاد ذو المصدر المالي الواحد أي الاعتماد على قطاع اقتصادي في تمويل الأنشطة الاقتصادية كالاعتماد على قطاع النفط الخام على سبيل المثال أو القطاع الزراعي.

ثانياً : خصائص الاقتصاد الريعي :

يمكن تحديد خصائص الاقتصاد الريعي كالآتي:

1. الاعتماد على مصدر وحيد (كالنفط) على سبيل المثال مصدراً رئيساً في تمويل الدخل: تعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التي يتوقف عليها توصيف الاقتصادات الريعية، الاعتماد على مصدر في توليد الدخل ونسبتهِ في الناتج المحلي الاجمالي هما السمتان المتلازمتان لاقتصادات الدول الريعية، إذا اكّد

---

[1] صالح ياسر، ورقة سياسات : النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة / حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعرق، 2013، ص4.

[2] لطفي حاتم وآخرون، العولمة والرأسمالية، وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2015 ، ص 72 .

الباحثون ان الأمر الذي يتعلق بالموارد النفطية الخارجية لا يتوقف عند هذا الحد فهناك مداخيل ريعية غير نفطية كما هو الحال في الاقتصاد الإسباني الذي بقي طويلاً يعتمد على الذهب والفضة الأمريكيتين، وبالرغم من ذلك يبقى مؤشر سوق النفط الخام هو الأقوى في موضوع الريع، وذلك لما لأثر الريع في دعم الأجور والمرتبات للقوى العاملة وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج السلعي من زراعة وصناعة تحويلية إلى درجة لا يمكن معها استمرار أغلب هذه الأنّشطة من دون الدعم من قبل الريع النفطي[1].

2. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحياة الاقتصادية الواسعة ، إذ يكون مساهمة هذا النشاط يكون كاملاً في الانشطة الاقتصادية، فضلاً عن الدور الضعيف لبقية الايرادات الداخلية كـ(الضرائب) وغيرها، مما يحد من القوة التوزيعية للمالية العامة من الجانب الإنفاقي للموازنة (جانب النفقات العامة) لذا فأنّ معدل النمو في الموارد المالية ليس مواكباً للنمو في النفقات العامة، إذ تصبح الدولة مسيطرة على الاقتصاد كونها بمثابة الوسيط بين قطاع النفط من ناحية وبين قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى من ناحية أخرى، فهي تتسلم تلك العوائد لتعيد تخصيصها للفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي.

3. الاعتماد على مصدر غير المتجدد (الناضب) : فالمورد الناضب الموجود داخل الأرض هو عبارة عن ثروة للمجتمع أو لمالكهِ ، وأنّ ذلك يعني أنّ قرار الاستخراج يرتبط بالعائد الذي يتوقع مالك المصدر أنّ يحصل عليه وأنّ أقل ما يمكنه القبول به هو نمو السعر الصافي للمصدر الناضب بمعدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق لكي يوافق على بقاء ذلك المصدر داخل الأرض، وبخلاف ذلك سيزيد معدل استخراج المصدر الناضب لغرض استغلال الفرصة داخل الفرصة البديلة من العائد في مجال استثماري آخر لا يقل عائدهِ عن معدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق، ومن هنا يكون التعامل مع مورد قابل للنضوب، وهذا الامر يرتب مفاهيم جديدة للتكاليف والايرادات والدخل وطبيعة تركيبة السوق للموارد الناضبة، ويعد النفط أهم المصادر كتوليد الطاقة في العالم.

---

[1] علي خليفة، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد دول مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الدول المجلس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 1986 ، ص 29.

فهذه الدول تعتمد في اقتصادها الى نوع من الريع الخارجي المعتمد على توافر الظروف المناسبة والطلب الخارجي الواسع، وتمثل ايرادات النفط العنصر الغالب على النشاط الاقتصادي، إذ أنّ أنتاج النفط يتراوح ما بين (60% – 80%) من الناتج المحلي في هذه الدول [1].

4. انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية من الناتج المحلي الاجمالي: يمكن بيان أهمية القطاع النفطي من خلال توضيح الأهمية النسبية للصادرات النفطية مقارنةً بـ المجموع الكلي للصادرات أو كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي أي اختلال نسبة المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، إذ تبقى مساهمة القطاعات غير النفطية ازاء نسبة مساهمة القطاع النفطي بسيطة، ولذلك يمارس هذا القطاع دوره الممول للقطاعات الأخرى، و بالرغم من أنّ الاقتصادات الريعية تمتلك ثروة القطاع الاستخراجي (النفط) مثلاً على الناتج المحلي الاجمالي، وكأنّت السياسات الاقتصادية الخاطئة سبباً في عدم تحقيق النمو الاقتصادي، نتيجة لانخفاض الكفاءة الاقتصادية في معظم ادارات القطاع العام فلقد أدى الى تخلف قطاع الإنتاج، إذ لم تتمكن من تحقيق النمو المطلوب منها.

5. ارتفاع معدلات الأنّفاق الحكومي : أنّ النفقات العامة في الاقتصادات الريعية تتسم بأنّها متنامية كثيراً سواء اكان هذا التزايد معبراً عنه بأرقام مطلقة أم نسبة مئوية إلى الناتج الكلي، ولما تملكه الدول الريعية من موارد وبسبب أهمية تلك الموارد الريعية التي تكتسبها عن طريق الطلب العالمي المتزايد عليها من قبل الدول الصناعية الكبرى، فأنّ هذا الأمر جعل الأموال تتدفق الى خزائن تلك الدول الريعية بسهولة وغزارة مما يدفعها الى التوسع في الأنّفاق العام بهدف تحقيق التنمية التي عقدت العزم على تحقيقها[2].

6. ثنائية الاقتصادات الريعية: تعتمد الاقتصادات الريعية على قطاع يتسم بكثافة الاستخدام لعنصر رأس المال ويكون هذا القطاع منفصلاً انفصالاً تاماً عن بقية القطاعات الأخرى وهذا الامر يكون واضحاً في الدول النفطية على نحو أكثر من غيرها، ولهذه الخاصية نتيجتان :

الأولى أنّ اعتمادها الكبير على رأس المال الكثيف يجعلها أكثر عرضةً لأنّ تكون مرتبطة بالعالم الخارجي لما يوفره من رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجية تفتقد لها تلك الدول الريعية.

---

[1] عبدالله الجناحي، العقلية الريعية والدولة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي، العدد(288)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص59- 60

[2] علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات، الكويت، ط1، 1985، ص70- 71

أما النتيجة الثانية فهي شيوع البطالة في اقتصادات تلك الدول بسبب اعتماد اقتصادها على المورد الكثيف الاستخدام لعنصر رأس المال[1].

7. تواجه الدولة الريعية عراقيل ما يطلق عليهِ (المرض الهولندي) والذي يسهم في اعاقة نمو الصادرات غير النفطية، بخاصةً الصناعية لعدم قابليتها على المنافسة في الأسواق الخارجية مما يؤدي إلى وجود نظام اقتصادي يتسم بالأحادية أي الاعتماد على مصدر واحد في الحصول على العملات الأجنبية، ففي هذهِ الاقتصادات تنتشر ممارسات البحث عن الربح السريع وعدم تشجيع العمل الجاد و عليه تباطؤ معدلات التنمية وانحسار دور القطاعات الإنتاجية السلعية وانخفاض نصيب الفرد منها وهذا ما أطلق عليه (لعنة الموارد) لتصبح صفة إضافية للاقتصادات الريعية[2].

ثالثاً : النظريات المفسرة للاقتصاد الريعي :

تناولت العديد من النظريات مفهوم الريع ومنها:

1. المدرسة المركنتيلية (التجارية 1500 – 1700) :

سادت هذه المدرسة في أوربا منذ نهاية القرن الخامس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر، وتقوم هذه المدرسة على مبدأين أساسيين هما [3]:

أ. أنّ الدولة القوية هي تلك الدولة التي تتوافر لديها معادن نفيسة تتمثل(بالذهب والفضة) اي وجود علاقة طردية ما بين قوة الدولة وما تمتلكه من معادن نفيسة.

ب. ينصب اهتمام الدول على تطوير الاقتصاد وذلك من خلال تشجيع تصدير المنتج المحلي واستيراد المواد الأولية لضمان القدرة على المنافسة الخارجية وضمان جودة الأسواق واستمراريتها.

وتركزت المركنتلية الإسبانية على جمع الذهب والفضة لتقوية الدولة أما المركنتلية الإنكليزية فلقد أهتمت بالقطاع الصناعي بشكل أكبر إذ كأنّت بلداً متطوراً صناعياً وكانَ الهدف الأول لديهم هو زيادة القدرة الصناعية في البلاد وتقوية النسيج الاقتصادي مع الزيادة في الصادرات لجلب الموارد النفيسة، وجرى التحول من النظام الاقطاعي القائم على الزراعة الى النظام التجاري (الرأسمالية التجارية)، ومن أبرز اعلام هذا

---

[1] تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية (تأملات في مفارقة الوفرة)، ترجمة: عبد الاله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية بيروت ، 2008، ص 102.

[2] علي مرزا، العراق، الواقع والأفاق الاقتصادية- ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 2013، ص 9.

[3] عدنان عباس علي، تاريخ المدرسة الاقتصادي، الجزء الأول، مطبعة عصام ، بغداد، 1979 ، ص 97 .

المدرسة هو **(وليم بتي W.Pety)** الذي يرى أنّ مفهوم الريع يساوي الناتج الزراعي بعد طرح تكاليف الإنتاج من الناتج الزراعي الكلي[1]، ولذا فهو عند دراسته للريع لم يتوقف عند الريع المطلق، وإنما طرح فكرة الريع الفرقي وعندئذ ينجم الريع لسببين:

أ. الاختلاف في الخصوبة.

ب. اختلاف الأرض في موقعها من السوق، أنّ هذا التفريق بين خصوبة التربة وموقعها من السوق جعل **(وليم بيتي)** يسبق **(ريكاردوا)** في تناوله الريع التفاضلي [2].

2. المدرسة الفيزيوقراطية (الطبيعية 1730 – 1760) :

يعد المذهب الطبيعي الدعامة الثانية التي أُسس عليها المذهب الكلاسيكي إلى جانب الدعامة الأولى المذهب المركنتلي، ويعزوا اعلام المدرسة الطبيعية الريع إلى الدخل المتولد من الأرض بعدها هبة الطبيعة وأنّها عنصر أنتاج فائض يزيد على تكاليف العمل ورأس المال وهو عائد اساسه إلى الأرض[3]، وبمقدار تعلق الأمر بمفردة الريع فلقد استطاع مؤسس هذا المذهب الفيلسوف الفرنسي (كيناي) من أنّ يقدم نظرية يُشهد لهُ فيها، إذ أنّ صاحب الأرض الذي يحصل على ريع الأرض لم يكن في الحقيقة هو الذي أنتج هذه الأرض وإنما الفلاح هو الذي قام بإنتاجها، وأوضح (كيناي) مبدأ الريع الصافي وأنّ الارض هي مصدر الثروة.

ولقد سوغ الطبيعيون الريع الذي يحصل عليه ملاك الأراضي بأنّهُ من عمل الطبيعة وأنّهُ هبة لهم، إلا أنّهم ومن خلال رؤيتهم للناتج الصافي المتكون في الزراعة دون غيرها منحو الدولة الحق في أنّ تستلم هذا الريع على شكل ضريبة تفرضها على ملاك الأراضي أو أنّ تعيد توزيع الأراضي على أكبر عدد من الافراد فعند توزيع ذلك الريع يكون توزيعاً واسعاً في المجتمع، وعليه يمكن القول أنّ الطبيعيين اختلفوا عن التجاريين في قضيتين هما [4]:

---

[1] عدنان عباس علي، تاريخ المدرسة الاقتصادي من المدرسة الإغريقي الى أنتشار وتطور المدرسة الكلاسيكي في الأقطار المختلفة، الجامعة المستنصرية، 1979 ، ص 138 .

[2] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1993 ، ص 137 .

[3] عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، الجزء الأول، بغداد، ط1، 2005 ، ص 215.

[4] عمرو هشام، مدخل في مدراس المدرسة الاقتصادي، نظرية تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة، دار طلاس للنشر والتوزيع، عمأنّ، 2009، ص 184 – 185 .

أ. لم يدرسوا الأنّواع الاخرى للريع كما عمل (بتي) عند دراسة للريع التفاضلي وإنما تكلموا عن الريع كظاهرة ترافق كل ناتج صافي، أي أنّهم درسوا الناتج الصافي المتولد في الزراعة وكأنّ الريع نتيجة طبيعة لهُ.

ب. أنّهم لم يأخذوا بنظر الاعتبار الجهد المبذول (العمل) في الأرض وأهميته في اضفاء الجزء الأكبر من قيمة الناتج المتولد في العملية الإنتاجية بل أنّ فكرتهم عن العمل اتسمت باللاموضوعية لمصلحه قوى الطبيعة في خلق الناتج.

3. المدرسة الكلاسيكية (1766 – 1760):

يعد **(آدم سمث)** من أبرز اعلام المدرسة الكلاسيكية ففي كتابه **(ثروة الأمم)** كان أول من استعمل مصطلح الريع بوصفهِ شكلاً من أشكال المردود المالي، أنّ (آدم سمث) لم يكن واضحاً في تفسيره للريع فتارةً يقول أنّ الريع يتولد نتيجة ما تنتجهُ الأرض أو نتيجة ما تقدمه العوامل الأخرى للإنتاج، لذلك فأنّه يمثل كلفة من تكاليف الإنتاج وبذلك تكون الأرض من المكونات التي تدخل في خلق القيمة وتكوين الثمن، وأخرى يقول أنّ الريع هو عائد احتكاري يتم الحصول عليه من خلال تملك الأرض واحتكارها، أي أنّ مالكي الأرض يستلمون هذا الريع على أساس أنّهُ الثمن المدفوع مقابل استعمال الأرض وهو أعلى ما يستطيع المستأجر دفعهِ في الظروف الواقعية للأرض.

إذ يجتهد مالك الأرض في الحصول على أكبر حصة من نتاج الأرض والتي تكفي للحفاظ على رأس المال و الوفاء بـ مستلزمات الإنتاج وتكاليف المعيشة، والجزء الذي يزيد يمكن عده ريعاً أو عائداً لأرضهِ أي الثمن الأعلى الذي يستطيع المستأجر تحمل دفعهِ في الظروف الواقعية للأرض وهذا تعبير عن الطبيعة الاستغلالية [1]، لا بل أنّهُ يطلب أحياناً ريعاً عما لا يمكن للإنسان استصلاحهم فهناك نوع من أعشاب البحر يسمى **(Kelp)** عند حرقهِ يستخرج منه ملح قلوي يستعمل في صناعة الزجاج والصابون وغيرها، وهو ينبت في بريطانيا ولا سيما في (اسكتلندا) على الصخور التي تقع داخل نطاق مياه المد التي تغمرها مياه البحر

[1] آدم سمث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت- أربيل، ط1 ، 2007 ، ص 211.

مرتين كل يوم، أي لم تتدخل القوة البشرية في إنتاجه، ومع ذلك فأنّ مالك الأرض الذي يحيط الشاطئ بعقاره يطالب الريع عنها كما يطالب بريع عن حقولهِ المزروعة بمحاصيل أخرى [1].

أما النوع الثالث من الريع عند **(آدم سمث)** فهو الريع الناتج عن الأسعار الاحتكارية للمنتجات الزراعية لانّ زيادة سعر السلعة أو انخفاضه أنّما يعتمد على الطلب على نحو يفوق عرضها، لذلك فأنّ الريع يدخل في تركيب السلع بصوره مختلفة عن الأجور والربح، فـ (الأجور المرتفعة أو المتدنية والربح) هي سبب ارتفاع السعر أو انخفاضه، كذلك الحال مع ارتفاع سعر الريع أو انخفاضه .

و عليه يوضح لنا أنّ **(آدم سمث)** أنهُ انّتقل من مفهوم إلى آخر وعاد ليتفق مع الطبيعيين في كون الريع هو عطاء الأرض لمالكها والناتج بعد أنْ يطرح منه نتاج عمل الأنسان، والمتبقي يؤول كله إلى الريع، ثم جاؤا (مالثوس وريكاردوا) البريطاني كونهم أسسوا نظرية متكاملة عن الريع العقاري، فابتداءً مما كتبه آدم سمث يعاود **((ديفيد ريكاردوا 1772 – 11823))** وهو أحد دعائم الاقتصاد الكلاسيكي مناقشة موضوع الريع في الثلث الأول من القرن التاسع عشر[2]، عندما أدى الضغط السكاني الذي أثاره عملية تراكم رأس المال و بخاصةً رأس المال الصناعي وحروب (نابليون) إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية كـ (القمح والشعير) وغيرها من الغلال التي أدت الى زيادة الأزمة الاقتصادية التي كأنّت تعاني منها الشعوب آنذاك، وأعتقد بعضهم أنّ ارتفاع أسعار الحبوب سببه جشع ملاك الأراضي في فرض الايجارات المرتفعة على المزارعين مقابل تأجير الاراضي الأمر الذي أدى إلى زيادة أسعار الحبوب لكي يتمكنوا من الوفاء بالإيجارات، فـ زيادة النصيب النسبي للريع يحدد معنى الريع إذ أشار الى أنّ كلمة الريع تتصرف الى ما يدفعه المزارع للماك في مقابل استغلال الخصائص الأولية والخالدة للأرض.

وهو يقصد بالريع الخالص أي استبعاد كل فائدة ينبغي للمزارع أنْ يدفعها لمالك الأرض من أجل التجهيزات والتحسينات التي قد يكون قام بها على أرضهِ، ومن ثم ينبغي عدم الخلط بين الريع المطلق والمبلغ الذي يدفعهُ المزارع سنوياً الى مالك الأرض، ويعد تحليل(ريكاردوا) في الريع أكثر تميزاً وشمولية، فلقد تجاوز

---

[1] زياد الحافظ، أوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية، ندوة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الاسكندرية، 2005 ، ص 21.

[2] فريد بشير الطاهر، وعبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار المعرفة للطباعة، الكويت، 2007، ص298 .

ما طرحهُ الفزيوقراط من كون الريع ما هو إلا كرم وسخاء من الطبيعة، حتى أنّه ذاته وأنّ أعطى للعمل الأثر للثروة إلا أنّه و بالرغم في ذلك أقر بأنّ نسبة لا بأس بها من دخل الأرض ترجع إلى تعاون الطبيعة مع الأنسان[1].

4. المدرسة النيوكلاسيكية (1882 – 1920) :

و الريع لديهم غير مرتبط بالأرض فهو مستقل عن الدخول الاخرى مثل (رأس المال) وهذا مبرر في كون السلع الرأسمالية منتجة، في حين أنّ الأرض وجدت في الطبيعة، وبذلك فهي لا تمثل عنصراً إنتاجياً إلا إذا استثمرت، مثل (شق الترع، واقامة السدود، وتصريف المياه ....ألخ)، لذلك فأنّ الريع هنا لا يكون على الأرض بوضعها الطبيعي وإنما على المدفوعات الاخرى التي دفعت كفائدة رأس المال المستثمر في الأرض[2].

وعليهِ فأنّ مفهوم الريع وفقاً لرؤية المدرسة الكلاسيكية التي جاءت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والذي يتمثل بـ كل ما يدفع لعناصر الإنتاج التي يكون عرضها هو عدم المرونة مثل الأرض، فما دامت هناك ندرة نسبية في الكمية المعروضة من الأراضي فيما يتعلق بالطلب عليها فإنّها تحصل على ريع يدفع حتى وأنّ تجانست وحداتها المختلفة تجانسا تاماً سواء من حيث الخصوبة أم من حيث موقعها من السوق ومن ثم فأنّ ريع الأرض لا يحكمه قانون خاص.

فالأرض مال اقتصادي شأنّها في ذلك شأنّ الأموال الأخرى كونها نافعة ونادرة، وهو يتحدد تبعاً لمعطيات الطلب على الأرض مع عرضها في أسواق استئجار الأراضي، وتسمى النظرية النيوكلاسيكية في الريع بـ (نظرية شبه الريع) و لقد اضاف (الفريد مارشال) (1842– 1924) الذي زاد على نظرية **(ريكاردوا)** رأس المال الثابت مقارنه بعنصر الأرض مثل (الآلات والمعدات والمباني) وقال أنّ رأس المال الثابت عديم المرونة مثل الأرض والدخل الفائض منهُ (شبه الريع) تمييزاً لهُ عن ريع الأرض وربط بين عنصر الأرض والزمن على تحليل المدة الزمنية واستخلص أنّ ما يشبه الريع الفائض الاقتصادي قد يتحقق في الأمد القصير ولكنهُ يتلاشى في الأمد الطويل[3].

---

(1) سعيد النجار، مقدمة في تاريخ المدرسة الاقتصادي، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1979 ، ص 15.
(2) خضير عباس المهر، دراسة موجزة في نظريات الريع ، دار الحرية للنشر والتوزيع والطباعة، بغداد، 1974، ص 121
(3) احمد صفي الدين عوض، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الرياض، 1983 ، ص 208 .

5. المدرسة الكينزية (1933 – 1974):

ظهرت هذه النظرية على يد مؤسسها الاقتصادي البريطاني **(جون مينارد كينز J.Keynes)** بعد أزمة الكساد العظيم التي حدثت في بداية ثلاثينيات القرن الماضي بعد أفكار النظرية الكلاسيكية، وفشل آلية السوق والتوازن التلقائي، ولقد استعان (كينز) بفكرة الطبيعة ليسحبها على جزء من رأس المال الذي لا يوظفه صاحبه في زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وإنما بالمضاربة في امتلاك وسائل الإنتاج و ذلك لـ(ندرة رأس المال) أي أنّهُ نبه إلى أنّه قد جاء دور رأس المال لا الملكية العقارية وحدها، ولكن فيما بعد توسع مفهوم الريع ليشمل العوائد التي تدرها التوظيفات في القروض العامة التي تعقدها الحكومات، وفي مرحلة متقدمة طبقت في أوربا أشكالاً أخرى للريع، مثل (الريع مدى الحياة)، وهو عبارة عن دفعات منتظمة يقوم بها منتفع من أصل خص به من قبل متنازل عن هذا الأصل (عقار، مبنى أو أرض،.....ألخ) ويستمر المنتفع بأداء الدفعات حتى وفاة الشخص المتنازل لهُ [1].

المطلب الثاني : مفهوم وأنواع الريع :

أولاً : مفهوم الريع :

الريع بالمعنى الشائع يعني ما يدفع من نقود مقابل استخدام الثروة أياً كأنّ نوعها سواء كأنّت بشكل أرض أم عقار أم رأس المال، وهو بهذا المعنى مرادف لكلمة الايجار، وهذا النوع من الريع يتم الاتفاق عليه من قبل مالك الثروة (المؤجر) والشخص الذي يدفع الريع (المستأجر) لذلك يطلق عليه (الريع التعاقدي).

أما الريع بالمعنى الاقتصادي فيقصد به المدفوعات التي تدفع لعناصر الإنتاج التي يكون عرضها عديم المرونة*، وتعد الأرض المثل الرئيس على ذلك، اي أنّ الريع يطبق على أي عنصر من عناصر الإنتاج المستخدم في غرض محدد (الأراضي، المباني، المنازل، العقارات والدور السكنية،...ألخ)[2]

ويعرفه ديفيد ريكاردوا بعده ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع مالكها مقابل استخدام قواها الطبيعية الأصلية التي لا تفنى وقد بنى ريكاردا نظريته في الريع على أسس عديدة وهي كالآتي:

---

[1] صالح ياسر حسين، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد الريع، مؤسسة افريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعرق، 2013 ، ص 24.

* عرض عديم المرونة: يحدث عندما تكون المرونة أقل من واحد ، ويمكن وصف عرض السلعة بأنها غير مرنة عندما تكون أكبر من واحد ، ويمكن وصف العرض بأنهُ مرن تشير المرونة المساوية للصفر.

[2] رضا صاحب ابو حمد، الخطوط الكبرى للاقتصاد الوضعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص260.

1. أنّ الريع هو عائد استخدام قوى الأرض الأصلية.
2. يختلف الريع بالاختلاف كل من خصوبة الأرض وموقعها، فكلما ازدادت خصوبة الأرض واقتربت من مركز المدينة كلما ارتفع مقارنة بالأراضي الأقل خصوبة وأكثر ريعاً من مركز المدينة.
3. ترتبط النظرية بقانون الغلة المتناقصة.

خامساً : أنواع الريع :

1) الريع الطبيعي :

هو الريع الناتج من المصادر الطبيعية المتوفرة في مختلف أنحاء العالم، وأنّ المصادر الطبيعية تشمل الأرض وما عليها وما في باطنها، فالأرض الخصبة وبين كمية المنتجات التي تنتج في الأرض غير الخصبة وبعبارة أخرى الفرق بين القيمة السوقية للناتج وبين كلفة أنتاج ذلك الناتج وقد يشمل ذلك الموارد الطبيعية الأخرى كـ(النفط والذهب،....ألخ) [1]، فأنّ هذه المصادر الطبيعية يمكن لها أنْ تعطي ريعاً فرقياً أو مطلقاً، لأنّها تختلف من حيث إنتاجيتها أما بسبب كونها أحسن موقعاً أما أكثر خصوبة أو أسهل استغلالاً من بعضها الآخر، فتلك الموارد تتسم بفارق كبير بين قيمتها السوقية وتكلفة إنتاجها مما يجعلها تدر ريعاً أشبه بريع الأرض الزراعية الخصبة [2].

2) الريع الاستراتيجي :

هو الريع الذي تحصل عليه الدولة بحكم موقعها الاستراتيجي المهم بالنسبة إلى الدول الأخرى فمثلاً تعرفة الترانزيت أو رسوم المرور عبر قنوات الملاحة النهرية أو عن طريق أنّابيب النفط.

3) الريع الداخلي :

هو نوع من أنّواع الريع لهُ أثر مهم وأنْ كان أقل في تكوين الريع ويمكن تعريفه على أنّه الريع الذي تحصل عليه الفئات المقتربة من السلطة الحاكمة مقابل تقديم الولاء للحاكم، أي المبالغ أو المنافع المدفوعة لفئة ما بهدف ارضائهم وكسب ولائهم لديمومة السلطة الحاكمة واستمرارها، ولهذا أطلق عليها (تجارة النفوذ) بين السلطة الحاكمة والمقربين منها.

---

[1] محمد عزيز، التوزيع توزيع الدخل القومي والثروة، مطبعة المعارف، بغداد، 1966 ، ص 338.

[2] ذياب فهد الطائي، المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي، مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2010 ، ص1

وفي الحقيقة أنّ هذه الفئات لا تسهم بفعالية في العملية الإنتاجية وأنّ ما يحصلون عليه من ريع يفوق حصتهم المشروعة، و يتخذ الريع الداخلي اشكلاً متعددة مثل النفقات العامة لكسب رضا المواطنين ويأخذ ايضاً أشكالاً أخرى(كإعطاء امتيازات محدده لفئة دون أخرى) مثل (اعطاء تصاريح المرور الكمركية والاعفاءات الضريبية وغيرها)[1]، وتعد أيضاً الاحتكارات الداخلية شكلاً آخراً للريع الداخلي فضلاً عن المضاربات المالية، والمضاربات العقارية وريع السيادة من جهد أو أنتاج حقيقي[2] .

4) الريع الخارجي :

هو مدفوعات ريعية تقدم من أشخاص وحكومات أجنبية إلى أشخاص أو حكومات في الدولة المستلمة لهذه المدفوعات ، و أهم أنواع الريع الخارجي :

أ. **ريع النفط والغاز** : يعد نشاط أنتاج النفط والغاز الحل الأمثل لتحقيق الريع، لأنّ عملية استخراج وإنتاج النفط والغاز في الدول هي نشاط لا يتجاوز كونه ريعياً، وذلك لغياب الجهد الإنتاجي الواضح والملموس لملاك حقول النفط والغاز.

ب. **ريع المعادن** : هو الدخل المتحصل من بيع المعادن بأشكالها المختلفة، وأنْ كان حجمهِ أقل نسبياً من حجم الريع النفطي والغازي والفرق بينهم هي الطبيعة الاستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من المعادن، ويكون الريع المعدني كبير نتيجة سعر التكلفة للإنتاج [3].

ت. **ريع تحويلات العاملين في الخارج** : تمثل تحويلات العاملين المقيمين خارج بلدانهم بنداً رئيساً في ميزان المدفوعات للعديد من الدول التي تتسم بالهجرة الواسعة في الأيدي العاملة، وتعد هذه الحوالات لدى الدولة المضيفة كلفة مباشرة في حين تعدها الدولة المتلقية ريعاً اقتصادياً ويرجع الريع الناشئ عن هذه التحويلات الى الفرق بين أجر العامل المهاجر عن أجره في بلاده لذا فأنّ تحويلاته تمثل الفرق بين مبلغ الحوالة وبين القيمة المضافة التي يمكن أنْ يسهم العامل بها لو بقي في بلادهِ[4].

ث. **ريع المساعدات الخارجية** : تتلقى عدد من الدول مساعدات منتظمة من دول أخرى وكذلك من بعض المؤسسات الدولية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إذ تشكل هذه المساعدات نوعاً من الريع

---

(1) زياد مهدي الحافظ وآخرون، البنية الاقتصادية في البلدان العربية واخلاقيات المجتمع ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ط1 ، 2009 ، ص 2 – 3.

(2) عبد الجبار عبود الحلفي، الصفة الريعية للاقتصاد العراقي/ محاولة للتغير، بحث ألقي في المؤتمر العلمي الثالث في البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد، بعنوان نحو اقتصاد ديمقراطي مزدهر في العراق، 14/3/ 2007 ، ص 4.

(3) غسان ابراهيم، الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، مجلة جامعة دمشق، العدد (1)، المجلد (36)، 2010، ص 4

(4) جياكومو لوشياني، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989 ، ص 257- 258.

الاقتصادي، نتيجة غياب المجهود من الدول المستفيدة وقد تعد تلك المساعدات مكافئة سياسية لمواقف سياسية ما أو للموقع الاستراتيجي لتلك الدول[1].

5) الريع الاحتكاري:

هو الريع الناتج عن الأسعار الاحتكارية للمنتجات الزراعية، إذ يعد آدم سمث أنْ المنتجات الزراعية أسعاراً احتكارية وذلك لكون الطلب عليها يفوق عرضها مما يعني أنّ الأسعار تميل الى الارتفاع عن القيمة، ويرى سمث أنّ السعر الاحتكاري للمنتجات الزراعية ينشأ في نطاق التبادل إلا أنّهُ جزء من القيمة الزائدة التي يخلقها العمال الزراعيون والتي يتخلى عنها الرأسماليون لملاك الأرض من اجل الحصول على حق استثمارها.

6) الريع المطلق :

هو ما يدفع مقابل استعمال الأرض أي يطلبها مالك الأرض من كل من يرغب في استثمارها، و يرى ادم سمث أنّ القطاع الزراعي ضمن هذا النوع هو الأكثر ربحية وذلك لأنّ رأس المال فيه يحقق (ربح + ريع) [2].

---

[1] غسان ابراهيم، المصدر السابق، ص 5.

[2] محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص 173

المبحث الثاني

الاطار النظري للاستدامة المالية

المطلب الاول : الاستدامة المالية (المفهوم –الأهمية – القواعد):

أولاً : مفهوم الاستدامة المالية :

برز مفهوم الاستدامة المالية في نهاية السبعينات من القرن الماضي بعد زيادة حركة المطالبات الرامية إلى الحد من زيادة الضرائب من الأنّفاق، إذ واجهت الحكومات ضغوطاً مالية سواء في جانب الحد من الضرائب ام زيادة الأنّفاق ولقد حاولت الدراسات في بداية الأمر التمييز في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، إلا أنّه يوجد العديد من المشكلات والقيود المتعلقة بالملاءة المالية والتي تشمل استغلال أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي وسلوك السلطة والتوازنات المالية والتفاعل بين القطاع العام والخاص في حين بينت دراسات البنك الدولي أنّ الملاءة المالية توظف كمقياس للاستدامة المالية.

وبالرغم من استقرار مصطلح الاستدامة المالية، و استعماله على نطاق واسع إلا أنّه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف محدد، بل هناك من يعرفها بأنّها مسار مستدام للدين العام مع الحفاظ على الملاءة الحكومية كشرط مسبق للحيلولة دون الحاجة الى اعادة هيكلة الدين والوصول الى حالة العجز أو الافلاس عن الوفاء بالتزاماتها كما يعرفها بعضهم الآخر بأنّها السياسة المالية الحالية (النفقات والايرادات الحالية) القادرة في المدى البعيد على الاستمرار دون أنّ تكون هناك حاجة الى زيادة الدين الحكومي.

كما أنّ هناك من يربط الاستدامة المالية بالقيد الزمني للموازنة دون تحليل هيكل النفقات والايرادات العامة فالاستدامة المالية تتحقق في ظل ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي بحيث تكون الايرادات العامة كافية لتغطية أعباء الديون المستقبلية دون الحاجة لإعادة هيكلة الديون أو الاقتراض للوفاء بالديون[1].
ويمكن ذكر مجموعة تعريفات للاستدامة المالية هي على النحو الآتي:

[1] محمد أحمد الحاوري، تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع أنّتاج النفط، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد (1)، العدد (443)، اليمن ، 2015 ، ص 278 – 279 .

تعني الاستدامة المالية مقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية والمستقبلية وخدمة ديونها دون الحاجة الى اعادة جدولة ديونها أو تراكمها أو هي قدرة الدولة على تحمل الديون دون الحاجة الى اجراء تعديلات في سياستها المالية لغرض تحقيق التوازن بين الايرادات العامة ونفقاتها، أما في حالة عدم وجود الاستدامة فهذا يعني تراكم الديون إلى أجل غير مسمى بمعدل أسرع من قدرة الدولة على وفاء خدمتهِ[1].

ويطلق على الاستدامة المالية (الاستمرارية) وهي مدى قدرة المؤسسة المالية على البقاء لأطول فترة زمنية ممكنة على قيد الحياة مع قدرتها على تلبية طلبات الزبائن وتطلعاتهم والتجديد لهم في القروض المتدرجة على (البقاء والنمو)، تعني كذلك الاستمرارية في مجال التمويل في تحقيق الايرادات والارباح ومواكبة أسعار الفائدة المناسبة والمنافسة، وتكوين قاعدة زبائن كبيرة من المجتمع، ومحفظة مالية ذات خطورة مسيطر عليها، ورأس المال مستغل بكل كفاءة وفاعلية.

ويقصد بالاستدامة المالية القدرة على تغطية جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة من خلال هوامش الأرباح والرسوم الأخرى التي يدفعها الزبون مقابل تمتعه بالخدمة المالية للمنظمة [2]، والاستدامة المالية وصف للزيادة الثابتة لإيرادات المؤسسة والعملية المستمرة للمناورة الحرة وتوظيف أموال المؤسسة ، وهي عملية مستمرة للإنتاج والمبيعات، ويشكل الاستقرار المالي أثناء الإنتاج والأنّشطة الاقتصادية وهو مكون رئيس للاستدامة الشاملة للمؤسسة [3].

وتعد الاستدامة المالية تعبيراً عن قدرة الحكومة على زيادة الفائض في الموازنة العامة وتجنب حالة العجز أو تحقيق التوازن في جانبي الموازنة (الايرادات والنفقات)، لانّ ارتفاع العجز غالباً ما يحد من قدرة الحكومة في الأجل الطويل مما يؤدي إلى اللجوء الى الدين العام عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي [4].

---

[1] وحيد عبد الرحمن وعبد العزيز عبد المحيد، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (74)، 2016، ص 183.

[2] اسامة محمد برير حسين وعلي عبدالله الحاكم، أثر تطبيق نمط الادارة الاستراتيجية في تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات الأصغر العاملة بولاية الخرطوم في ظل الدور الوسيط للانتشار ، 2020 ، ص 39 .

[3] Pulatovich , E.M . Impact of financial sustainability on enter – prize value expansion, Intentional Journal of Engineering and Ad-vanned Technology , 9(1) 2019 , P 464-465 ,

[4] هناء عبدالحسين الطائي ومهند عزيز الشلال، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي لدول مختارة، (مصر والاردن) للمدة (1990 - 2011)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (17) واسط، 2015 ، ص1.

ثانياً : أهمية الاستدامة المالية:

أصبحت الاستدامة المالية من الأولويات الرئيسة في الاستراتيجية المعتمدة من قبل أغلب المؤسسات في القرن الواحد والعشرين، لما لها من تأثير بعيد المدى على نجاح المؤسسات وتوافقها مع المتطلبات التي تفرضها عليها بيئة الأعمال في عالمنا المعاصر، فلقد بات نجاحها في الوقت الحاضر وقبولها من قبل المجتمع يقاس إسهامها في استقراره ونهوضهِ كونها تساهم في كل مما يأتي[1]:

1. تحقيق النمو الاقتصادي في البلد.
2. زيادة الايرادات العامة للدولة وتحقيق الفائض المالي في الموازنة العامة.
3. زيادة الاستثمار المحلي في البلد تخفيض معدلات البطالة.

ثالثاً : قواعد الاستدامة المالية :

1. القاعدة الذهبية :

تتلخص هذه القاعدة في أنّ الحكومة تلجأ الى الاقتراض لغرض تمويل الأنّفاق الاستثماري حصراً ومن ثم ستؤدي إلى تحسين البنية التحتية وزيادة النمو الاقتصادي في حين الأنّفاق الاستهلاكي يتم تمويله عن طريق الايرادات الضريبية والايرادات الأخرى.

2. قاعدة الموازنة المرنة:

اعتمدت النظرية التقليدية على مبدأ التوازن المحاسبي بين النفقات والايرادات العامة، والتصرف السليم للدولة يتطلب منها تحقيق التوازن بين جانبي الموازنة هذا من جانب، ومن جانب آخر ابتعادها عن مخاطر العجز وكيفية تغطيته وتمويله وما يترتب على ذلك من أثر تضخمي أو فائض لا تستطيع الدولة التصرف به من جهة أخرى ومن ثم العجز في الموازنة العامة وأسبابه والمدة الزمنية لإعادة التوازن في الموازنة [2].

---

[1] حسام حسن أبو سمرة، دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين، رسالة ماجستير ، تخصص القيادة والادارة، جامعة الأقصى، غزة، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، 2017 ، ص 28.

[2] مروة فتحي السيد البغدادي، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد (48)، المجلد (1)، 2012 ، ص 424 .

3. قاعدة توازن الموازنة العامة :

تشترط هذه القاعدة أنّ العجز في الموازنة العامة للدولة ناتج في ظروف الركود الاقتصادي هناك يحدث العجز في الموازنات، أما في حالة ظروف الرواج الاقتصادي فأنّ هناك فوائض مالية ، اي يجب توجيه الفوائض لغرض تمويل العجز الناتج في فترات الركود الاقتصادي.

4. قاعدة استدامة الاستثمار :

تشترط هذه القاعدة انهُ يجب وضع حد لإجمالي الدين العام، كفيل بعدم إحداث الضرر المالي على النمو والاستقرار الاقتصادي لكي تتمكن من تحمله، وبحسب نظرة الخبراء الاقتصاديين في المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) يجب أنّ تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي لا تتجاوز (60%) ونسبة العجز لا تتجاوز (3%) تحسب معاهدة ماستريخت وهذه النسب بطبيعة الحال تختلف من بلد إلى آخر نظراً لاختلاف المحددات والمتغيرات الاقتصادية فيها [1].

5. قاعدة مكابح الدين :

وهذه القاعدة يمكن بوساطتها تحسب الاختلالات الهيكلية المتراكمة في الموازنة العامة للدولة ومنع الدين العام من النمو المتزايد، وفي الوقت نفسه تتضمن هذه القاعدة سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية عن طريق السماح بالعجز الدوري في حالة الانكماش الاقتصادي وذلك يقتضي توافر الفائض المالي عندما يكون الاقتصاد في حالة الازدهار، لذا فأنّ لهذه القاعدة هدفاً واضحاً هو ضمان الاستدامة المالية وتسهيل الدورة الاقتصادية وتقلبات النمو [2].

6. قاعدة العجز:

وفي ضوء هذه القاعدة فأنّ نسبة العجز في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي لا يتجاوز (3%) بحسب معاهدة (**ماستخريت**) التي اتبعتها أغلب دول العالم لتحقيق الاستدامة المالية، وتعد هذه القاعدة من أهم معاهدة القواعد لأنّها تهدف إلى السيطرة على تراكم الديون وتحقيق الاستدامة المالية[3].

---

[1] مروة فتحي السيد البغدادي، المصدر نفسه، ص 424.

[2] محمد محمود داغر ،وشاكر حمود صلال، تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة (1990 – 2015)، مجلة جامعة الأنّبار للعلوم الاقتصادية، المجلد (9)، العدد (18)، الأنّبار، 2017 ، ص 8

[3] كامل علاوي كاظم وآخرون، الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، دراسة تحليلية، جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد، 2018 ، ص29.

7. قاعدة وحدة الموازنة:

هذه القاعدة تحتَم اثبات ايرادات ونفقات الدولة في صك واحد فقط، ومهما تعددت مصادر الايرادات العامة، ومهما اختلفت وتباينت مصادر النفقات العامة لن يكون للدولة إلا موازنة وحدة فقط لأنّ التوحيد يندرج من المعنى الجزئي إلى المعنى الكلي، إذ أنّ التوحيد الجزئي توحد النفقات في كتلة واحدة وتوحد الايرادات في كتلة أخرى، في حين التوحيد الكلي يتحقق عن طريق توحيد الكتلتين وأدرجهما في صك واحد وهي الموازنة العامة للدولة، كما يرى الباحثون المهتمون بالشؤون الاقتصادية أمثال (ريكاردوا) أنّ هدف التوحيد هو التنظيم والوضوح مع تمكين المعنين بنشاط الحكومة وبشؤون الموازنة العامة ومن ثم الالمام بصورة واضحة، وسريعة وجعل الدولة مستدامة من الناحية المالية [1].

المطلب الثاني : مفهوم الدين العام :

أولاً : مفهوم الدين العام :

مع ظهور أزمة الكساد العظيم (1929–1933) كان لابد من ظهور فكر جديد يؤمن بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، ومن هنا جاءت النظرية الكينزية وبينت ضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي الفعال، أي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية إلى المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق التوسع في الأنّفاق العام، والخروج عن مبدأ توازن الموازنة العامة الذي كأنّ موجوداً عند المدرسة الكلاسيكية، واللجوء إلى القروض العام لاستيعاب النفقات العامة، فضلاً عن استعمال القروض في محاربة الركود والانكماش .

فأنّ الدولة يمكنها أيضاً استعمال القروض العامة في محاربة التضخم، وذلك بامتصاص جزء من القوة الشرائية الزائدة عن حاجة السوق، على أنّ تقوم الدولة برد هذه المبالغ المقترضة بعد القضاء على الموجه التضخمية، ويمكن تعريف الدين العام بأنّهُ الدين المستحق على الدولة الصادر بموجب قانون تتعهد بهِ لوفاء أَصل القرض وفوائده بشروط محددة متفق عليها[2].

---

[1] محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمين، 2012 ، ص538.

[2] ELSE, P.K, and Marshall, G.P, The management of Public Expenditure, London , policy studies Institute , 1979, p.98

ثانيا : أنّواع الدين العام:

1. الدين الداخلي :

هي الأموال التي يكون مصدرها رعايا الدول أو المقيمين على اراضيها وعادةً ما تكون بالعملة المحلية، (كالقروض من المصارف المحلية والقروض من المؤسسات المالية الاخرى ومؤسسات الاقراض)، ويوظف لمعالجة العجز في الموازنة العامة [1].

2. الدين الخارجي:

هي الأموال التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية والهيئات والمؤسسات المالية الدولية مثل (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي)، ومن الجدير بالذكر هنا أنّ مشكلة القروض الخارجية لقد حظيت باهتمام كبير وعقدت العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية لمناقشتها ومحاولة التوصل إلى حلول ووسائل تخفف من حدة هذه المشكلة[2].

المطلب الرابع : الائتمان المصرفي وأهميته:

يعد الائتمان المصرفي شكلاً من أشكال التمويل وتلجأ اليه الدولة في أوقات الأزمات والتقلبات الاقتصادية لتمويل الأنّفاق الحكومي وسد العجز في الموازنة العامة بخاصة في الدول التي تعتمد على مصدر واحد كـ(الدول المنتجة للنفط).

أولاً : تعريف الائتمان المصرفي :

والقرض هو قيام المصرف بتزويد الافراد والمؤسسات والحكومة بالأموال اللازمة على أنّ يتعهد المدين (المقترض) بالوفاء بتلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف عليها دفعة واحدة أو على شكل دفعات في تاريخ محدد مقابل تقديم الضمانات التي تساعد المصرف على استرجاع القرض، وتمثل القروض المصدر الذي تعتمد عليه المصارف في الحصول على الايرادات[3].

---

[1] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، بغداد، 2011 ، ص 165 .

[2] محمد طاقة وهدى العزاوي، المصدر السابق، ص155.

[3] هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين أرسلان يسع، النقود والمصارف ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص131 .

كما يعَرف بأنّهُ الثقة التي يمنحها المصرف لشخص ما إذ يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود فيه لمدة محددة متفق عليها بين الطرفين، فيقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك مقابل عائد محدد يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل بـ(الفوائد والعمولات والمصاريف)[1].

كما أنهُ المبالغ التي تمنحها المصارف التجارية المتعددة الى الزبائن (الأفراد والشركات والمصارف الاخرى)، ويمثل الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف نظراً لارتقاء العوائد المتولدة عنه [2].

وكذلك عُرف هو القوة الشرائية غير المستمدة من الدخل، بل من قبل المؤسسات المالية أما بصفتها تعويضاً عن الدخول المعطلة للمودعين في المصارف اما كإضافة الى صافي المبلغ الاجمالي للقوة الشرائية ، وله أهمية كبيرة في الدول المتقدمة بخاصة من حيث حل جميع المعاملات الاقتصادية في تلك الدول عن طريق الائتمان المصرفي وأدواته الموظفة[3].

ثانيا : معايير منح الائتمان C5 :

هناك خمسة معايير رئيسة في منح الائتمان المصرفي وهي كالآتي[4]:

1. **الشخصية :**

أي يجب التحقق من تاريخ المدين (المقترض) فيما يتعلق بموقفه تجاه التزامه في مواعيد استحقاقها، ومعرفة جوانب أخرى من شخيصته أنّ يكون مقامراً مثلاً، اصدقائهِ ومركزاهم المالية والاجتماعية أو حالات الأقلاس الشخصية.

2. **المقدرة :**

أي قدرته على الوفاء، ولذلك ينبغي للدائن دراسته مقدار الدخل المنتظر للمدين.

---

(1) صلاح الدين السيسي، النقود والمصارف، دار الجامعة للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 1998 ، ص44.

(2) علي سعد محمود داود، البنوك ومحافظ الاستثمار – مدخل دعم اتخاذ القرار، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص30.

(3) T.N Hajela, Money – Banking and International Trade , Publish by : Ane Books PVT, Ltd , Eight, Edition, 2009, P.246.

(4) ميراندا زغلول، النقود والبنوك، جامعة بنها، كلية التجارة، الاسكندرية، 2009، ص173 .

3. رأس المال :

إذ يشير إلى صافي حقوق المساهمين، إذ يطلب الدائن بعض القوائم المالية من اجل بيان مقدار ما هو مملوك ومقدار ما من قبل مقدم الطلب، فمثلاً رجل الأعمال الذي توضح قوائمه المالية أنّ مقدار صافي حقوق المساهمين هو مليون دينار يكون في مرتبة أعلى من حيث المركز الائتماني مقارنة برجل أعمال توضح قوائمه المالية أنّ صافي حقوق المساهمين هي ربع مليون دينار.

4. الضمان :

فقد يطالب المدين بتقديم ضامن للقرض قد يكون أصل ذات سيولة عالية يمكن تحويلها الى نقد جاهز، وقد يكون مقدار القرض أكبر ومدة استحقاقه أطول وسعر الفائدة أقل من خلال تقديم الضمان الكافي.

5. **السمعة :**

يعني في مجال معرفة مدى حرص الزبون على سداد التزاماتهِ وتمسكه التام بشروط الاتفاق، فرجل المبادئ والاخلاق يمتلك مجموعة من الصفات كالأمانة والاخلاص ، الحكمة، المثابرة، ولكن على أي حال يصعب التحقق التام من هذه الصفات وفقاً لمعايير موضوعية، ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة.

من المحتمل ان شخص ما لا يملك هذه الصفات ورغم ذلك لديه الرغبة في أداء التزاماتهِ، لذلك تقيد تصرفاتهِ ومعاملات السابقة في معرفة مدى رغبة طالب القرض في الوفاء المستقبلي بهذه الالتزامات.

ثالثاً : أنواع الائتمان المصرفي:

1. الائتمان المصرفي حسب الاجل :

يتضمن الائتمان حسب الأجل ثلاثة أشكال وهي كالآتي[1]:

أ. **الائتمان القصير الأجل** :هو الائتمان الذي تكون مدته عادةً سنة فأقل، ويوظف في الغالب لتمويل العمليات التجارية، وتوفير التمويل التشغيلي للمشروعات الإنتاجية، أي لدفع الأجور والمواد الخام، وكذلك يشمل

[1] فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص269- 270 .

الائتمان الاستهلاكي وائتمان المضاربة، وما إلى ذلك تكون الفترة المطلوب لاستخدام هذا النوع من الائتمان قصيرة الأجل.

ب. الائتمان المتوسط الأجل :هو الائتمان الذي تتراوح مدته من سنة إلى خمس سنوات، ويتم استخدامه عادةً لاقتناء الاصول والتي يمكن الوفاء بمبالغ هذا الائتمان من خلال العائد أو الدخل الذي يتولد من تلك الأصول التي يتم استخدام الائتمان في اقتناءه.

ت. **الائتمان الطويل الأجل** : هو الائتمان الذي تتراوح مدته ما بين (5- 15) سنة فما فوق، ويتم استخدام هذا الائتمان غالباً في تمويل رؤوس الأموال الإنتاجية الثابتة، أي تمويل اقامة المشروعات الإنتاجية، وتوسيع ما هو قائم منها، وكذلك الائتمان الطويل الأجل الموظف في التمويل للحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة كـ(السيارات أو غيرها).

2. الائتمان المصرفي بحسب الغرض[1] :

أ. الائتمان الاستهلاكي :

هو الائتمان الممنوح والغرض من استخدامه استهلاكياً كـ(شراء سيارة أو أثاث أو تجهيز مستلزمات)، الا أنّ بعض هذه المصارف لا تحبذ اعطاء القروض للموظفين لشراء هذه السلع المعمرة، وذلك لأنّ قدرة الموظف على استمراره بالوظيفة إذ يمكن أنّ تتأثر بانتهاء خدماته أو مرضه أو نتيجة اصابته بحادث، ولذلك فأنّ المصارف تطلب عادة سعر فائدة أعلى على القروض الاستهلاكية لأنّها تتضمن درجة مخاطر أعلى، وقد تكون القروض الاستهلاكية بضمان الراتب أو بضمان مجوهرات أو غير ذلك.

ب. الائتمان الاستثماري (الإنتاجي):

هو الائتمان الممنوح الى القطاعات الإنتاجية لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كـ(شراء مواد خام أو شراء الآت) لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية للشركة وتشجع البنوك المركزية عادة المصارف التجارية على منح القروض للأغراض الإنتاجية كونه يساهم في زيادة العرض الكلي.

[1] رضا صاحب أبو حمد وفائق مشعل قدوري، ادارة المصارف، دار أبن الاثيل للطباعة، الموصل، 2005 ، ص224.

3. الائتمان بحسب القطاعات الاقتصادية :

أ. القروض الزراعية :

هي القروض التي تمنح لتمويل المشروعات الزراعية والمزارعين من خلال شراء البذور والاسمدة والمعدات الزراعية، وتعد القروض الموسمية غالباً ما تكون محدودة لارتفاع فان مخاطرها نتيجة اعتماد القطاع الزراعي على الظروف المناخية ذات الطبيعة المتغيرة [1].

ب. القروض التجارية:

هي القروض التي تمنح لتمويل النشاط التجاري استيراداً وتصديراً فضلاً عن إلى القروض الممنوحة لتمويل المحاصيل الزراعية وتوصف بالقروض القصيرة والذاتية التوليد، أي تمول نفسها بنفسها، فقد يحتاج المصدر إلى قروض تجارية لغرض تهيئة وتغليف البضاعة ونقلها ولكن عند بيع الصادرات وتحصيل الايرادات سيتم الوفاء بالقروض وهي تنحصر بين تهيئة وبيع الصادرات وبين استلام الايرادات فيها.

ت. القروض العقارية :

هي القروض التي تمنح لشراء المباني أو لبناء الدور السكنية، وهي قروض الطويلة الأجل تمتد لمدة ثلاثين سنة الوفاء بها يكون على شكل أقساط أو على دفعة واحدة، وهذه القروض يقيدها في العقار او ما شابه ذلك او مكفولة بالعقار، ونظراً لضخامة هذه القروض وطول مدتها فأنّها تكون من نصيب المصارف الكبيرة[2].

ث. قروض المؤسسات المالية:

هي القروض المقدمة للمصارف المتخصصة مثل (المصرف الصناعي الإنمائي، ومؤسسة الاقراض الزراعي وشركات توظيف الأموال التي تستثمر الأموال لحساب الآخرين)[3].

---

[1] احمد عارف المزاري، أثر السياسة الائتمانيّة على محفظة القروض في البنوك التجارية الاردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 19، 2009 ، ص28 .

[2] G.H. Hempel and others, OP, C , P.496

[3] Peter S.Rose, Commercial Bank management, Boston, Lrwinm McGraw- Hill, 1999, P.518 .

4. الائتمان المصرفي بحسب الضمان:

أ. **القروض المقرونة بالضمان الشخصي** :هي قروض تمنح اعتماداً على متأنّة المركز المالي للزبون حيث يضع المصرف تحت تصرف الزبون حد ما من القروض يستطيع السحب منه على أنّ يقوم بالوفاء القرض في نهاية الفترة، وإذا أراد الزبون تجديد الاعتماد فعليه الوفاء بالحساب المدين قبل التجديد، وهذا ما يسمى بشرط الوفاء التام، ويقوم المصرف بمراجعة المركز المالي للزبون من حيث السحب والايداع، فإذا لاحظ الزبون يقوم بالسحب دون الايداع، فأنّ المصرف سيتردد في تجديد الاعتماد.

ب. **القروض بضمان البضائع** : يمنح المصرف قرضاً للزبون بضمان بضائع يقوم بإيداعها لحساب المصرف، ويشترط أنّ تكون البضاعة قابلة للتخزين والتأمين عليها، وأنّ لا تتعرض تلك البضاعة الى التلف.

ت. **القروض بضمان الأوراق المالية** : وهي تمثل اعتمادات بضمان الأوراق المالية كـ(الأسهم والسندات)، إذ يضع المصرف تحت تصرف الزبون مبلغ محدد من الائتمان يحدد بنسبة من قيمة الأسهم والسندات التي يجب أنّ تكون من الأوراق المالية الجديدة وسهلة التداول وأنّ لا تقل قيمتها في السوق المالية عن قيمتها الاسمية وبفضل أنّ تكون مكفولة، ولذلك فأنّ الأوراق المالية الحكومية تتمتع بقوة اقراضية عالية.

ث. **القروض المقرونة بالضمانات الأخرى** :هي قروض تمنح الزبون مقابل الضمانات كـ(القروض المقرونة بضمان الودائع لأجل والتوفير وشهادات الايداع مقابل رهن عقاري أو الآت أو ذهب، والقروض المقرونة بضمان المصارف الأجنبية وبضمان الوثائق للتأمين على الحياة).

5. الائتمان بحسب المستفيد:

يقسم الائتمان وفق هذا النوع الى الائتمان العام والخاص والفردي وسنوضحها على النحو الاتي[1]:

أ. **الائتمان العام** : ويتمثل بالائتمان الممنوح لتمويل المشروعات التي تعود إلى هيئات ومؤسسات رسمية أو حكومية تمتلكها الدولة.

ب. **الائتمان الخاص** : ويتمثل في الائتمانات الممنوحة لتمويل المشروعات الفردية المملوكة من قبل الأفراد العاديين أو الهيئات والشركات ذات الصفة الخاصة غير الحكومية.

[1] زكريا الدوري ويسرى السامرائي، الصيرفة المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، 2006، ص67 .

ت. **الائتمان الفردي** : وتمثل في بالسلف والقروض البسيطة الممنوحة للمواطنين لأغراض اجتماعية مثل (سلف الزواج، قروض شراء سيارات، وقروض ترميم المنازل).

المطلب الخامس : مؤشرات الاستدامة المالية :

1. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي :

يعد هذا المؤشر أداة لقياس وتقييم الموقف المالي لأية دولة أو اقليم ومؤشراً استرشادياً لمدى التزام الدولة بالضوابط التي تحقق الاستدامة لها من خلال بيان اجمالي عبء الدين العام المحلي وبحسب اتفاقية (ماستريخت) لدول الاتحاد الأوربي فرضت هذه الاتفاقية على أنّ لا تزيد نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي عن (60%) كشرط للانضمام الى الوحدة النقدية لمنطقة اليوروا [1].

نسبة الدين العام الى الناتج الاجمالي = الدين العام / الناتج المحلي الاجمالي × 100

2. نسبة الفائض أو العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) :

يعد هذا المؤشر من أهم القنوات الرئيسة للإيرادات العامة لتمويل النفقات العامة وعنصراً رئيساً في رسم السياسة المالية العامة، إلا أنّه يعبر بصوره وافية للحكم على استدامة السياسة المالية الحكومية، يستند هذا المؤشر الى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي على السياسة الضريبية أنّ تهدف إلى كل من تقليل الفرق بين المطلوبة للدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي على السياسة الضريبية وتقليل الفرق بين الضرائب الفعلية والمحققة للاستدامة المالية بعبارة ادق أوضح هو مدى اسهام الايرادات النفطية في الايرادات العامة [2].

الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي= الفائض أو العجز / الناتج المحلي الاجمالي×100

3. مؤشر الفجوة الضريبية :

يعتمد هذا المؤشر على تحديد نسبة الفائض أو العجز المقدرة في الموازنة العامة للدولة من خلال حساب الفروقات ما بين النفقات العامة بدون دفع الفوائد عنها والايرادات العامة بدون دفع الفوائد المتحصلة

---

[1] احمد ابريهي العلي، الدين الحكومي في العراق، البنك المركزي العراقي، 2015 ، ص 4 .

[2] عماد محمد علي، وعامر عبد الله مجيد، توجهات السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي ومدى رشادتها في العراق خلال المدة من(2004 – 2014) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد (97)، المجلد (23) ، 2016 ، ص 280 .

فيها، ويشير هذا المؤشر الى مدى فاعلية الاجراءات المفروضة في اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة سنوياً، بسبب ارتفاع أعباء الدين العام [1].

[1] علي حسين نوري بني لام، الاستدامة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي –دراسة حالة العراق للمدة من (2004 – 2016)، كلية دجلة ، المجلد (1)، العدد (18)، 2018 ، ص 477.

المبحث الثالث

تحديات الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية

المطلب الأول : العلاقة بين الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية والتحديات التي تواجهها:

أولاً - العلاقة بين الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية :

أنّ أغلب الدول تلجأ الى تحقيق الاستدامة المالية، لاسيما في الدول الريعية لكي تتمكن من استيعاب العجز الذي يحصل في موازناتها العامة بشروط ميسرة، وبخلاف ذلك الاستدانة وعكس ذلك يصعب على الدولة الاستدانة أو الحصول على القروض ولكن بتكاليف مرتفعة وتفرض الدول الدائنة أو مؤسسات الاقراض الدولية شروطها في الاقراض وهذا سبب مشكلات جمة ناتجة عن المديونية المرتفعة ومن خدمات الدين وبخاصة في الدول النامية.

الزيادة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي هي أحد أهم العوامل المؤثرة سلباً في استمرار الاستدامة المالية، فضلاً عن أسعار الفائدة الحقيقية ومعدلات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ومعدلات نمو النفقات العامة والايرادات العامة، وأنّ زيادة الأنّفاق العام وارتفاع معدلات نموهِ مقابل عدم مواكبة نمو الايرادات العامة، وتدهور النمو الاقتصادي وارتفاع الفائدة الحقيقية المتوقعة يمكن أنّ يؤدي مستقبلاً الى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي. ولهذا تسعى الدول الى استمرار استدامتها المالية وذلك من خلال امكاناتها في تخفيض تكاليف تمويل ديونها، بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما أنّ الاستدامة المالية تظهر النجاح الذي تحققه الحكومات في سياستها المالية وهذا يعطي مؤشراً لتعزيز الثقة لدى القطاع الخاص للاستثمار في الدول التي تتمتع بها، وأنّ توجه الحكومات المنتخبة الى تحقيق العجز في الموازنة العامة للدولة لأغراض سياسية والتأثير في الضرائب، فضلاً عن أنّ وجود العجز سوف يؤثر في الأجيال المقبلة كونها تتحمل العبء الناتج من الوفاء بالديون التي قد تتراكم نتيجة تمويل العجز، ولتجاوز الحالات التي تنشأ من وجود التقلبات في السياسة المالية وظهور العجز والتجاوز على حقوق الأجيال المقبلة فلقد تم وضع قواعد للمالية العامة تهدف الى ضامن الانضباط المالي والى الاستدامة المالية،

وتعرف هذه القواعد بالقيد على الممارسة العملية في السياسة المالية[1]، وهذا يعني وضع القيود على الدين والعجز أو وضع حدود على الأنّفاق وهذا يتطلب أنّ تكون القواعد المالية ذات تكييف قانوني لكن يتم تقييد القواعد المالية و من ثم يتم تقييد الحكومات بها، وتعد الموازنة المتوازنة قاعدة ضبط الأنّفاق القاعدة الذهبية (أنّ لا يتجاوز الاقتراض الاستثمار العام)، وتحديد نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي من أمثلة القواعد المالية [2].

ثانياً : قيد الموازنة والدين العام = G – T:

ان نقطة الانطلاق في اجراء مناقشة متطلبات استدامة الدين العام هو قيد الموازنة الحكومية (الفرق الصافي بين الانفاق الحكومي والايرادات الضريبية)، الأمر الذي يتطلب أنّ يكون الأنّفاق الحالي على السلع والخدمات فضلاً عن الى تكاليف خدمة الديون الحالية مساوياً للإيرادات الضريبية الحالية الى جانب اصدار الديون الجديدة.

ويعرف قيد الموازنة في الأمد البعيد بعدم تجاوز القيمة الحالية للأنفاق الحكومي والدين القائم صافي الايرادات الحالية بسعر الخصم نفسه على السندات الحكومية، و من ثم فأنّ الايرادات المستقبلية المتوقعة تقييد الأنّفاق الحالي من جهة المدى الممكن لتوسيع الدين، ومن خلال هذه العلاقة الحسابية نستنتج أنّ الاستدامة هي المقدار الأقصى من رصيد الدين الحكومي المسموح بهِ ضمن شروط التوازن في مدة زمنية محددة[3]، وشرط استدامة الدين العام في مرحلة ما، هو جمع ما يكفي من الايرادات لاستيعاب نفقاتها الجارية وأيضاً الوفاء بالالتزامات فضلاً عن الفائدة المستحقة[4].

ثالثاً : تحديات التنمية المستدامة :

1. تواجه الموازنة في الدول النامية الحاجة الملحة والمتزايدة الى التوسع في النفقات العامة، وذلك لاعتبارات عديدة : (سياسية واجتماعية واقتصادية)، والحالة هذه تصطدم بالقصور الواضح والكبير فيما يمكن توفيره

(1) Garcia , C, & Others , fiscal rules in a Volatile Word , IMF Working Paper, 2011 , P.3
(2) IMF , Guidelines for Public , Management , 2014 , P.59 .
(3) احمد ابريهي العلي، الاقتصاد النقدي، وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب للنشر والتوزيع، كربلاء، ط1، 2015، ص 325.
(4) Carlos Eugenio Ellery Lusts da Costa , Public debt sustainability , Part l Chapters 3, 2012, p.74.

من ايرادات عامة، مما يعني عدم القدرة على استيعاب الحاجة الواسعة والمتزايدة للنفقات المطلوبة، وذلك نتيجة الندرة الشديدة للموارد المالية[1].

2. القصور الواضح والشديد في تنفيذ اجراءات السياسة المالية، بسبب ضعف كفاءة جهات التنفيذ إلى جانب تعدد الجهات التي تتولى المساهمة في عملية التنفيذ، الأمر الذي يفضي إلى عدم الدقة في الأداء والضعف في ممارسة الدور الرقابي، ناهيك عن مظاهر الفساد التي تعاني منها، والاعتبارات غير الموضوعية في ممارستها لنشاطاتها.
3. أنّ تخفيض بعض الجوانب الانفاقية قد يتمخض عنهُ آثاراً سلبية لا تتفق مع الضرورات التنموية في الدول النامية بخاصته النفقات الاستثمارية والنفقات الاجتماعية.
4. عدم فاعلية السياسة الضريبية في اغلب الدول النامية بفعل تخلف الجهاز المالي فيها، اي عدم نجاحها في تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل المشروعات التنموية.
5. عدم مرونة السياسة الضريبية وضعف استجابتها للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي في اغلب الدول النامية.
6. هيمنة الضرائب غير المباشرة على الهيكل الضريبي بسبب سهولة جبايتها، وضيق نطاق فرض الضرائب المباشرة، مما ينعكس على مستوى الأسعار فهي جزء من سعر السلعة أو الخدمة، فقد يكون أثرها التضخمي مزدوجاً في حاله لجوء الحكومة إلى استخدام حصيلة الضرائب غير المباشرة في زيادة الأنّفاق الاستهلاكي، لاسيما إذا ما افترضنا أنّ جزءاً من الدخل العائلي الذي تقتطعه الضرائب يتوجه نحو الادخار.
7. نقص المعلومات التي يتم الاستناد عليها في عمل السياسة المالية، وضعف الدقة في هذه البيانات، وعدم تطابقها احياناً كثيره مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

[1] فليح حسن خلف، المالية العامة، دار الكتاب العالمي، عمأنّ، الاردن، 2006 ، ص 325 – 360 .

المطلب الثاني : التنويع الاقتصادي : مفاهيم أساسية ونظرية :

أولاً : مفهوم التنويع الاقتصادي :

يمثل تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية جديدة، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[1]،أيضاً أنّهُ تقليل الاعتماد على المورد الوحيد الذي يتسم به اقتصاد ما يرافقه الانتقال الى مرحلة بناء القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء قومي سليم يتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع [2].

ثانياً : أهمية التنويع الاقتصادي:

هنالك أسباب عديدة تلجأ اليها الدولة للتنويع الاقتصادي من أجل التقليل من الصفة الريعية والاستدامة المالية والتقليل الاعتماد على الديون الداخلية والخارجية في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية، وهي كالآتي:

1. يؤدي التنويع إلى تخفيض مستوى المخاطر من انخفاض الصادرات لدى البلدان التي تتسم بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي و تعتمد على قطاع اقتصادي محدد، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص قدرة الدولة على تمويل الواردات أو عملية التنمية الاقتصادية.
2. أنّ الموارد الطبيعية ومنها (النفط) تتسم بالتقلب الشديد في أسعارها، مما يحَتم على واضعي السياسة الاقتصادية ضرورة البحث عن البدائل الفاعلة ذات التأثير المستدام.
3. أنّ الدافع للتنويع هو أنّ الثروات الطبيعية تكون ناضبة، لذا فأنّ التنويع الاقتصادي ينعكس ايجاباً على المستوى الخارجي أي على حجم التجارة الخارجية وتنوع هيكل الصادرات والانتقال بهِ من سلعة واحدة إلى

(1) Le yin Z HABG, UNFCCC, workshop on economic Diversification , Tehran , Islamic , Republic of Iran, 2018-2019, oc, 2003, P.7

(2) صلاح الدين احمد محمد أمين وآخرون، استراتيجيات التنويع الاقتصادي، دار الذاكرة للنشر والتوزيع والطباعة، بغداد، ط1، 2019، ص 52.

سلع متنوعة ترسم شكلاً ايجابياً عن الاقتصاد الوطني، و ثم المساهمة في دعم القدرة التنافسية لاقتصاد البلد على المستوى العالمي من جهة، ورفع قيمة العملة المحلية من جهة أخرى [1].

4. يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أنّ العلاقات الاقتصادية الايجابية بين القطاعات المختلفة تعد من النتائج التي تنجم عن التنويع، وهي العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني.

وهذا ما يتجه الاهتمام إليهِ في التخطيط القطاعي عند اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك من أجل تحقيق النمو في أنّشطة وقطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتفسر العلاقات المتبادلة والوثيقة في نمو القطاعات المختلفة بوجود الأثر الارتباطي والتكامل بين الفروع والأنّشطة والوفورات الخارجية، وتعد الوفورات الداخلية* من النتائج المهمة للتنويع الاقتصادي.

فالوفورات الداخلية تنشأ أثراً ترابطياً، إذ يعد كل قطاع مصدراً لإمداد القطاعات الأخرى بما تحتاجه من منتجات وهذا ما يوفر أسواقاً لهذهِ المنتجات في حين تنطوي فكرة التكامل على أنّ كل قطاع يعتمد في نموه على القطاعات، إذ تعتمد الصناعة في مدها بالأسمدة والمعدات، أما أثر الوفورات الخارجية فهو أنّ نمو قطاع ما أو منتج ما قد يحدث أثراً ايجابياً، يمكن لمس نتائجه خارج نطاق ذلك القطاع أو الصناعة وقد يتمثل هذا الأثر الايجابي لانخفاض تكلفة الإنتاج أو لتوسيع نطاق سوق الإنتاج [2].

ثالثاً : سياسات التنويع الاقتصادي :

من أجل تقليل حالة (سمة) الريعية والاعتماد على قطاع اقتصادي واحد يجب تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية لتنويع القطاعات الاقتصادية:

---

[1] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، ادارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، الرياض السعودية، 2014، ص8.

* يقصد بالوفورات الحجم في الاقتصاد هو أنّ كلفة وحدة الإنتاج المفردة تنخفض مع زيادة عدد الوحدات المنتجة ككل، بالوفرات الداخلية هي التي تحدث داخل الشركة فقط ، أي أنّ تكلفة الإنتاج الكلية للقطعة تعتمد على حجم الشركة المنتجة للقطعة، أما الوفورات الخارجية هي الوفورات التي لا تحدث داخل الشركة فقط وإنما على مستوى الصناعة برمتها، كما لنا ظروف مشابهة على مستوى الصناعة بأكملها وليس على مستوى الشركة

[2] محمد بن ناصر الحجري، تطور الاقتصاد العماني خلال أربعة عقود (1970-2010)، مطابع الريان، عمان، 2010، ص355

1. السياسة الصناعية :

هي مجموعة من الاجراءات التي تلجأ اليها الحكومات لتنفيذ سياسات محدده، وذلك عبر وسائل عديدة كـ (التعريفة الكمركية أو الرسوم وسعر الصرف)، فضلاً عن (القروض المصرفية والدعم وسعر الفائدة) من أجل التأثير في القرارات المتعلقة بالصناعة أو السلوكيات الصناعية لقطاع الإنتاج أو الاستثمار.....ألخ، من ثم تشجيع الصادرات أو احلال الصناعات المحلية مكان الصناعات المستوردة [1].

2. سياسة تنمية رأس المال المصنوع :

هي السياسة التي تعمل على رفع معدلي الادخار والاستثمار المحليين ما بين (25% – 30%) ، والثاني ما بين (30% – 35%)، لذلك هو السبيل الوحيد لرفع معدل النمو الاقتصادي وتحصين الاقتصاد الوطني لمواجهة الصدمات الخارجية، يستلزم رفع معدل الادخار، احداث تغيير نوعي في نمط الاستهلاك مع الحد من الاستهلاك والاستيراد غير الضروريّن من جهة أولى، وإنجاز تغيير هيكلي في أنّماط وطرائق الإنتاج في اتجاه خفض استخدام الخامات والطاقة وزيادة كفاءة ما يوظف منها من جهة ثانية، وتفعيل مبدأ الاقتصاد الدوار الذي يركز على الاصلاح والصيانة واعادة التدوير واعادة من جهة ثالثة[2].

3. سياسة سعر الصرف :

و نعني به معدل التبادل الذي يتم من خلالهِ مبادلة عملة بعملة أخرى[3]، أما سياسة سعر الصرف و هي السياسة التي يتبعه البنك المركزي لغرض التأثير في عمليات التجارة الخارجية من خلال ممارسة التأثير في أسعار الصادرات والواردات، ويتم ذلك من خلال تخفيض قيمة الوحدة النقدية من العملة المحلية مقابل الوحدة النقدية من العملة الأجنبية، ويعد هذا التخفيض أحد الأساليب المتبعة لزيادة الصادرات وتقليل الواردات بحيث تجعل من السلعة المحلية أكثر تنافسية لدى المستهلك الأجنبي في الأسواق الدولية، مما يسهم في زيادة

---

[1] حسن خليل ، السياسات العامة للدول النامية، دار المنهل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، 2007، ص372 .

[2] ابراهيم احمد بديوي وآخرون، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركزي العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2017 ، ص 18.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 2009 ، ص246.

الايرادات المحلية للبلد، كما وقد تلجأ الى تخفيض سعر الصرف للحيلولة دون خروج رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى الخارج ودعم الصناعات المحلية[1].

كما تعد سياسة سعر الصرف آلية فاعلة لحماية الاقتصاد الوطني (الاقتصاد المحلي) للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، ويتوقف تأثير هذه السياسات على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام سعر الصرف القائم في الدولة، ايضاً ان سياسة سعر الصرف تمثل جزءاً من السياسات الاقتصادية للدولة التي تقوم بتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المتمثلة بـ (التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، النمو الاقتصادي، استقرار المستوى العام للأسعار والتوازن الخارجي) وتعد من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ اليها السطات النقدية في بعض دول العالم بهدف ادارة الاقتصاد الوطني، ودعم نموه والحد من الخلل في توازناتهِ [2].

4. سياسة الاصلاح الهيكلي :

تهدف عملية تنويع الهيكل الإنتاجي إلى ايجاد قطاعات اقتصادية إنتاجية جديدة تستقطب اليد العاملة، وتؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتتطلب هذه العملية وضع برامج وخطط استثمارية بهدف تنويع مصادر الدخل والتقليل من مخاطر الاعتماد على قطاع النفط، ويمكن الإفادة من تجارب بعض الدول في مجال التنويع الاقتصادي، إذ اقامت تلك الدول بالإفادة من الميزات المتاحة فيها من أجل التنويع الاقتصادي، فعلى سبيل المثال ركزت المملكة العربية السعودية جهود التنويع على الصناعات التي فيها الميزة التنافسية الواضحة والتي تعتمد على قطاع النفط بخاصه كـ(الصناعات البتروكيماوية)، ولقد عمدت الأمارات العربية المتحدة الى الإفادة من موقعها الجغرافي وتوظيفه في التنويع الاقتصادي، و أنفقت الكثير من الأموال للاستثمار في تنشيط التجارة الحرة، و عملت على إنعاش قطاع السياحة، فضلاً عن توفير البيئة والمناخ الملائم لتطوير الصناعة والتجارة [3].

---

(1) عبد المنعم السيد علي وآخرون، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، الموصل، 1992، ص 292.

(2) دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجته، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 80.

(3) يوسف حمد ابراهيم، اصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون، 2010، متاح على شبكة الأنترنت:
Hhh:// WWW.Aljazeera.com

5. السياسة التجارية :

هي مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الدولة لغرض تنظيم التجارة الخارجية وعلاقات الاستيراد والتصدير مع الخارج، والسياسات التجارية ذات أهمية كبيرة وبخاصةً في الدول النامية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية من أجل توفير الفائض الاقتصادي والعوائد من العملات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية، ولهذا يجب على الدول النامية أنّ توجه التجارة بالشكل الذي يجعلها مكملة لجهود التنمية الاقتصادية المحلية، ولا يمكن للتجارة أنّ تعمل كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل الظروف المتغيرة [1].

رابعاً : مؤشرات التنويع الاقتصادي :

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات كمية متعددة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس منها[2]:

1. نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي :

يستدل على هذا المعيار من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، فأنّ حجم الناتج ومعدل النمو السنوي والمساهمة القطاعية في تكوين الناتج ومن المعايير الدالة على مدى الكفاءة التي يتصف بها الاقتصاد، بشرط أنّ لا يكون ذلك ناتجاً عن انخفاض الناتج المحلي لذلك القطاع، وبالتالي فأنّ هذا المؤشر يبين مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني، ويحسب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الصيغة الآتية [3]:

$$\mathbf{R_i = \frac{Pi}{Pt} \times 100}$$

إذ أنّ :

Ri : نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي

Pi : الناتج في القطاع.

Pt : الناتج المحلي الاجمالي

---

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية دار المدرسة العربي للنشر والتوزيع، عمأنّ، الاردن، 2006 ، ص236.

[2] ممدوح عوض الخطيب، المصدر السابق، ص9 .

[3] Paulo, Francisco Miguel," Diversification of the Angolan Exports–Challenges and Benefits", Diss. Universidad , Catholica Portuguesa Lisbon, 2013.P.5

2. تطور نسبة تنوع الصادرات :

ان هذا المؤشر هو أحد معايير التنويع الاقتصادي، فكلما ارتفعت حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات الحكومية إلى الدول النفطية، انخفضت درجة التنوع الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك، إذا كأنّت الصادرات غير النفطية هي النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات، ويشير إلى درجة التنوع الاقتصادي المرتفع ويمكن حسابه باستخدام القانون الاتي[1] :

$$\mathbf{RXO} = \frac{\boldsymbol{Non - experts\ oil}}{\boldsymbol{total\ experts}}$$

إذ أنّ :

ROX : نسبة الصادرات النفطية.

Oi : الصادرات النفطية.

Xi : اجمالي الصادرات.

3. مؤشر الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعد تنويع الواردات الشكل الآخر لتنويع التجارة الدولية و ذو أهمية شديدة جداً في قياس التنويع الاقتصادي، فضلاً عن ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من عدها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لعلاقة هذا بالقدرات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير لزيادة مستوى دخلها وقدرتها على الاستيراد وانعكاس كل ذلك على ميزان العملات الأجنبية وتأثير ذلك في الميزان التجاري [2] :

$$\mathbf{D.M} = \frac{\boldsymbol{M}}{\boldsymbol{GDP}} \times \mathbf{100}$$

إذ أنّ :

D.M : نسبة الواردات.

M : الواردات.

GDP: الناتج المحلي الاجمالي.

---

[1] حسان خضر، مؤشر اداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2005 ، ص10 .

[2] صلاح الدين أحمد محمد أمين آخرون، المصدر السابق، ص59.

4. تطور اجمالي العمالة حسب القطاعات الاقتصادية:

يعد انّ هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب العمالة عندما يتم توزيع القوى العاملة بشكل مناسب عبر القطاعات الاقتصادية، مما يعكس لنا تنوعاً اقتصاديًا محدداً، بالرغم من الأهمية النسبية الصغيرة لهذا القطاع لدى الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يتعلق بقطاعات النفط نلاحظ أنّ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة، ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في التوظيف باستخدام القانون الآتي [1] :

$$R_i = \left(\frac{Li}{Pt} \right) \times 100$$

إذ أنّ :

Ri : نسبة مساهمة كل قطاع.

Li : العاملين في القطاع.

Pt : العاملين في جميع القطاعات خلال السنة.

5. مؤشر الايرادات غير النفطية الى مجموع الايرادات العامة :

هناك العديد من مصادر الإيرادات الحكومية لكل بلد، وكلما ازداد تنوعها وكفايتها، ازدادت قوة الاقتصاد الوطني وقوتهِ وتنوعهِ الاقتصادي [2]:

$$Rro = \sum = 1\left(\frac{re}{RE}\right) \times 100$$

إذ أنّ :

Rro : نسبة الايرادات غير النفطية.

Re: الايرادات غير النفطية.

RE : اجمالي الايرادات العامة.

[1] زاهد قاسم بدن، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، للمدة (1990 – 2013)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس قسم الاقتصاد ، جامعة البصرة، 2015 ، ص73.

[2] صلاح الدين أحمد محمد أمين آخرون، المصدر السابق، ص59.

6. الاهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي :

يمكن قياس مدى التنويع الاقتصادي من حيث مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، فكبر حصة قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا يعني انخفاض درجة التنويع، ويحسب وفق القانون الآتي [1] :

Ratio oil sector to GDP = Oil Sector ⁄ GDP × 100

إذ أنّ :

Ratio oil sector to GDP : نسبة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي.

Oil sector : قطاع النفط

GDP : الناتج المحلي الاجمالي.

7. توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص :

يستخدم هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة واختبار مدى صحة المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي تظهر التغيرات في مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي [2].

[1] نبيل جعفر عبد الرضا وخالد مطر مشاري، مستقبل الدولة الريعية في العراق، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، 2016، ص95 .

[2] ابراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص112.

الفصل الثاني

تحليل ريعية الاقتصاد الريعي وتأثير ذلك في تحقيق الاستدامة المالية للمدة (2004 -2022)

المبحث الأول : واقع الاقتصاد الريعي في العراق.

المبحث الثاني : واقع الاستدامة المالية في العراق.

المبحث الثالث : تطور الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية في العراق.

التمهيد:

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً، اي يعتمد على قطاع النفط الخام من حيث الايرادات النفطية التي تشكل أكثر من (95%) من الايرادات العامة للموازنة العامة، اما الناتج النفطي فيشكل أكثر من (70%) من الناتج المحلي الاجمالي، مما جعله أكثر عرضة للتقلبات الخارجية في الأسواق العالمية، فعند انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سيتراجع الطلب العالمي على النفط الخام، مما يؤدي إلى انخفاض صادراتهِ ويؤدي إلى العجز في الموازنة العامة وانخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع حالات الركود والانكماش كما في الاعوام (2009، 2014 ، 2015 ، 2016 ، 2020)، التي تمثلت بانخفاض أسعار النفط الى دون الـ (50) دولار للبرميل الواحد في الأسواق العالمية، مما انعكست سلباً على الاقتصاد العراقي. لذا توجهت الدولة الى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز في الموازنة العامة ودعم الأنّشطة الاقتصادية.

المبحث الأول

واقع الاقتصاد الريعي في العراق.

المطلب الأول : الاقتصاد العراقي: الواقع والهيكلية :

أولاً : نبذه عن الاقتصاد العراقي:

يمثل الاقتصاد العراقي أنموذجاً للاقتصاد النامي كمصدر رئيس لتكوين الدخل القومي، ومن ثم يعد اقتصاداً ريعياً، وقد انتهجت فيه الدولة نظام التخطيط المركزي لسنوات عديدة، فخلال الحقب الزمنية السابقة برزت تطورات كثيرة انعكست آثارها على الاقتصاد العراقي، أهمها (زيادة العوائد النفطية)، وتميز الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) بحدوث فراغ دستوري نتيجة لتفكيك مؤسسات الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي وما نتج عنها من اختلالات وتشوهات بعد عملية الاحتلال في عام (2003) والتي تمثلت بغياب الاستراتيجيات الواضحة للتنمية الاقتصادية سواء كأنّت الإنتاجية أم الخدمية [1].

ثانيا : سمات الاقتصاد العراقي :

1. ارتفاع مساهمة القطاع النفطي :

يشكل القطاع النفطي الجزء الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي تصل إلى أكثر من (50%) وتشكل ايرادات هذا القطاع أكثر من (95%) من ايرادات الموازنة العامة [2].

2. هيمنة القطاع العام :

لقد كانت هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي سبباً في سيطرة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي، إذ أنّها المتحكم بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الأخرى، إلا أنّ الاجراءات التي اعتمدت في تنمية القطاعات فشلت بسبب السياسات الشمولية المتبعة في عملية ادارة الموارد الاقتصادية واصبحت الدولة هي القطاع المهيمن والمتصرف بمعظم الفعاليات الاقتصادية، أما القطاعات الأخرى و لم

[1] أحمد جاسم محمد، مستقبل الاقتصاد العراقي والبديل المقترح لتحقيق التنمية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد (2)، 2014، ص136.

[2] أحمد عمر الراوي، القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مركز دراسات المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2010 ، ص 2.

تكن بعيدة عن هيمنة الدولة على فعالياتها، فلقد قلص دور القطاع الخاص ولم يكن له تأثير، إلا في الأنّشطة الاقتصادية الصغيرة والتي غالباً ما تكون تحت رقابة الدولة واشرافها[1]، وكأنّ للتركيز على القطاع الخاص دوراً هامشياً لم تتاح له فرصة لتنفيذ الاستثمارات الكبيرة واصبح شديد الصلة بالنشاط الاستهلاكي للحكومة والتحصيل السريع للربح مبتعداً عن مجالات تنمية الاستثمار الحقيقي ويعبر عن ذلك بحلول ظاهرة التطور السريع لتجارة السلع الاستهلاكية والتمويل الاستهلاكي في اقصى صورة ممكنه وتدني النشاط الإنتاجي الخاص وعلى هذا الاساس طبع النظام الاقتصادي بظاهرة شيوع تحصيل الريع، ليكون اليوم محور ما يفكر به النشاط الخاص في تعاطي نشاطه الاقتصادي وتشابكه مع النشاط الاقتصادي الحكومي [2].

3. الاعتماد على انموذج الاقتصاد الشمولي:

أدى تركز الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية بيد الدولة الى الاعتماد على سياسات مركزية شمولية في عملية تخصيص هذه الموارد لتنمية القطاعات الأخرى، و مما ساعد في سوء تخصيص الموارد هو استعمالها في القضايا والأنّشطة العسكرية بسبب الظروف التي سادت خلال العقود الاربع الماضة، إذ أدت تلك الظروف الى قيام الدولة المهيمنة على الموارد الاقتصادية الى اعطاء الاولوية في التخصيص الى القضايا العسكرية، أي زيادة الأنّفاق العسكري على حساب الأنّفاق الاستثماري والأنّفاق في قطاعات مهمة مثل (الصحة والتعليم)[3] .

4. ضعف القطاع الخاص:

أنّ هيمنة الدولة الريعية على الموارد ادت الى تهميش دور القطاع الخاص بالرغم من أنّ للقطاع الخاص كان له أثراً مهماً في بعض النشاطات الإنتاجية والخدمية، لاسيما في النشاط الزراعي والتجارة الداخلية والخدمات، إلا أنّ نشاط هذا القطاع كان يواجه عدداً من المعوقات وهي [4]:

---

[1] سوزان علي مرزة، القطاع الخاص ودوره الاقتصاد في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2014 ، ص18.

[2] مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي، والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2012، ص202 – 203.

[3] أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام (2003)، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ط1، 2009، ص324.

[4] أحمد عمر الراوي، القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مركز المستنصرية للبحوث والدراسات، بغداد، 2010 ، ص4.

أ. ضبابية المناخ الاستثماري وشيوع عدم الثقة في سياسات الدولة تجاه القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بتأميم الكثير من مشروعات القطاع الخاص في ستينيات القرن الماضي.

ب. سيطرة الدولة واشرافها شبه المباشر على القطاع الخاص من خلال شبكة من التعليمات والضوابط التي كأنّت تضعها الدولة تجاه القطاع الخاص.

ت. هيمنة الدولة على السياسات المصرفية في العراق واحتكارها للنشاط المصرفي، وأنْ تم السماح للقطاع الخاص بأنّشاء مصارف خاصة مما حال دون قيام القطاع الخاص بدوره في تعبئة مدخرات الأفراد بغية استثمارها في مشروعات استثمارية كبيرة.

5. اختلال التجارة الخارجية :

يظهر الميزان التجاري بتضخم عوائد صادرات النفط الخام من صادرات القطاعات الإنتاجية، إذ أنّ العقوبات التي فرضت بعد حرب الخليج الثانية في عام (1991) حظرت على العراق التصدير والاستيراد لأي سلع ومنتجات غير تلك اللازمة لإدامة الحياة كـ(الغذاء والدواء)، وحتى قبل تدمير البنى التحتية كأنّ العراق يعتمد اعتماداً كبيراً على الاستيراد لسد احتياجاته من الغذاء والدواء والآلات والمكائن وقطع الغيار والمواد الاولية، واختلال التجارة الخارجية ناتج عن إهمال السياسات الاقتصادية السابقة لسياسات التنويع الاقتصادي والاعتماد على تصدير النفط [1].

لذا فأنّ الاقتصاد العراقي بالرغم مما يتميز بموارده المتنوعة إلا أنّه يعاني من هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي **(GDP)** وكأنّت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية سبباً في عدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، بسبب ما كأنّت تتسم به من شمولية مما أفقد الكفاءة التنافسية بين القطاعات الإنتاجية، فلقد تعرض الاقتصاد العراقي الى ازمات عديدة، ومسببات كثيرة يصعب حصرها بعامل واحد، تلك الازمات التي لا يمكن مواجهتها بالرغم مما يمتلكه الاقتصاد من إمكانات هائلة لم يجرؤ استثمارها أو توظيفها بالشكل الصحيح، إذ يلاحظ أنّ الاقتصاد الاحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي اساساً، والاعتماد على النفط الذي يمول الإيرادات العامة، في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي لان فقدان ذلك يؤدي

[1] حسين أحمد دخيل، الأطر السياسية لاقتصاديات التحول، دراسة مقارنة مع اشارة الى العراق، دار السنهوري للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2015، ص334.

الى وقوع الاقتصاد تحت رحمة التغيرات الظرفية التي بدورها تؤدي الى القضاء على الايجابيات في المراحل السابقة لها [1].

المطلب الثاني : تطور المؤشرات العامة للاقتصاد العراقي للمدة من (2004 – 2022) :

يتضمن المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي (الناتج المحلي الاجمالي، الموازنة العامة، الميزان التجاري، سعر الصرف.....ألخ):

1. تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة من (2004 – 2022) :

و هذا ما يمكن ملاحظته في الجدول (1) الاتي:

الجدول (1)

تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 -2022) **(مليار دينار)**

السنوات	القطاعات السلعية 1	نسبة المساهمة% 2	القطاعات التوزيعية 3	نسبة 4 المساهمة%	القطاعات الخدمية 5	نسبة 6 المساهمة%	الناتج المحلي الاجمالي 7	معدل التغير السنوي% 8
2004	36.572	68.70	7.559	14.20	3.779	7.09	53.235	---
2005	51.473	70	11.029	14.99	11.471	15.59	73.533	38.12
2006	64.235	67.19	13.764	14.39	17.397	18.19	95.588	29.99
2007	28.600	25.66	4.200	3.76	15.500	13.90	111.455	16.59
2008	31.800	20.25	5.600	3.56	16.100	10.25	157.026	40.88
2009	74.908	57.33	28.046	21.46	37.204	28.47	130.642	-16.80
2010	94.920	56.80	37.559	22.47	40.566	24.27	167.093	27.90
2011	142.031	65.35	27.044	12.44	43.179	19.86	217.327	30.06
2012	161.175	63.39	30.834	12.12	54.409	41.40	254.225	16.97
2013	173.787	63.52	39.462	14.42	59.382	21.70	273.587	7.61
2014	165.898	62.26	40.666	15.26	56.277	21.12	266.420	-2.61
2015	122.400	62.87	30.650	15.74	30.129	15.47	194.680	-26.92

[1] سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2002، ص 46.

1.15	196.924	33.63	66.241	20.45	40.272	46.07	90.728	**2016**
14.62	225.722	25.91	58.504	20.65	46.618	54.30	122.588	**2017**
11.22	251.064	23.06	57.910	20.23	50.806	58.01	145.649	**2018**
10.68	277.884	24.38	67.763	18.56	51.594	52.85	146.883	**2019**
-28.46	198.774	32.77	65.150	21.48	42.698	46.98	93.400	**2020**
51.64	301.439	23.70	71.467	15.87	47.847	34.43	103.804	**2021**
0.51	303.000	24.75	75.000	16.17	49.000	34.65	105.000	**2022**

-المصدر: العمود (1، 3 ، 5 ، 7) من خلال :

- التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (2 ، 4 ، 6) من خلال القانون الآتي:

نسبة المساهمة %= القيمة الجزئية لكل قطاع / القيمة الكلية × 100

- العمود (8) من إعداد الباحث اعتمادا على القانون الآتي :

معدل التغير السنوي % = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة × 100.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) والشكل (1) أنّ الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع من (53.235) مليار دينار في عام (2004) الى (73.533) مليار دينار لعام (2005) وبمعدل تغير سنوي قدره (38.12%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما ادى الى زيادة أنّتاج وتصدير النفط الخام في مختلف الدول، و من ثم الى رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، كما ارتفعت قيمة القطاعات السلعية من (36.572) مليون دينار الى (51.473) مليون دينار وبنسب مساهمة قدرها (68.70%، 70%) على التوالي. اما القطاعات التوزيعية فلقد ارتفعت من (7.559) مليار دينار الى (11.029) مليار دينار وبنسب مساهمة قدرها (14.20%، 14.99%) على التوالي، أما القطاعات الخدمية فلقد ارتفعت من (3.779) مليار دينار الى (11.471) مليار دينار وبنسب مساهمة (7.09%، 15.59%) على التوالي.

أما الأعوام (2006، 2007، 2008) فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً مستمراً ليبلغ (95.588 ، 111.455 ، 157.026) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية هي (29.9%، 16.59%، 40.88%) على التوالي بسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام التي وصلت إلى (88.8) دولاراً للبرميل الواحد، نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط الخام، مما ادى زيادة أنّتاج وتصدير النفط الخام، فضلاً عن اتخاذ الحكومة السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة الأنّفاق العام الجاري والاستثماري من

خلال زيادة التخصيصات المالية للأنفاق الاستثماري لدعم المشروعات الإنتاجية لزيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق هدف النمو الاقتصادي[1].

اما في عام (2009) فلقد شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً الى (130.642) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (16.80-%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي انعكست على أسواق النفط العالمية، مما انعكست سلباً على الاقتصاد العالمي بعامه والاقتصاد العراقي بخاصه.

بينما ارتفعت القطاعات السلعية الى (74.908) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (57.33%) بسبب زيادة الإنتاج المحلي لبعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية (الصناعة، الزراعة والغابات والصيد) نتيجة انخفاض مساهمة قطاع النفط، كما ارتفعت القطاعات التوزيعية الى (28.046) مليار دينار وبنسبة مساهمة كانت (21.46%)، وبلغت القطاعات الخدمية (37.204) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (28.47%). أما عام (2010) فلقد سجل ارتفاعاً بلغ (167.093) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (27.90%) بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مره اخرى، مما أدى الى زيادة أنتاج وتصدير النفط الخام. ثم استمر بالارتفاع لغاية (2013) ليصل إلى (273.587) مليار دينار بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن زيادة الأنفاق العام الاستثماري لدعم الأنشطة الاقتصادية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أما الأعوام (2014 – 2015) فلقد شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً بلغ (266.420 ، 194.680) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (2.61-%، 26.920-%) على التوالي بسبب تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة انهيار أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية التي وصلت إلى دون الـ(50) دولاراً للبرميل الواحد، مما ادى الى العجز في الموازنة العامة، كذلك تدهور الوضع الأمني في المناطق الغربية التي تمثل بدخول عصابات داعش الارهابي وتفجير أنابيب النفط، مما ادى الى صعوبة أنتاج وتصدير النفط [2].

[1] التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة من(2007 – 2008).
[2] التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، (2014- 2015).

وفي عام (**2016**) فلقد سجل ارتفاعاً كان (196.924) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (1.15%) بسبب توجه الحكومة الى دعم القطاعات الاقتصادية والتعافي الذي شهدهُ الاقتصاد العراقي ولهذا بالرغم من انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني، إلا أنّ الحكومة استطاعت أنّ تحقق معدلاً مرتفعاً في الناتج المحلي الاجمالي[1].

كما سجل ارتفاعاً للأعوام (2017-2018-2019) ليبلغ (225.722 ، 251.064 ، 277.884) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (14.62%، 11.22%، 10.68%) على التوالي، والسبب الرئيس في ذلك الارتفاع يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، مما ادت إلى زيادة مساهمة القطاع النفطي، فضلاً عن الانتعاش في القطاعات غير النفطية لاسيما قطاعي الزراعة والكهرباء.

في حين شهد انخفاضاً الى (198.774) مليار دينار في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي هو (28.46-%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما يؤدي الى تحقيق العجز في الموازنة العامة، بسبب أنتشار جائحة كورونا (**COVID-19**) وفرض حظر التجوال الشامل، وتعطيل المشروعات، مما انعكست سلباً على تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع معدلات البطالة. فلقد سجل ارتفاعاً بلغ (301.439) مليار دينار في عام (2021) وبمعدل تغير سنوي كان (51.64%) بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العراقي بخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وتحقيق الفائض في الموازنة العامة.

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، 2016 ، ص13.

الشكل (1)

تطور الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته في العراق للمدة (2004 -2022)

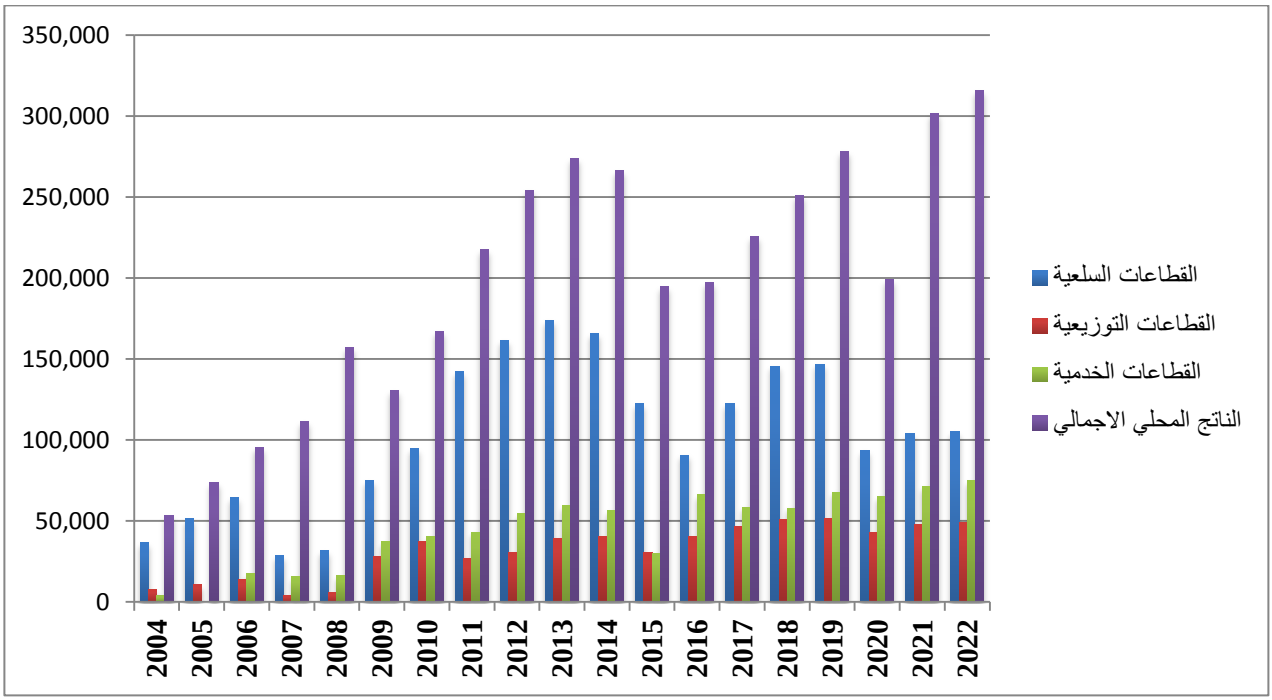

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1).

2. تطور أنتاج النفط في العراق للمدة من (2004 – 2022) :

يمثل قطاع النفط في العراق الركيزة الأساسية في بناء ونمو الاقتصاد الوطني، إذ تشكل ايرادات هذا القطاع النسبة الأكبر من مجموع الايرادات العامة، فضلاً عن ذلك فأنّه يتم تكرير كميات محدده من النفط الخام في مصافي العراق القائمة لإنتاج المشتقات النفطية المختلفة لتغطية متطلبات الاستهلاك المحلي مثل (وقود وسائل النقل ومحطات الكهرباء والمشروعات الصناعية)، فضلاً عن انّ العراق يتميز بضخامة احتياطاته النفطية وانخفاض تكاليف الإنتاج في هذا القطاع مع انخفاض العمق في الآبار مقارنه بالدول الاخرى [1].

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، 2003، ص17

الجدول (2)

تطور أنّتاج النفط في العراق للمدة من (2004 – 2022) (مليار دينار)

السنوات	أنّتاج النفط (1)	معدل التغير السنوي% (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	نسبة المساهمة % (4)
2004	37.052	----	53.235	69.60
2005	47.223	27.44	73.533	64.22
2006	61.893	27.44	95.588	64.74
2007	76.112	22.97	111.455	68.28
2008	78.166	2.69	157.026	49.77
2009	56.231	-28.06	130.642	43.04
2010	72.905	29.65	167.093	44.98
2011	115.488	58.40	217.327	53.14
2012	126.435	9.47	254.225	49.73
2013	125.573	-0.53	273.587	46.96
2014	116.940	-6.68	266.420	43.89
2015	60.965	-47.86	194.680	30.52
2016	60.653	- 0.51	196.924	29.75
2017	85.794	41.59	225.722	37.96
2018	86.119	0.37	251.064	34.30
2019	114.386	32.03	277.884	43.50
2020	63.335	-44.63	198.774	31.86
2021	137.673	117.73	301.439	45.67
2022	146.521	6.42	303.936	48.20

المصدر:

- العمود(1، 3) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (2 ، 4) من خلال المعادلتين :

1-نسب المساهمة% = الناتج النفطي / الناتج المحلي الاجمالي ×100

2-معدل التغير السنوي % = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة × 100.

الشكل (2)

تطور الناتج النفطي في الاقتصاد العراقي للمدة من (2004 – 2022)

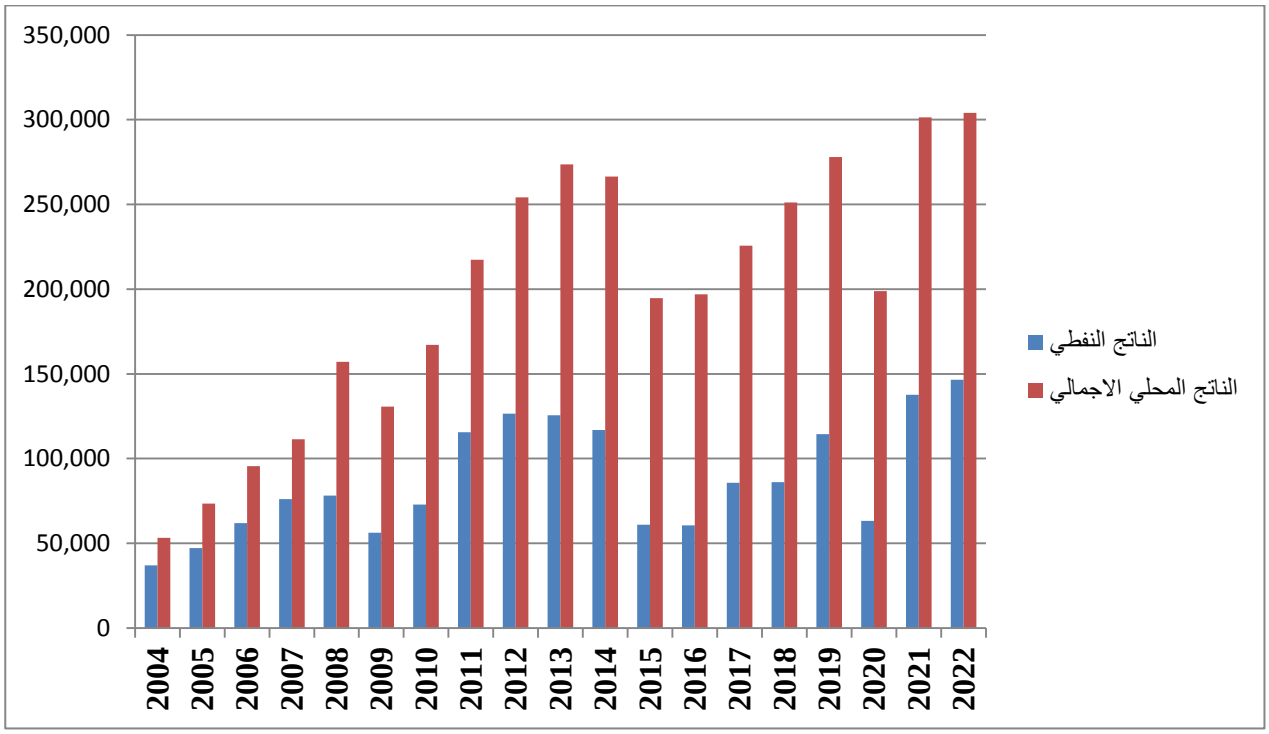

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (2) السابق

3. تطور الايرادات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2022) :

الايرادات النفطية هي الأموال التي تحصل عليها الدولة من بيع النفط الخام لتمويل النفقات العامة (الاستهلاكية والاستثمارية) في الموازنة العامة ودعم النشاط الاقتصادي، وتكتسب الإيرادات النفطية أهميتها في كون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد اعتماداً كلياً على قطاع النفط في تمويل إيرادات الموازنة العامة للدولة، إذ تشكل هذه الإيرادات أكثر من (95%) من الإيرادات الكلية للموازنة الحكومية، و هذا ما يمكن ملاحظته في الجدول(3)الاتي:

الجدول (3)

تطور الايرادات النفطية في العراق للمدة (2004 -2022) (مليار دينار)

السنوات	الايرادات النفطية (1)	معدل التغير السنوي% (2)	الايرادات العامة (3)	نسبة الايرادات النفطية إلى الايرادات العامة% (4)
2004	32.627	---	32.982	98.92
2005	39.480	21	40.502	97.47
2006	46.534	17.86	49.063	94.84
2007	53.162	14.24	54.599	97.36
2008	79.131	55.93	80.252	98.60
2009	43.309	-12.45	47.112	91.92
2010	66.819	29.19	70.178	95.21
2011	98.090	46.79	108.807	90.15
2012	116.597	18.86	119.817	97.31
2013	110.677	-5.07	113.840	97.22
2014	97.072	-12.29	105.609	91.91
2015	51.312	-47.13	66.470	77.19
2016	44.267	-13.73	54.409	81.35
2017	65.071	46.99	77.335	84.14
2018	95.619	46.94	106.569	89.72
2019	99.216	3.76	107.566	92.23
2020	54.448	-45.12	63.199	86.15
2021	95.270	74.97	109.081	87.33
2022	117.475	23.30	122.796	95.66

المصدر::

- العمود(1، 3) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (4) من خلال القانون الآتي :

نسب المساهمة% = الايرادات النفطية / الايرادات العامة ×100

-العمود (2) من خلال القانون الاتي:

معدل التغير السنوي % = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة × 100.

نلاحظ من بيانات الجدول (3) هذا و الشكل (3) الاتي أنّ الإيرادات النفطية سجلت ارتفاعاً مستمراً للسنوات (2004 ، 2005، 2006، 2007) لتبلغ (32.627 ، 39.480 ، 46.534 ، 53.162) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (21%، 17.86%، 14.24%) على التوالي، وبنسب مساهمة في الايرادات العامة كانت (98.92، 97.47%، 94.47%، 97.36%) بسبب الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار النفط الخام، مما ادى الى زيادة أنّتاج وتصدير النفط الخام، فضلاً عن رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والسماح له بزيادة أنتاج وتصدير كميات كبيرة النفط الخام.

كما ارتفعت الى (79.131) مليار دينار في عام (2008) وبمعدل تغير قدره (55.93%) بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية مما أدى إلى زيادة عائدات النفط وزيادة الإيرادات العامة وتحقيق الفائض المالي المستمر مما أنّعكس على زيادة معدلات نمو الاقتصاد العراقي، في حين سجلت انخفاضاً بلغ (51.190) مليار دينار في عام (2009) بسبب التركز السلعي الذي يعاني منه هيكل الصادرات العراقية وانتقال آثار الأزمة المالية العالمية عام (2008) من الدول المتقدمة إلى دول العالم ومن ضمنها العراق.

أما الأعوام (2010، 2011، 2012) فقد سجلت ارتفاعاً مستمراً لتبلغ (66.819 ، 98.090 ، 116.597) مليار دينار على التوالي. وبمعدلات تغير سنوية قدرها (29.19%، 46.79%، 18.86%) بسبب الزيادة في أسعار النفط مما أنّعكس على زيادة العوائد النفطية مما أدت إلى الاستثمار وزيادة معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي.

لكنها سجلت انخفاضا بلغ (110.677) مليار دينار عام (2013) وبمعدل تغير سنوي قدره (5.07-%) بسبب تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية من (107) دولاراً للبرميل الواحد إلى (103) دولاراً للبرميل الواحد، ثم استمرت بالانخفاض لتصل إلى (44.267) مليار دينار في عام (2016)، بسبب انخفاض أسعار النفط بخاصة في النصف من عام (2014) بسبب دخول عصابات داعش للعراق وانعكاساتها السلبية على أسعار النفط، مما أنّعكس على انخفاض عوائد النفط وانخفاض الإيرادات العامة وحدوث العجز في الموازنة العامة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، لكنها سجلت ارتفاعاً مرة أخرى في الأعوام (2017-2018) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام الى اكثر من (50) دولار للبرميل الواحد بعد القضاء على عصابات داعش الارهابي، وبعد اتفاقية الأوبك الجديدة بتخفيض تكلفة أنّتاج النفط الخام، في حين سجلت انخفاضاً للأعوام (2019 – 2020) الى (99.216 ، 54.448)

مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية كانت (3.76-%، 45.12-%) على التوالي بسبب عودة انخفاض أسعار النفط إلى (60) دولار للبرميل الواحد في السوق العالمية، فضلاً عن أنتشار جائحة كورونا وتراجع الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى إلى حدوث العجز في الموازنة العامة[1].

لكنها سجلت ارتفاعاً في الأعوام (2021- 2022) بلغ (95.270 ، 117.475) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية هي (74.97%، 23.30%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى الى زيادة الطلب على النفط الخام، فضلاً عن تحسن الوضع الصحي بعد انخفاض عدد الاصابات بوباء كورونا ، وهذا ما يجده لنا الشكل (3) الاتي :

الشكل (3)

تطور الايرادات النفطية في العراق للمدة من (2004 -2022)

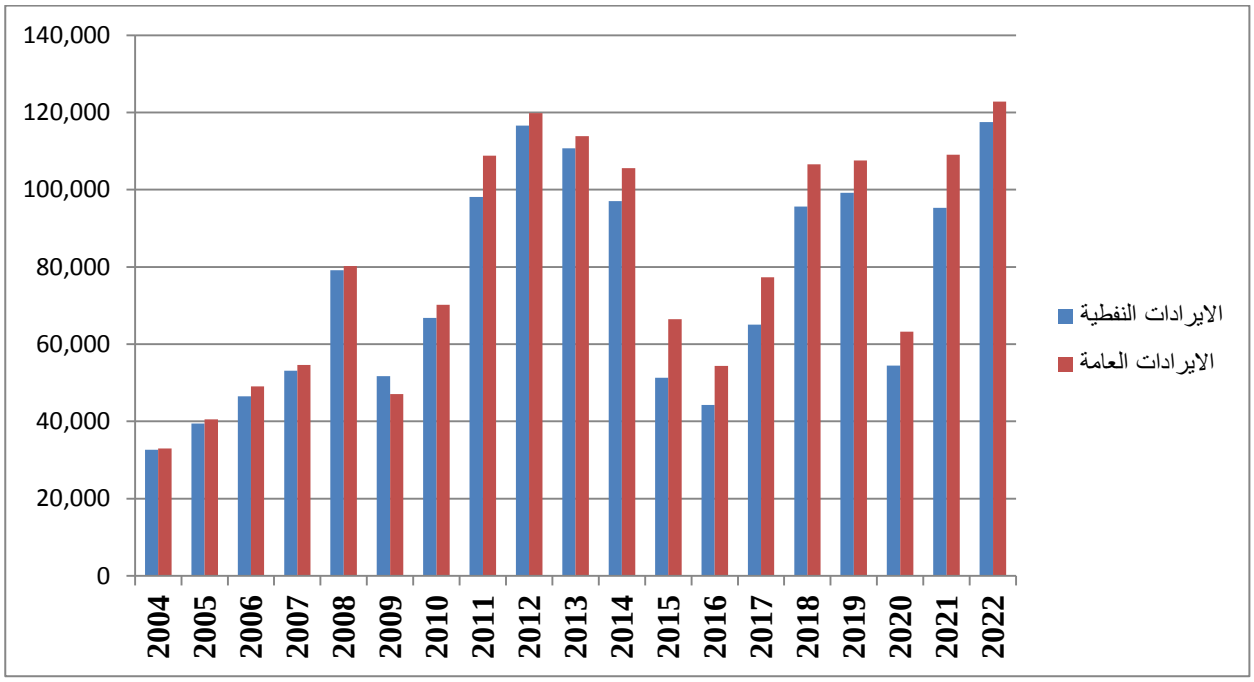

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3)

[1] وزارة المالية العراقية ، التقرير الاقتصادي السنوي ، للمدة (2004 – 2019).

4. تطور الصادرات النفطية في العراق للمدة من (2004 – 2022) :

بقي القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي المساهم الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات على مدى الخمسة عقود الماضية من القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين، إذ بقيت طاقة التصدير قطاع النفط الخام هي المحدد الرئيس للحصول على الموارد المالية، فالعراق لم يستغل الموارد المتأتية من النفط لأغراض تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية، بسبب الحروب المستمرة للسنوات الماضية التي أدت إلى عدم توظيف عائدات الصادرات النفطية في تحقيق النمو في القطاع غير النفطي، مما جعل الاقتصاد العراقي أقل مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية، فضلاً عن الهدر والضياع في تلك العوائد نتيجةً لانتشار الفساد الاداري والمالي[1]. كما أنّ الصادرات النفطية تؤثر تأثيراً مباشراً في هيكل التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات للاقتصاد العراقي ويتم عن طريق الحساب الجاري، ولتسليط الضوء على أهمية الصادرات النفطية فلا بد من تتبع نسبة مساهمة تلك الصادرات في اجمالي الصادرات للاقتصاد العراقي وكما هو موضح في بيانات الجدول (4) الاتي[2]:

[1] سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي، البنك المركزي العراقي، 2011 ، ص 10.

[2] أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، دار المواهب للنشر والتوزيع، النجف، ط1، 2011 ، ص339.

الجدول (4)

تطور الصادرات النفطية في العراق للمدة من (2004 -2022) (مليار دينار)

السنوات	الصادرات النفطية (1)	معدل التغير السنوي% (2)	اجمالي الصادرات (3)	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات% (4)
2004	25.722	---	25.877	99.40
2005	34.079	32.49	48.031	70.95
2006	43.581	27.88	44.786	97.95
2007	47.399	8.76	49.685	95.40
2008	73.827	55.75	76.025	97.10
2009	45.588	- 38.25	46.545	97.94
2010	58.891	29.18	60.563	97.23
2011	92.906	57.75	93.226	99.65
2012	109.345	17.69	109.804	99.58
2013	104.181	- 4.72	104.669	99.53
2014	97.406	-6.50	79.921	121.87
2015	60.614	-37.77	61.079	99.23
2016	48.187	-20.50	48.503	99.34
2017	48.829	1.33	81.098	60.20
2018	67.984	39.22	81.348	83.57
2019	93.019	36.82	97.086	95.81
2020	57.141	-38.57	56.709	100.76
2021	99.765	74.95	105.591	94.48
2022	130.568	30.87	131.887	99.00

المصدر::

- العمود(1، 3) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (4) من خلال المعادلة الآتية :

نسب المساهمة% = الصادرات النفطية / اجمالي الصادرات ×100

-العمود (2) من خلال القانون الآتي :

معدل التغير السنوي % = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة × 100.

نلاحظ في بيانات الجدول (4) هذا و الشكل (4) الاتي الصادرات النفطية شهدت ارتفاعاً مستمراً للسنوات (2004 –2008) لتبلغ (25.722 ، 34.079 ، 43.581 ، 47.399 ، 73.827) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (32.49%، 27.88%، 8.76%، 55.75%) على التوالي وبنسب مساهمة في اجمالي الصادرات تراوحت ما بين (95 – 99%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، فضلاً عن رفع العقوبات الدولية التي فرضت من قبل مجلس الأمن قبل (2003)، مما أدى إلى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام في الأسواق العالمية.

أما عام (**2009**) فلقد سجلت انخفاضاً بلغ (45.588) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (38.25–%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام إلى (58) دولاراً للبرميل الواحد بعد أنّ كأنّت (88.8) دولاراً للبرميل الواحد نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008)، التي انعكست سلباً على أداء أسواق النفط العالمية، مما ادى الى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام، مقابل الفائض في المعروض منهُ.

اما في الأعوام (2010، 2011، 2012) فلقد سجلت ارتفاعاً بلغ (58.891 ، 92.906 ، 109.345) مليار دينار على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام باستمرار إذ تجاوزت الـ(100) دولار للبرميل الواحد، مما أدى الى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني في البلد.

بينما في عام (2013) فلقد انخفضت الى (104.181) مليار دينار على التوالي وبمعدل تغير سنوي قدره (4.72–%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام وتراجع الطلب العالمي على النفط العراقي في الأسواق العالمية. و استمرت بالانخفاض لغاية (2016) لتصل إلى (48.187) مليار دينار بسبب الانخفاض المستمر في اسعار النفط الخام وتداعيات دخول عصابات داعش بالعراق.

الشكل (4)

تطور الصادرات النفطية في العراق للمدة من (2004 -2022).

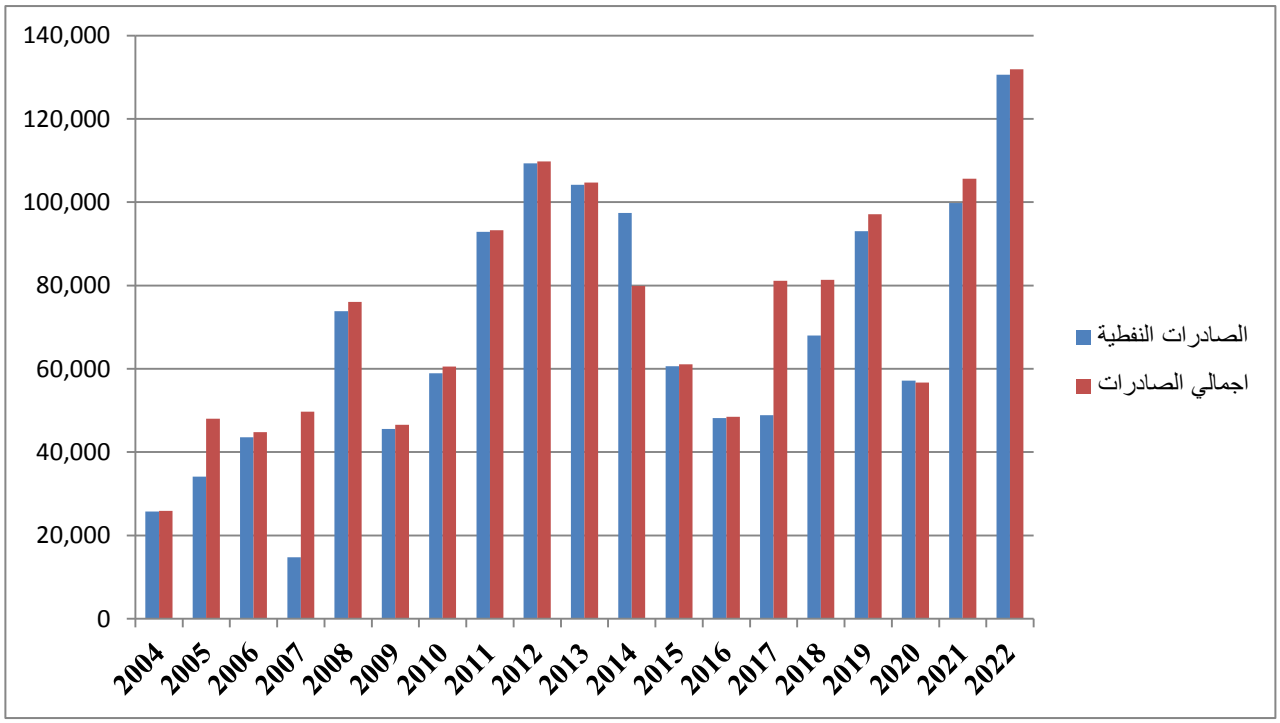

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (4)

المبحث الثاني

واقع وتطور مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة من (2004 – 2022)

أولاً : واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة من (2004 – 2022):

وفي العراق فأنّ الاستدامة المالية تثير تساؤلات مهمة لعل أولها أنّ الموازنات العامة للدولة منذ (2003) تبدأ بعجز وتنتهي بفائض ما عدا عامي (2009، 2013، 2015، 2016، 2020) إلا أنّنا نجد أنّ الحكومة تلجأ الى الديون لمواجهة العجز ولقد تم الاقتراض من الداخل والخارج مما أثقل كاهل الاقتصاد، والسؤال الثاني : هل كأنّ بالإمكان انشاء صندوق للاستقرار من عوائد النفط مثلما هو معمول بهِ في أذربيجان. وأنّ النسبة المعيارية المعتمدة للدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي هي (60%) و لما كان الدين يشكل عبئاً على الاقتصاد وتسعى السياسة المالية إلى تخفيض كلف التمويل وتخفيض العجز الى أدنى مستوياتهِ، وبذلك تتخذ نسبة أقل مما هو في معاهدة (ماستريخت)* كأنّ تكون (50%) أو (40%) وبخاصةً الدول النفطية[1].

ثانياً : تطور مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من (2004 – 2022) :

1. تطور الموازنة العامة في العراق للمدة من (2004 – 2022) :

الموازنة العامة هي خطة تقديرية لكل من الايرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة الزمنية القادمة وعادة ما تكون سنة، وتتكون من (الايرادات والنفقات)، فإذا كأنّت الايرادات العامة أكبر من النفقات العامة فذلك يعني وجود فائض مالي، أما اذا كأنّت الايرادات العامة أقل من النفقات العامة فذلك يعني وجود العجز المالي. والموازنة العامة في العراق تعتمد على الايرادات النفطية بشكل كامل وتشكل نسبة في الايرادات العامة أكثر من (95%) و ذلك ما يوضحه الجدول الاتي.

---

* **معاهدة ماستريخت**: هي معاهدة تم عقدها في (1992) في مدينة ماستريخت ويرجع تاريخ تطبيقها الى تأخر قبول الدنماركيين للمعاهدة وشروطها وبسبب قضية دستورية ضدها أقيمت في المانيا، وكأنّ محتواها أنّشاء تواحد اقتصادي ونقدي بين الدول الاعضاء وكأنّت اهم نقطة ضمن محتوى المعاهدة التي سيتم التحضير لها في ثلاث مراحل، حسب نص المعاهدة ، فأنّهُ يجب أنّ يدخل الاتحاد النقدي بين الاعضاء حيز التنفيذ.

[1] مازن الشيخ راضي آخرون، تحليل الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد (22)، السنة (12)، 2018، ص26.

الجدول (5)

تطور الموازنة العامة في العراق للمدة من (2004 -2022) **(مليار دينار)**

السنوات	الايرادات العامة (1)	الأنفاق العام (2)	الفائض والعجز (3)	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي%(4)
2004	32.982	32.117	865	1.62
2005	40.502	26.375	14.127	19.21
2006	49.063	38.806	10.257	10.73
2007	54.599	39.031	15.568	13.96
2008	80.252	59.403	20.849	13.27
2009	47.112	52.567	- 5.454	-4.174
2010	70.178	70.134	44	0.02
2011	108.807	78.757	30.050	13.82
2012	119.817	105.139	14.678	5.77
2013	113.840	119.127	- 5.287	-1.93
2014	105.609	113.473	-7.864	-2.95
2015	66.470	70.397	-3.927	-2.01
2016	54.409	67.067	-12.658	-6.42
2017	77.335	75.490	1.845	0.81
2018	106.569	80.873	25.696	10.23
2019	107.566	111.723	-4.157	-1.49
2020	63.199	76.082	-12.883	-6.48
2021	109.081	102.849	6.232	2.06
2022	122.796	80.022	42.774	14.11

المصدر:

-العمود (1 ، 2 ، 3) من خلال السنوية لوزارة المالية، دائرة المحاسبة، سنوات مختلفة.

-العمود (4) من خلال حاصل قسمة الفائض أو العجز / الناتج المحلي الاجمالي

نلاحظ من هذا الجدول (5) أنّ الموازنة العامة حققت فائضاً متسمراً للأعوام (2004– 2008) بلغ (865 ، 14.127 ، 10.127 ، 15.568 ، 20.849) مليار دينار على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى الى زيادة الايرادات النفطية من ثم زيادة الايرادات العامة. في حين حقق عجزاً قدره (5.454–) مليار دينار بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة انعكاس الآثار السلبية

للأزمة المالية العالمية عام (2008)، مما أدت الى انخفاض الايرادات النفطية والايرادات العامة من (80.252) مليار دينار في عام (2008) الى (47.112) مليار دينار في عام (2009)، مما أدت الى العجز.

أما الأعوام (2010 – 2012) فلقد حقق فائضاً مستمراً بلغ (44، 30.050 ، 14.678) مليار دينار بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مره اخرى، نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط، فضلاً عن زوال آثار الازمة المالية في عام (2008)، مما ادت الى زيادة الايرادات النفطية والايرادات العامة من ثم تحقيق الفائض.

في حين حققت عجزاً للأعوام (2013– 2016) بلغ (5.287–، 7.864–، 12.658–) مليار دينار بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية باستمرار، الى جانب تدهور الوضع الامني في العراق منذ النصف من عام (2014) وسيطرة عصابات داعش الارهابي على الحقول النفطية، مما أدى الى تراجع الصادرات النفطية وانخفاض الايرادات المتحصلة منها[1].

لكنها حققت فائضاً كان (1.845 ، 25.696) مليار دينار في العامين (2017 – 2018) بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية، الى جانب تحسن الوضع الامني في البلد بعد القضاء على عصابات داعش.

بينما حققت في العامين (2019 – 2020) عجزاً كان (4.157–، 12.883–) مليار دينار بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط، بسبب أنّتشار جائحة كورونا، وصعوبة التداول بين دول العالم، مما انعكست سلباً على انخفاض الايرادات النفطية والايرادات العامة. لكنها حققت فائضاً بلغ (6.232، 42.774) مليار دينار في العامين (2021، 2022) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام التي تجاوزت الـ (90) دولاراً للبرميل الواحد في عام (2022) بعد انحسار جائحة كورونا، مما أدى الى ارتفاع الايرادات النفطية والايرادات العامة.

[1] البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، للمدة من (2014 – 2016).

الشكل (5)

تطور الفائض/ العجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (2004 – 2022)

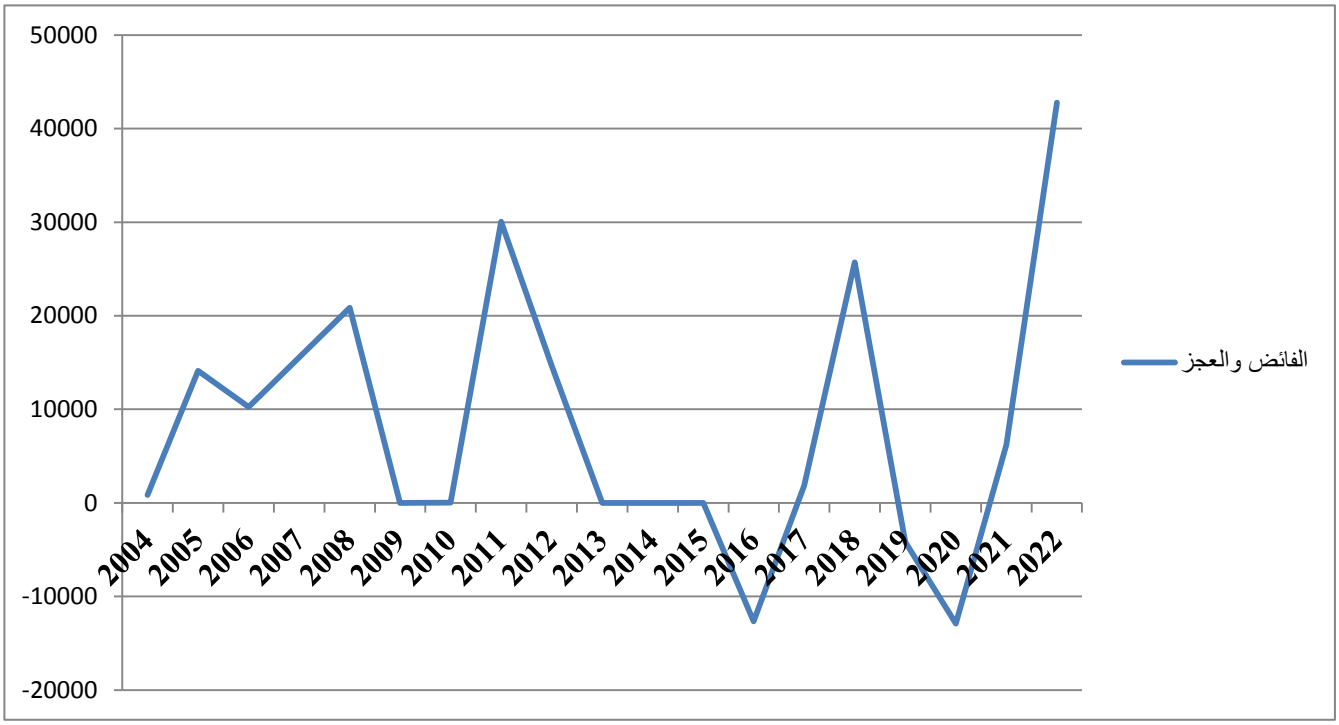

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (5).

2. مؤشر الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2004 -2022):

يعد هذا المؤشر من أبرز المؤشرات المهمة لقياس الاستدامة المالية[1]، فهو يقيس قدرة الدولة على تمويل الناتج المحلي الاجمالي من خلال الدين العام الداخلي وذلك عن طريق الاقتراض من المصارف المحلية ومؤسسات الاقراض، لاسيما في أوقات الأزمات المالية نتيجة أنّخفاض مساهمة الايرادات النفطية وحدوث العجز في الموازنة العامة، فتلجأ الدولة الى الاقتراض الداخلي لتمويل نفقاتها الاستهلاكية والاستثمارية وسد العجز في الموازنة العامة.

[1] علي عدنان داود، مديات فاعلية سياسة وادارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي لدول مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 2009 ، ص 41.

الجدول (6)

تطور مؤشر الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004 -2022)

(مليار دينار، نسبة مئوية)

السنوات	الدين العام الداخلي (1)	معدل التغير السنوي% (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	نسبة الدين الداخلي الى الناتج% (4)
2004	5.925	-----	53.235	11.12
2005	6.593	11.27	73.533	8.96
2006	5.307	-19.50	95.588	5.55
2007	5.193	-2.14	111.455	4.65
2008	4.455	-14.21	157.026	2.83
2009	8.434	89.31	130.642	6.45
2010	9.180	8.48	167.093	5.49
2011	7.446	-18.88	217.327	3.42
2012	6.547	-12.07	254.225	2.57
2013	4.255	-35.00	273.587	1.55
2014	9.520	123.73	266.420	3.57
2015	32.142	237.63	194.680	16.51
2016	47.362	47.35	196.924	24.05
2017	47.678	0.66	225.722	21.12
2018	41.822	-12.28	251.064	16.65
2019	38.331	-8.35	277.884	13.79
2020	64.246	67.60	198.774	32.32
2021	69.912	8.81	301.439	23.19
2022	66.573	-8.81	303.000	21.97

المصدر: العمود(1، 3) من خلال التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (4): من إعداد الباحث اعتماداً على المعادلة الآتية:

الدين العام الداخلي = الدين العام الداخلي / الناتج المحلي الاجمالي × 100

-العمود (2) : من خلال القانون الآتي:

معدل التغير السنوي % = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة × 100.

نلاحظ من خلال بيانات هذا الجدول (6) أنّ الدين العام الداخلي قد ارتفع من (5.925) مليار دينار في عام (2004) إلى (6.593) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (11.27%) وبنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (11.12%) بسبب توجه الدولة الى الاقتراض من المصارف المحلية لتمويل القطاعات الاقتصادية اعمار المنشآت الإنتاجية التي تعرضت الى الدمار والتخريب خلال الحرب العراقية الأمريكية، ودعم البنية التحتية للاقتصاد العراقي.

أما الأعوام (2005 - 2008) فقد سجل انخفاضاً مستمراً بلغ (6.593 ، 4.307، 5.193، 4.455) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية كانت (19.50-%، 2.14-%، 14.21-%) على التوالي و تراوحت بنسبته الى الناتج المحلي الاجمالي ما بين (8.96%- 2.83%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى زيادة الايرادات النفطية والاكتفاء كـ(إيرادات محلية ومصدر رئيس لتمويل الأنّفاق العام والناتج المحلي الاجمالي). فضلاً عن رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق قبل (2003).

أما في الاعوام (2009 – 2010) فلقد شهد ارتفاعاً بلغ (8.434 ، 9.180) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية كانت (89.31% ، 8.48%) على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة انعكاس آثار الآزمة المالية العالمية (2008)، مما انعكست سلباً على أداء أسواق النفط العالمية، ومن ثم الى الاقتصاد العراقي.

بينما سجلت في الأعوام (2011 - 2012-2013) انخفاضاً مستمراً كان (7.446، 5.547، 4.255) مليار دينار على التوالي وبنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي قدرها (3.42%، 2.57%، 1.55%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي العالمي وزوال أُثار الأزمة المالية العالمية في عام (2008)، مما أدى الى تراجع الدولة وذلك بالاقتراض من المصارف المحلية.

لكنها ارتفعت في عام (2014) فلقد بلغ (4.255) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (35.00-%)ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى (47.678) مليار دينار عام (2017) بسبب انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني منذ النصف من عام (2014)، و استمرت اسعار النفط بالانخفاض لتصل إلى (37) دولاراً للبرميل الواحد في عام (2016)، مما أدى الى توجه الحكومة إلى الاقتراض من المصارف والمؤسسات

المحلية لتمويل الأنّفاق العام بخاصةً الأنّفاق العسكري لمواجهة عصابات داعش الارهابي، و تعويض العجز في الموازنة العامة [1].

وسجلت أعلى نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي قدرها (24.05%) عام (2016) وذلك بهدف تمويل القطاعات الاقتصادية نتيجة تراجع مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي. وفي العامين (2018 – 2019) فلقد سجل انخفاضاً بلغ (41.822، 38.331) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية هي (12.28-%، 8.35-%) على التوالي وبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (16.65%، 13.79%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام إلى (65) دولاراً للبرميل الواحد عام (2018) مما ادى الى زيادة الايرادات النفطية والإنتاج النفطي.

في حين سجلت ارتفاعاً في العامين (2020 – 2021) بلغ (64.246 ، 69.912) مليار دينار على التوالي بسبب انخفاض اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية الذي وصل الى (40.68) في عام (2020) وانتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل في كافة دول العالم، مما أدى الى تحقيق العجز في الموازنة العامة، و من ثم توجهت الدولة الى الاقتراض من المصارف لسد العجز في الموازنة العامة. لكن أنخفض الى (66.573) مليار دينار في عام (2022) وبمعدل تغير سنوي قدره (8.81-%) و كانت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (21.97%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الايرادات النفطية وزيادة مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي.

[1] التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2014 – 2016).

الشكل (6)

تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004 – 2022).

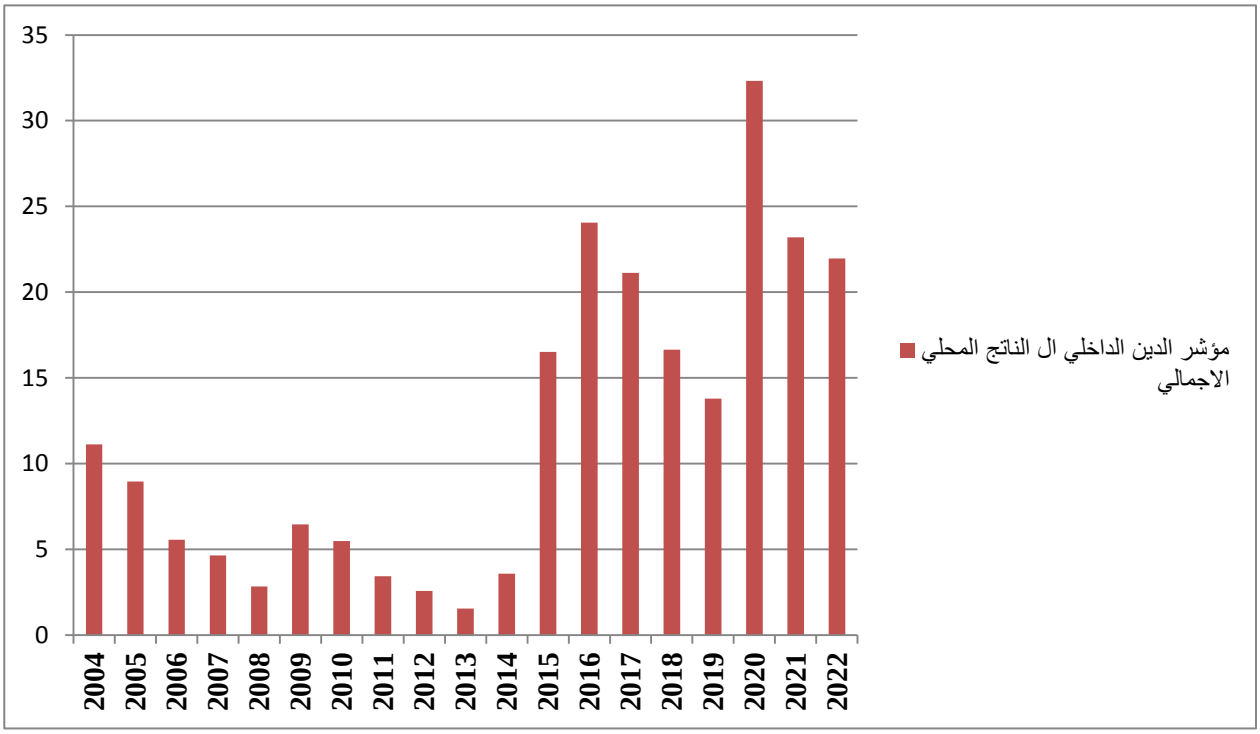

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (6).

3. تطور الايرادات الضريبية في العراق للمدة من (2004 – 2022):

تشمل الايرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي (الضرائب على الدخول، الأرباح ،الثروة) و تتكون من (ضريبة التركات، ضريبة العقار ،الضرائب على الاراضي الزراعية، الضرائب والرسوم السلعية) التي تشمل (الضرائب على التجارة الخارجية والمعاملات ومنها رسوم الصادرات والواردات الكمركية وكافة الرسوم التي تفرض بسبب معاملات التجارة الخارجية، والضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات المحلية والرسوم الاخرى)[1]، ويمكن توضيح تطور الايرادات الضريبية للمدة من (2004 -2022) :

[1] محمد طاقة وهدى العزاوي، المصدر السابق، ص 203.

الجدول (7)

تطور الايرادات الضريبية في العراق للمدة من (2004 – 2022) (مليار دينار، نسبة مئوية)

السنوات	الايرادات الضريبية (1)	معدل التغير السنوي% (2)	نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة% (3)	نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي % (4)
2004	159	----	0.48	0.29
2005	495	187.69	1.22	0.67
2006	591	19.37	1.20	0.61
2007	1.397	136.45	2.55	1.25
2008	985	- 29.48	1.22	6.27
2009	3.334	238.27	7.07	2.55
2010	1.532	-54.04	2.18	9.17
2011	1.783	16.38	1.63	8.20
2012	2.633	47.64	2.19	1.03
2013	2.876	9.24	2.52	1.05
2014	1.885	-34.47	1.78	0.70
2015	2.015	6.88	3.03	1.03
2016	3.861	91.65	7.09	1.96
2017	6.298	63.08	8.14	2.79
2018	5.686	-9.71	5.33	2.26
2019	4.014	-29.39	3.73	1.44
2020	4.718	17.52	7.46	2.37
2021	4.536	-3.85	4.15	1.50
2022	1.013	-77.65	0.82	3.34

-العمود (1) : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (3) : نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة% = الايرادات الضريبية / الايرادات العامة ×100

-العمود (4): نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي%= الايرادات الضريبية / الناتج المحلي الاجمالي × 100

تشير بيانات هذا الجدول (7) الى أنّ الايرادات الضريبية ارتفعت خلال الأعوام (2004 – 2005 – 2006 - 2007) لتبلغ (159 ، 495، 591) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوي قدرها (187.69%، 19.37%، 136.45%) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي تراوحت ما بين(29% – 0.61%) ونسبة مساهمتها في الايرادات العامة تراوحت ما بين (0.48%– 2.55 %) مما يعني أنّ الايرادات الضريبية تؤدي دوراً ضعيفاً في النشاط الاقتصادي ونسبة من الايرادات العامة، بسبب ضعف كفاءة الادارة الضريبية، وارتفاع حالات التهرب الضريبي والفساد الاداري والمالي نتيجة ضعف القوانين، فضلاً عن الاعتماد الكلي على الايرادات النفطية كمصدر رئيس لتمويل الأنّفاق العام.

أما في عام (2008) فلقد انخفضت الى (985) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي هو (29.48–%) بسبب ارتفاع الايرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة العامة، فضلاً عن منح الاعفاءات الضريبية من قبل الدولة. في حين ارتفعت الى (3.334) مليار دينار في عام (2009) وبمعدل تغير سنوي قدره (238.27%) بسبب انخفاض الايرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى الى قيام الدولة بزيادة الايرادات الضريبية لتمويل العجز في الموازنة العامة.

لكن انخفض الى (1.532) مليار دينار في عام (2010) وبمعدل تغير سنوي بلغ (54.04–%) بسبب زيادة الايرادات النفطية وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي (9.17%)، لكنها ارتفعت الى (1.783) مليار دينار في عام (2011) وبمعدل تغير سنوي كان (16.38%) ثم استمرت بالارتفاع لتصل الى (2.876) مليار دينار في عام (2013). بينما انخفضت الى (1.885) مليار دينار في عام (2014) وبمعدل تغير سنوي كان (34.47–%) بسبب ارتفاع حالات التهرب الضريبي نتيجة ضعف القوانين وعدم كفاءة الادارة الضريبية.

بينما سجلت في الأعوام (2015– 2017) ارتفاعاً مستمراً لتبلغ (2.015، 3.861، 6.298) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (6.88%، 91.65%، 63.08%) على التوالي بسبب اتخاذ الحكومة الاجراءات التقشفية والانكماشية من خلال زيادة الضرائب وتقليل الأنّفاق الحكومي الاستهلاكي

واستقطاع جزء من رواتب الموظفين لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة نتيجة انخفاض الايرادات النفطية[1].

في حين انخفضت الى (5.686 ، 4.014) مليار دينار في العامين (2018–2019) على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (9.71–%، 29.30–%) على التوالي وتراوحت نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (2.26%، 1.44%) بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية. لكن ارتفعت الى (4.718) في عام (2020) وبمعدل تغير سنوي قدره (17.52%) وبنسبة مساهمة في الايرادات العامة كانت (7.46%) اما الناتج المحلي الاجمالي فهو (2.37%) بسبب تراجع الايرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط وانتشار جائحة كورنا، مما ادى الى زيادة الضرائب لتمويل العجز الموازنة العامة.

الشكل (7)

تطور مؤشر الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004 -2022)

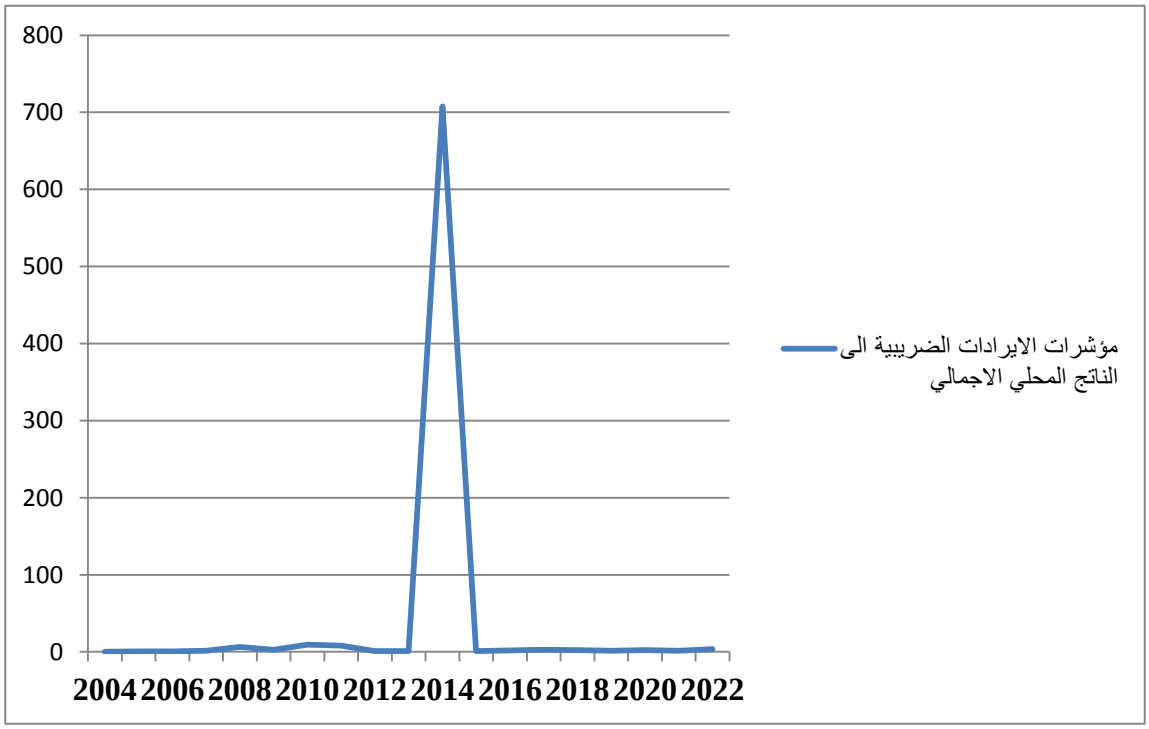

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (7).

[1] التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2015، ص20.

ثانياً : تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة من (2004 – 2022):

هو مجموع المبالغ التي تمنحها المصارف التجارية العراقي إلى الزبائن (الأفراد والشركات) والقطاعات الاقتصادية بهدف زيادة معدل النمو في الاقتصاد العراقي، ودعم القطاعات الاقتصادية.

الجدول (8)

تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة من (2004 – 2022) (مليار دينار، نسبة مئوية)

السنوات	الائتمان المصرفي (1)	معدل التغير السنوي % (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية % (3)	نسبة الائتمان المصرفي الى الناتج المحلي % (4)
2004	824	------	53.235	1.54
2005	850	32	73.533	1.15
2006	2.664	213.42	95.588	2.78
2007	3.459	29.85	111.455	3.10
2008	4.587	32.61	157.026	2.92
2009	5.590	21.86	130.642	4.27
2010	11.721	109.68	167.093	7.01
2011	20.344	73.57	217.327	9.36
2012	28.438	39.79	254.225	11.18
2013	29.952	5.32	273.587	10.94
2014	34.123	13.93	266.420	12.80
2015	36.752	7.70	194.680	18.87
2016	37.180	1.16	196.924	18.88
2017	37.952	2.07	225.722	16.81
2018	38.486	1.40	251.064	15.32
2019	42.052	9.26	277.884	15.13
2020	49.817	18.46	198.774	25.06
2021	52.971	6.33	301.439	17.57
2022	58.000	9.49	303.000	19.41

المصدر:

-العمود (1، 3) من إعداد الباحث اعتماداً على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (4) من إعداد الباحث اعتمادا على المعادلة الآتية :

نسبة الائتمان المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي%= الائتمان المصرفي/ الناتج المحلي الاجمالي× 100

يبين لنا هنا الجدول (8) أنّ الائتمان المصرفي قد ارتفع من (824) مليار دينار في عام (2004) الى (850) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (32%) بسبب منح المصارف التجارية القروض والسلف الى موظفي القطاع الحكومي ومنح القروض السكنية والاستهلاكية لشرائح كبيرة من المواطنين وبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (1.54%- 1.15%) من أجل منح القطاعات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي.

هذا ولقد شهد في الأعوام (2006 – 2008) ارتفاعاً بلغ (2.664 ، 3.459 ، 4.587) مليار دينار وبمعدلات تغير سنوية (213.42%، 29.85%، 32.61%) على التوالي وبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي قدرها (2.78%، 3.10%، 2.92%) بسبب استمرار المصارف بمنح القروض الى المواطنين والقطاعات الاقتصادية لغرض اعمار المنشآت الإنتاجية والبنية التحتية التي تعرضت الى الدمار والتخريب خلال الحرب العراقية الأمريكية (2003) واستمرار دور المصارف العراقية في تحقيق النمو في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال قيام البنك المركزي بتثبيت سعر فائدتهِ (سعر السياسة) بنسبة (6%) كهدف من أهداف سياستهِ النقدية [1].

واستمر بالارتفاع ليصل حتى عام (2013) ليبلغ (29.952) مليار دينار وبنسبة الى الناتج المحلي بلغت (10.94%)، مما يوضح دور المصارف في تمويل القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي، فضلاً عن منح القروض لبناء المجمعات السكنية. كما سحل ارتفاعاً بلغ (34.123) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (13.93%) ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (12.80%) بسبب توسع المصارف في منح القروض والسلف الى الموطنين والشركات والموظفين في القطاع الحكومي، فضلاً عن استمرار المصارف بتمويل القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذه الزيادة بحذ ذاتها تعد مؤشراً على زياده الطلب والعرض من الائتمان.

و استمر بالارتفاع حتى العام (2017) ليبلغ (37.952) مليار دينار ونسبته إلى الناتج المحلي (16.81%) وهي نسبة مرتفعة مقارنةً بالأعوام السابقة، مما يعكس استمرار المصارف بمنح القروض إلى القطاعات الاقتصادية بهدف تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، فضلاً عن قيام البنك المركزي بدعم الاقتصاد العراقي في ظل الازمة الراهنة التي شهدها البلد المتمثلة بتدهور الوضع الاقتصادي نتيجة انخفاض

[1] التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2007 – 2008).

أسعار النفط والعجز في الموازنة العامة، وتدهور الوضع الامني نتيجة سيطرة عصابات داعش الارهابي على المؤسسات الإنتاجية والصناعية والحقول النفطية.

ثم ارتفع الى (38.486، 42.052) مليار دينار على التوالي في العامين (2018، 2019) بسبب قيام البنك المركزي بإطلاق مشروع المبادرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة الاستثمار وتنشيط القطاع الخاص.

كما ارتفع الى (49.817) مليار دينار في عام (2020) ونسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (25.056%) وهي أعلى نسبة بلغت للمدة (2004 -2022) بسبب اقراض القطاعات الاقتصادية ودعم النشاط الاقتصادي نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي خاصةً بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وانتشار جائحة كورونا، مما انعكست سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد. وفي العامين (2021– 2022) سجل ارتفاعاً الى (52.971، 58.000) مليار دينار وبنسبة الى الناتج المحلي (17.57%، 19.41%)، و يرجع سبب ذلك الارتفاع إلى قيام البنك المركزي من خلال سياسته النقدية إلى تعزيز النمو الاقتصادي. وتنشيط القطاعات الاقتصادية[1].

الشكل (8)

تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004 -2022)

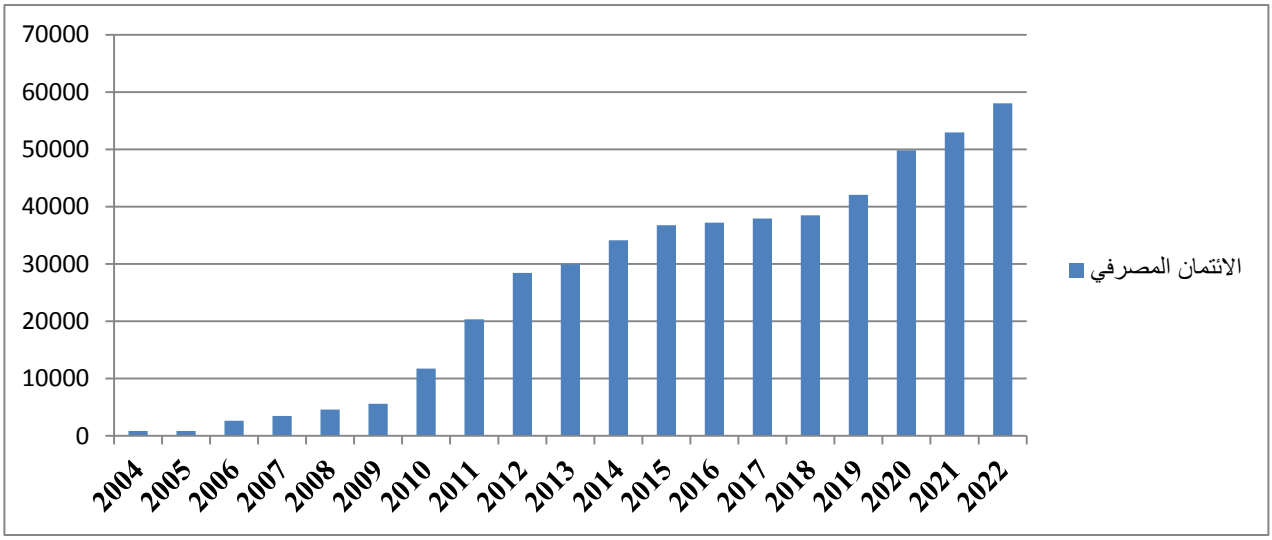

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (8).

[1] البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (207- 2022)

المبحث الثالث

تطور العلاقة بين الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية في العراق للمدة (2004 -2022)

1. تطور الدين الداخلي والايرادات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2022):

يبدو من خلال بيانات الجدول (9) أنّ الدين العام الداخلي قد شهد انخفاضاً خلال الاعوام (2005-2008) ليبلغ (6.593 ، 5.307 ، 5.193 ، 4.455) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (19.50-، 2.14-%، 14.21-%) نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية الى (39.480 ، 46.534 ، 53.162 ، 79.131) مليار دينار وبمعدلات تغير سنوية بلغت (17.86%، 14.24%، 55.93%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما ادى الى تراجع الدولة وذلك بالاقتراض من المصارف نتيجة الاكتفاء بالإيرادات النفطية التي أدت الى تحقيق الفائض في الموازنة العامة.

في حين ارتفع الدين العام الداخلي إلى (8.434) مليار دينار في عام (2009) وبمعدل تغير سنوي هو (89.31 %) بسبب انخفاض الايرادات النفطية الى (51.719) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي كان (34.64-%) وذلك لانخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى الى توجه الى الدولة الى الاقتراض الداخلي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية وسد العجز في الموازنة العامة.

أما الأعوام (2011 – 2012) فلقد شهد الدين العام الداخلي انخفاضاً بلغ (7.446 ، 6.547) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (18.88- % ، 12.07- %) بسبب ارتفاع الايرادات النفطية الى (98.090 ، 116.597) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرت بـ (46.79%، 18.86%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. مما ادى ارتفاع الايرادات النفطية للاقتصاد العراقي.

وفي الاعوام (2014- 2016) فقد سجل الدين العام الداخلي ارتفاعاً بلغ (9.520 ، 32.142 ، 47.362) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (123.73%، 237.63%، 47.35%) سببها انخفاض الايرادات النفطية الى (97.072 ، 51.312 ، 44.267) على التوالي وبمعدلات تغير سنوية كانت (12.29-%، 47.13-%، 13.73-%) على التوالي نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق

العالمية وتدهور الوضع الامني مما ادى الى توجه الدولة الى الاقتراض من المصارف لتمويل الأنّفاق الحكومي وخاصةً الأنّفاق العسكري لمواجهة عصابات داعش الارهابي، وسد العجز في الموازنة العامة.

لكن نلاحظ في الأعوام (2017 – 2019) انخفاض الدين العام الداخلي ليبلغ (47.578 ، 41.822 ، 38.331) مليار وذلك لارتفاع الايرادات النفطية نتيجة تحسن اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، إذ بلغ ارتفاع الايرادات النفطية (65.071، 95.619 ، 99.216) مليار دينار على التوالي.

هذا و ارتفع الدين الداخلي في عام (2020) الى (64.246) مليار دينار بسبب انخفاض الايرادات النفطية الى (54.448) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدر بـ (45.12-%) نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية التي وصلت إلى دون الـ (50) دولاراً بسبب أنّتشار جائحة كورونا، مما انعكست سلباً على الاقتصاد العراقي، و من ثم توجهت الحكومة الى الاقتراض من المصارف المحلية لتمويل الأنّفاق الحكومي وسد العجز في الموازنة وتجهيز المؤسسات الصحية بالأدوية لتقليل الاصابات بجائحة كورونا[1].

أما في الأعوام (2021– 2022) فلقد أنّخفض الدين العام الداخلي بسبب ارتفاع الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وتحقيق الفائض في الموازنة العامة.

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، 2020.

الجدول (9)

تطور الدين الداخلي والايرادات النفطية في العراق للمدة من (2004 – 2022) (مليار دينار)

السنوات	الدين العام الداخلي (1)	معدل التغير السنوي% (2)	الايرادات النفطية (3)	معدل التغير السنوي% (4)
2004	5.925	-----	32.627	---
2005	6.593	11.27	39.480	21
2006	5.307	-19.50	46.534	17.86
2007	5.193	-2.14	53.162	14.24
2008	4.455	-14.21	79.131	55.93
2009	8.434	89.31	51.719	-34.64
2010	9.180	8.48	66.819	29.19
2011	7.446	-18.88	98.090	46.79
2012	6.547	-12.07	116.597	18.86
2013	4.255	-35.00	110.677	-5.07
2014	9.520	123.73	97.072	-12.29
2015	32.142	237.63	51.312	-47.13
2016	47.362	47.35	44.267	-13.73
2017	47.678	0.66	65.071	46.99
2018	41.822	-12.28	95.619	46.94
2019	38.331	-8.35	99.216	3.76
2020	64.246	67.60	54.448	-45.12
2021	69.912	8.81	95.270	74.97
2022	66.573	-8.81	117.475	23.30

المصدر:

-العمود (1، 3) من إعداد الباحث اعتماداً على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-معدل التغير السنوي% من إعداد الباحث على القانون الاتي.

معدل التغير السنوي % = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة × 100.

الشكل (9)

تطور الايرادات النفطية والدين العام الداخلي في العراق

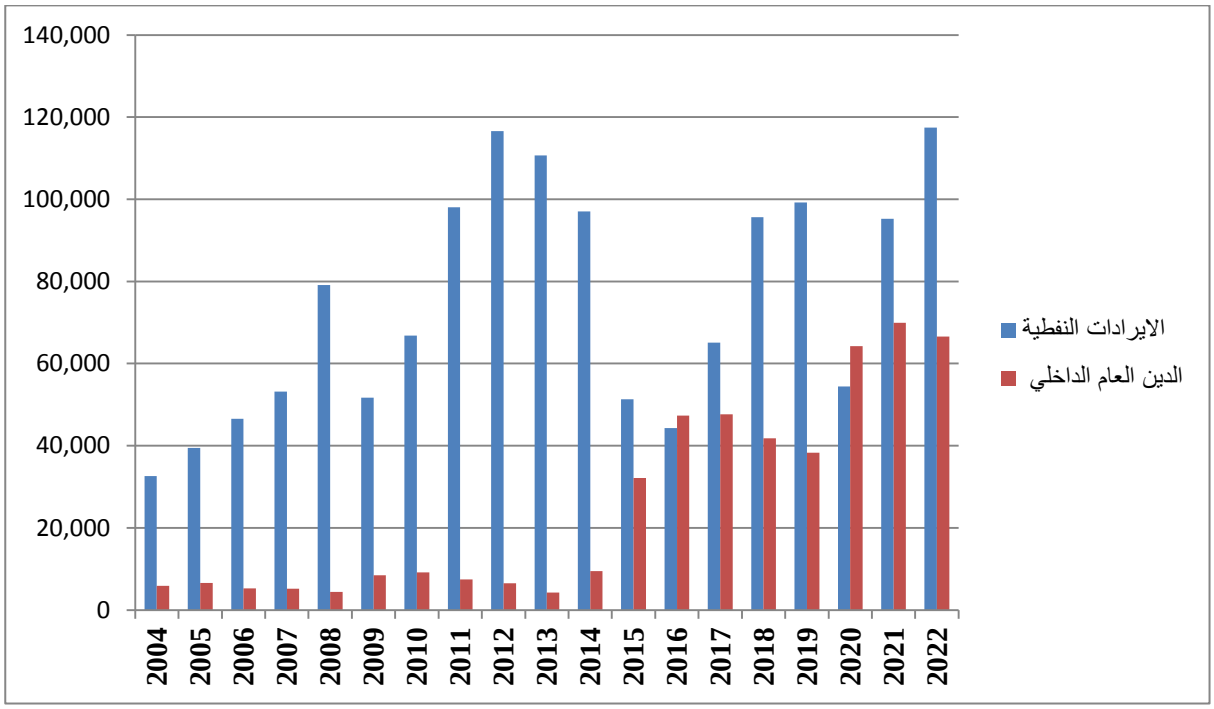

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (9)

2. مؤشر الايرادات النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي:

يوضح لنا هذا المؤشر دور الدولة في تمويل الناتج المحلي الاجمالي من ايرادات قطاع النفط، فـ كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على اعتماد الدولة على تمويل الناتج المحلي الاجمالي بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، لانّ هذه الايرادات في الاقتصاد العراقي تؤدي دوراً مهماً في استدامة الوضع المالي عن طريق تمويل الموازنة العامة، ويتم من خلال نسبة الايرادات النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي[1] .

[1] أحمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق، للمدة (1990- 2013)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية وادارية ، المجلد (22)، العدد (94)، 2015، ص 438

الجدول (10)

مؤشر الايرادات النفطية إلى الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي (مليار دينار)

السنوات	الايرادات النفطية (1)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	نسبة الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي % (3)
2004	32.627	53.235	61.28
2005	39.480	73.533	53.69
2006	46.534	95.588	48.68
2007	53.162	111.455	47.69
2008	79.131	157.026	50.39
2009	51.719	130.642	39.58
2010	66.819	167.093	39.98
2011	98.090	217.327	45.13
2012	116.597	254.225	45.86
2013	110.677	273.587	40.45
2014	97.072	266.420	36.43
2015	51.312	194.680	26.35
2016	44.267	196.924	22.47
2017	65.071	225.722	28.82
2018	95.619	251.064	38.08
2019	99.216	277.884	35.70
2020	54.448	198.774	27.39
2021	95.270	301.439	31.60
2022	117.475	303.000	38.77

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على :

-العمود (1 و2) من خلال التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (3) من خلال حاصل قسمة الايرادات النفطية / الناتج المحلي الاجمالي × 100 %

نلاحظ في هذا الجدول (10) انّ نسبة الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (61.28%) في عام (2004) مما يوضح لنا أنّ الدولة تستطيع من خلال ايراداتها من قطاع النفط تمويل الناتج المحلي الاجمالي بهذه النسبة لغرض تحقيق معدلات مرتفعة في نمو الاقتصاد العراقي.

أما المدة من (2005 – 2008) فلقد تراوحت النسبة ما بين (47.69% – 50.39%) والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط الخام في أسواق النفط العالمية. لكن في عام (2009) سجلت انخفاضاً بلغ (39.58%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام إلى (58) دولاراً للبرميل الواحد بعد ان كانت (88.8) دولاراً، مما ادت الى انخفاض الايرادات النفطية من (79.131) مليار دينار الى (51.719) مليار دينار نتيجة انعكاس آثار الأزمة المالية العالمية في عام (2008).

في حين المدة من (2010 –2012) سجلت ارتفاعاً لتبلغ (39.98%، 45.13%، 45.86%) على التوالي. بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام باستمرار فلقد تجاوزت الـ (100) دولاراً للبرميل الواحد، مما أدت الى زيادة الايرادات النفطية وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

بينما المدة من (2013 – 2016) سجلت انخفاضاً مستمراً لتبلغ (40.45%، 36.43%، 26.35%، 22.47%) على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط باستمرار إذ وصلت الى دون الـ (50) دولاراً للبرميل الواحد مما ادت الى تراجع الايرادات النفطية وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي. في حين سجلت ارتفاعاً بلغ (28.82%، 38.08%) للأعوام (2017 – 2018) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام، مما ادى الى زيادة الايرادات النفطية، فضلاً عن تحسن الوضع الامني في البلد بعد تحرير المناطق الغربية من عصابات داعش الارهابي، ومن ثم الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

لكنها سجلت انخفاضاً كان (35.70%، 27.39%) في العامين (2019 – 2020) على التوالي وذلك لانخفاض أسعار النفط الخام وانتشار جائحة كورنا، مما أدى الى تراجع الطلب العالمي على النفط، وانخفاض الايرادات النفطية، و انخفاض الناتج المحلي الاجمالي معها .

أما العامين (2021 – 2022) فلقد سجلت ارتفاعاً كان (31.60%، 38.77%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجع الاصابات في جائحة كورونا بعد رفع حظر التجوال الشامل.

الشكل (10)

مؤشر الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2004 – 2022)

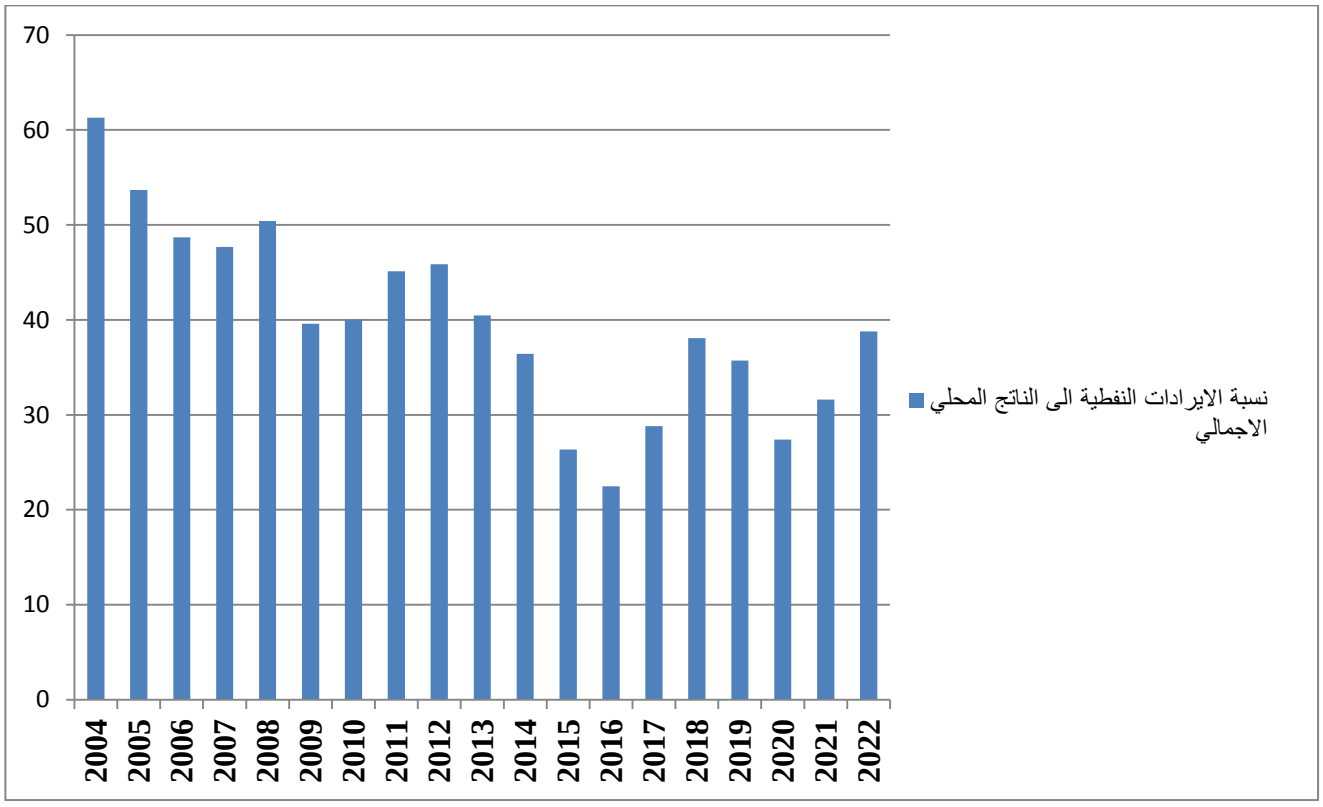

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (10)

3. تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة من (2004 – 2022) :

وضع البنك المركزي العراقي بعد عام (2003) نافذة بيع العملة الأجنبية (مزاد العملة) ليعلن أنّتهاء تطبيق أسعار الصرف الثابتة والمتعددة في العراق وما نتج عنها من اختلالات هيكلية عميقة، بسبب الأهمية التي يحظى بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي، فلقد كأنّ سعر الصرف هدف السياسة النقدية بصفته أداة

للسيطرة على معدلات التضخم الناشيء بسبب تطبيق نظام الاستيراد بدون التحويل الخارجي وطبع العملة بدون أي قيد أو شرط، اذ دعت الحاجة إلى أنّشاء مزاد العملة الأجنبية لتحسين قيمة الدينار العراقي[1].

الجدول (11)

تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي (دينار لكل 1 دولار أمريكي)

السنوات	سعر الصرف الرسمي (1)	معدل التغير السنوي% (2)	سعر الصرف الموازي (3)	معدل التغير السنوي% (4)
2004	1453	---	1453	-----
2005	1469	1.10	1472	1.30
2006	1467	-0.13	1475	0.20
2007	1255	-14.45	1267	-14.10
2008	1193	-4.94	1203	-5.05
2009	1170	-1.92	1182	- 1.74
2010	1170	0	1186	0.33
2011	1170	0	1196	0.84
2012	1166	-0.34	1233	3.09
2013	1166	0	1232	-0.08
2014	1166	0	1214	-1.46
2015	1190	2.05	1247	2.71
2016	1190	0	1275	2.24
2017	1190	0	1258	-1.33
2018	1190	0	1209	-3.89
2019	1190	0	1196	-1.07
2020	1211	1.76	1234	3.69
2021	1450	19.73	1470	18.26
2022	1450	0	1480	0.60

المصدر:

-العمود (1 ، 3) التقارير السنوية للبنك المركزي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-معدل التغير السنوي % من خلال القانون الآتي:

معدل التغير السنوي % = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة × 100.

[1] محمود محمد داغر، وحسين عطوان مهوس، دراسة بعنوان سعر الصرف العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن، للمدة من (2004- 2012)، 2012 ، ص10.

وكما تشير بيانات الجدول (11) أنّ سعر الصرف الرسمي قد أنخفض إلى (1896) دينار مقابل واحد دولار أمريكي وبمعدل تغير سنوي بلغ (609%)، أما سعر الصرف الموازي (السوقي) فلقد ارتفع إلى (1936) دينار في عام (2003) وبمعدل تغير سنوي كان (1.07- %) بسبب تعديل سعر صرف الدينار العراقي مقابل واحد دولار امريكي من قبل البنك المركزي العراقي، لكنهُ ارتفع إلى (1453) دينار في عام (2004) السعر الرسمي وكذلك الموازي وبمعدل تغير سنوي مقداره (24.94-%) بسبب سعي البنك المركزي العراقي إلى تحسين قيمة الدينار العراقي من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية (بيع وشراء الدولار)، ايضاً عام (2005) أنّخفض سعر الصرف الرسمي ليبلغ (1469) دينار مقابل واحد دولار أمريكي، وكذلك الموازي ليبلغ (1472) دينار بسبب تدهور الوضع الأمني، وزيادة حالات السفر والهجرة إلى الخارج مما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي[1].

ثم ارتفع سعر الصرف الموازي ليبلغ (1475) دينار في عام (2006) بسبب أغلاق الحدود العراقية مع الدول المجاورة نتيجة تدهور الوضع الأمني، لكنهُ شهد تحسناً خلال المدة في (2007 – 2011) ليبلغ (1255 ، 1193 ، 1170 ، 1170 ، 1170) دينار مقابل واحد دولار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (14.45-%، 4.94-%، 1.92- %) وكذلك الموازي بلغ (1267، 1203، 1182، 1186، 1196) وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (14.10-%، 5.05-%، 1.74-%، 0.33%، 0.84%) على التوالي بسبب دعم الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي العراقي من الدولار عبر تخفيض ديون العراق ما يقارب (500 – 600) مليار دولار إلى ما يقارب (120) مليار دولار فضلاً عن المزادات التي قام بها البنك المركزي العراقي بهدف السيطرة على سوق الصرف الأجنبي لدعم وتعزيز قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وتجنب الفجوة التضخمية.

اما في عام (2012) قام البنك المركزي العراقي بتعديل سعر الصرف الرسمي إلى (1166) دينار واستمر حتى العام (2014) وكذلك بلغ الموازي (1233، 1232، 1214) دينار على التوالي بسبب استمرار البنك المركزي العراقي بـ دعم وتقوية قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

[1] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2005، ص10.

بينما في عام (2015) عدل البنك المركزي العراقي سعر الصرف الرسمي إلى (1190) واستمر حتى العام (2020)، أما الموازي فلقد أنّخفض إلى (1247) وبمعدل تغير سنوي (2.71%) بعد أنّ كأنّ (1214) دينار في عام (2014) بسبب الطلب المتزايد الناجم عن عمليات المضاربة، ثم أنّخفض إلى (1275) دينار في عام (2016)، لكنهُ شهد تحسناً خلال المدة (2017، 2018، 2019) ليبلغ (1258، 1209، 1196) دينار على التوالي بسبب قيام البنك المركزي العراقي بتنويع استثماراتهِ، من أجل دعم واستقرار قيمة الدينار العراقي وتحفيز الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مما يعكس نجاح السياسة النقدية للبنك المركزي.

أما في عام (2020) فلقد ارتفع سعر الصرف الرسمي إلى (1211) دينار وسعر الصرف الموازي إلى (1243) دينار بسبب سعي البنك المركزي الى تغيير الدولار لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة في ظل أنّهيار أسعار النفط وأنّتشار جائحة كورونا. كما ارتفع الى (1450) دينار لكل دولار في العامين (2021 – 2022) و بلغ السعر الموازي (1470 – 1485) دينار بسبب عمليات المضاربة في سوق العملات الأجنبية.

الشكل (11)

تطور سعر الصرف في العراق للمدة من (2004 – 2022)

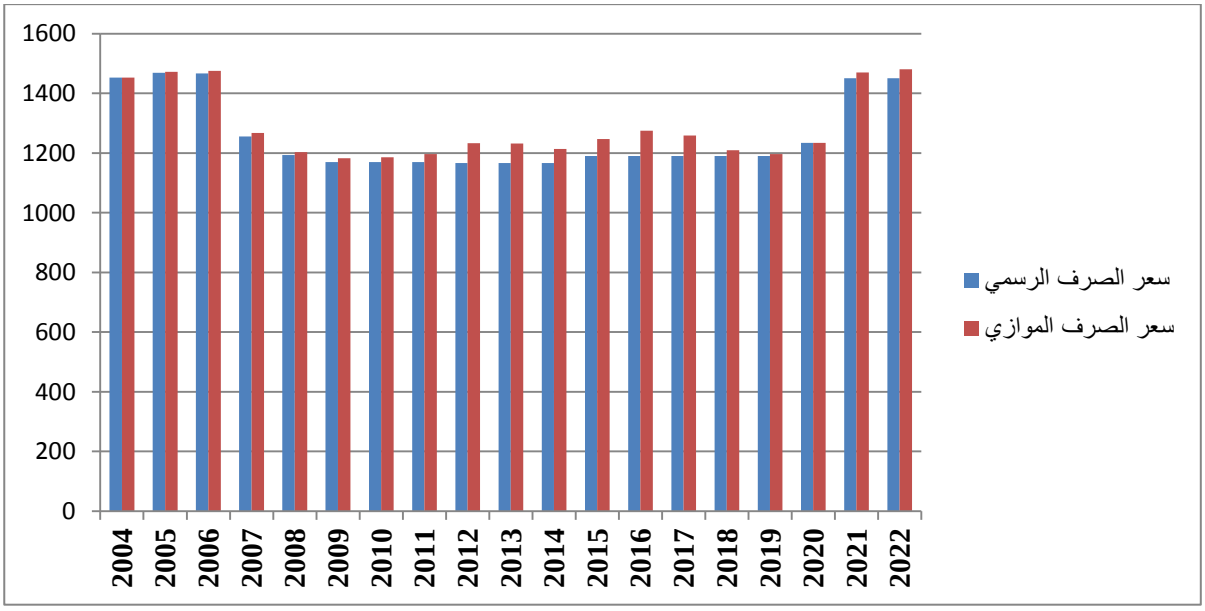

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (11).

الفصل الثالث

تحديات الاستدامة المالية وإمكانات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق للمدة (2004 -2022)

التمهيد :

يتناول هذا الفصل أهم الاصلاحات الاقتصادية منها : (القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع النقل والمواصلات، قطاع الخدمات وقطاع الكهرباء)، والمالية كتطوير الايرادات الحكومية غير النفطية كـ(الإيرادات من القطاع الصناعي، الزراعي، السياحة والنقل والمواصلات، اصلاح النظام الكمركي، اصلاح النظام المصرفي والمالي....ألخ) في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن تطوير السياسات الاقتصادية وتنويع الايرادات النفطية. وذلك بهدف مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية التي تصيب الاقتصادية و الحد من الصفة الريعية لهذا الاقتصاد.

المبحث الأول

تحديات الاستدامة المالية في ظل ريعية الاقتصاد العراقي

أولاً : تقلبات اسعار النفط في سوق النفط العالمية للمدة (2004 – 2022) :

تُعد أسعار النفط الخام أهم متغير اقتصادي يتحكم في الناتج المحلي الاجمالي بعامة والقطاع النفطي بخاصة ، لأنّ العراق هو أحد أكثر البلدان المعتمدة على النفط في العالم. أي كلما ارتفعت أسعار النفط الخام في الأسواق الخام ستنعكس بشكل مباشر على ارتفاع الايرادات النفطية، ومن ثم ارتفاع الايرادات العامة وتحقيق الفائض في الموازنة العامة. أما إذا انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية ستنعكس بشكل مباشر على انخفاض الايرادات النفطية ومن ثم الايرادات العامة، مما تؤدي إلى العجز في الموازنة العامة.

الجدول (12)

تطور أسعار النفط الخام في العراق للمدة من (2004 – 2022) (دولار)

السنوات	أسعار النفط الخام (1)	معدل التغير السنوي % (2)
2004	32.5	----
2005	53.5	64.61
2006	55.6	3.92
2007	62.6	12.58
2008	88.8	41.85
2009	58.96	-33.60
2010	75.96	28.83
2011	103	35.59
2012	107	3.88
2013	103	-3.73
2014	94.9	-7.86
2015	44.7	- 52.89
2016	36	-19.46
2017	49	36.11
2018	65	32.65
2019	60	- 7.69
2020	40	-33.33
2021	68.38	70.95
2022	97.40	142.43

المصدر:

العمود (1) من خلال التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

العمود (2): من إعداد الباحث اعتماداً على القانون الآتي:

معدل التغير السنوي % = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة × 100.

تشير بيانات الجدول (12) والشكل (12) ايضاً الى أنّ أسعار النفط الخام قد ارتفعت من (32.5) دولاراً للبرميل الواحد عام (2004) الى (53.5) دولاراً في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي (164.61%) بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الاقتصاد العراقي في الأسواق العالمية، فضلاً عن رفع العقوبات الاقتصادية عن الاقتصاد العراقي والسماح له بزيادة أنّتاج وتصدير كميات كبيرة من النفط، ثم ارتفعت الى (55.6) دولاراً في عام (2006) وبمعدل تغير سنوي قدره (103.92%).

كما سجلت ارتفاعاً للأعوام (2007 – 2008) لتبلغ (69.1، 88.8) دولاراً على التوالي بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الخام في الأسواق العالمية، الى جانب انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي الذي كأنّ لهُ دور مهم في ارتفاع أسعار النفط، لأنّ انخفاض سعر صرف الدولار سيؤدي الى زيادة الطلب على النفط الخام، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام.

في حين سجلت انخفاضاً في عام (2009) لتبلغ (58.96) دولاراً وبمعدل تغير سنوي كان (33.60-%) بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية في عام (2008) التي انعكست سلباً على أسواق النفط العالمية، ومن ثم أدت الى تراجع الطلب العالمي على النفط الخام مقابل زيادة المعروض منهُ، اما عام (2010) فلقد سجلت ارتفاع لتكون (75.96) دولاراً للبرميل الواحد.

كما سجلت ذلك للأعوام (2012 – 2021) لتبلغ (103 ، 107) دولاراً للبرميل الواحد على التوالي بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الخام في الأسواق العالمية، و استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي.

لكن انخفضت الى (103) دولاراً للبرميل الواحد في عام (2013) وبمعدل تغير سنوي كان (3.72-%) بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى الى انخفاض الصادرات النفطية، ايضاً انخفضت الى (**94.9**) دولاراً للبرميل الواحد في عام (2014) وبمعدل تغير سنوي بلغ (7.86-%) بسبب تدهور الوضع الأمني في البلد نتيجة دخول عصابات داعش الارهابي.

ثم أنّخفض الى (44.7) دولاراً للبرميل الواحد في عام (2015) وذلك لتدهور الوضع الامني، مما أدى الى صعوبة أنّتاج وتصدير النفط الخام، من ثم تراجع الطلب العالمي على النفط الخام. وكما سجل انخفاضا بلغ (36) دولاراً للبرميل الواحد في عام (2016) وبمعدل تغير سنوي كان (19.46-%) بسبب

تفجير أنّابيب النفط في الحقول النفطية الشمالية من عصابات داعش الارهابي، مما أدى الى صعوبة أنّتاج النفط[1].

أما الأعوام (2017 – 2018) فلقد سجلت ارتفاعاً بلغ (49 ، 65) دولاراً للبرميل الواحد وبمعدلات تغير سنوي قدرها (36.11%، 32.65%) على التوالي بسبب الاتفاقية الجديدة لمنظمة الاوبك (+ **OPEC**) بتخفيض كلفة أنّتاج النفط الخام بعد ارتفاع تكاليف أنّتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى الى زيادة الطلب على النفط الخام[2].

في حين انخفض في عامي (2019 –2020) لتبلغ (60 –40) دولاراً على التوالي و السبب هو انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة أنّتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل في مختلف دول العالم، مما أدى الى تراجع الطلب العالمي على النفط الخام.

أما العامين (2021 – 2022) فلقد ارتفعت الى (68.38 ، 97.40) دولاراً على التوالي بسبب تحسن الوضع الاقتصادي العالمي وتحسن اداء أسواق النفط الخام وانخفاض الاصابات بجائحة كورونا، مما أدى الى زيادة الطلب العالمي على النفط في الأسواق العالمية.

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، (2014 -2016).
(2) محمد خبيصة، رحلة برميل النفط من (2014) حتى (2018)، 10/10 / 2018، إسطنبول، متاح على شبكة الأنّترنت:
WWW.ANADOL.AGENCYY.COM

الشكل (12)

تطور أسعار النفط الخام في العراق للمدة من (2004 – 2022)

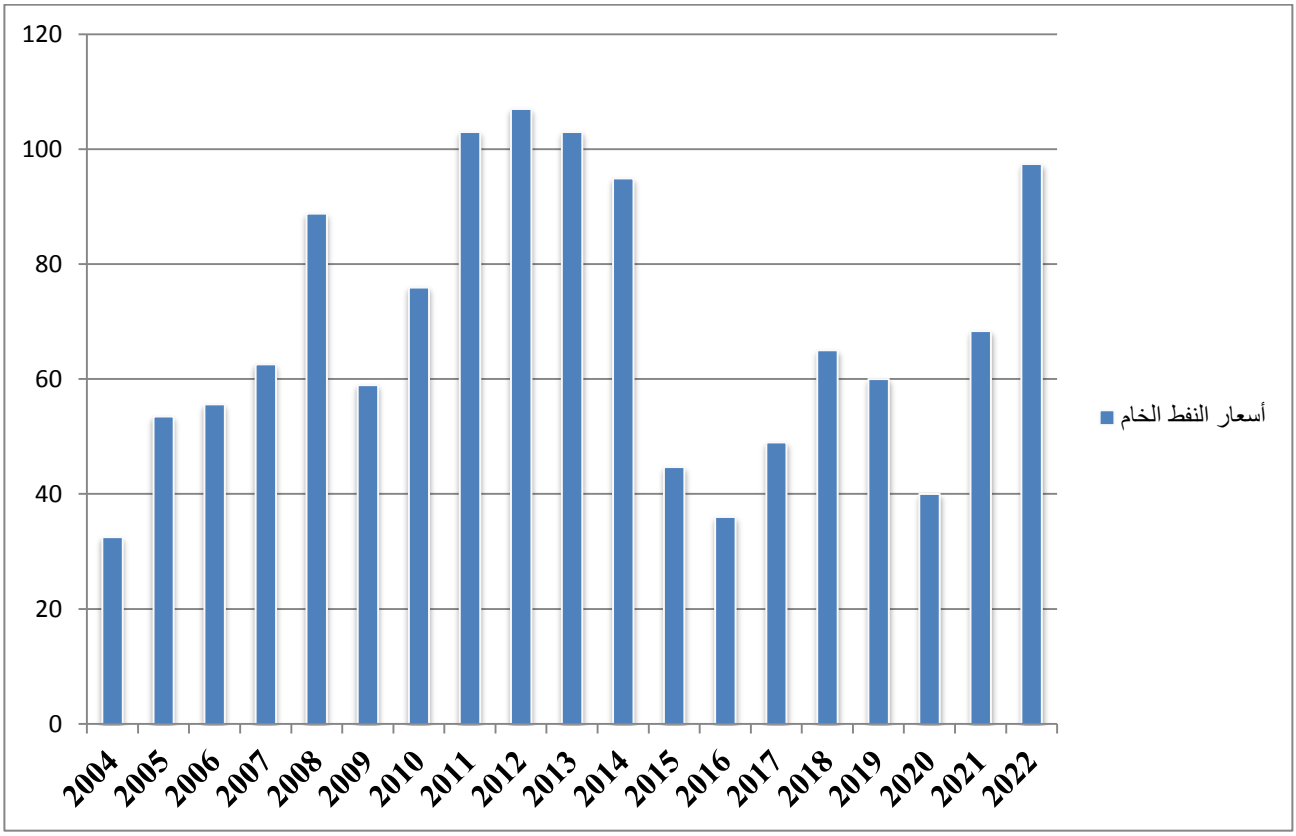

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (12)

ثانياً : ضعف الجهاز الضريبي والجبائي :

يواجه الجهاز الضريبي في العراق العديد التحديات والمعوقات التي تواجه تفعيل السياسة الضريبية كرافد للموازنة وأداة لتحفيز النمو والاستقرار الاقتصادي في العراق، ويمكن تلخيص أبرز معوقات التحصيل الضريبي على النحو الاتي[1]:

1. الاعتماد على قطاع النفط في تمويل الموازنة العامة ومن ثم ضعف الحافز على تفعيل الضرائب كمصدر بديل لتمويل الأنّفاق العام لأغراض سياسية واجتماعية بالعادة.
2. ضعف الادارة الضريبية في تحصيل الضرائب أدى إلى تراجع الايرادات الضريبية نظراً للنقص الحاد في المعلومات والبيانات اللازمة لحصر المكلفين بدقة وانتشار الفساد الاداري والمالي في كافة الحلقات

[1] وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، اسباب التهرب الضريبي في العراق، 2012، ص 13 – 14.

الادارية للجهاز الضريبي، فضلاً عن كثرة الاعفاءات والحوافز الضريبية التي شهدها العراق، بشكل عشوائي وغير مدروس، لاسيما بعد (2003).

3. عدم وجود الالتزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة من قبل المكلف بدفعها.

4. هناك نقص بالمعلومات المتعلقة بدخل المكلف بدفع الضريبة في الإقرار الضريبي وعدم شمولها.

5. جهل المكلفين بدفع الضريبة بالقوانين الضريبية.

6. طول فترة الاجراءات الضريبية المتعلقة بتحويل الشيكات المرتجعة إلى القضاء.

7. طول فترة الحكم القضائي المتعلق بتحصيل الشيكات الضريبية والتأخر في البت في القضايا لدى المحاكم.

8. عدم تطبيق العقوبات الرادعة للتهرب الضريبي.

9. عدم وجود سرعة في تطبيق عقوبة المنع من السفر والحجز التحفظي والتنفيذي للمتهربين من الضريبة وعدها التنفيذي في تحصيل الضريبة.

10. أنّ النظام الضريبي في العراق رغم قلة بالقوانين الضريبية فيهِ إلا أنّهُ يعاني من كثرة التعديلات فضلاً عن كثرة الاعفاءات والسماحات التي تؤثر في الايرادات الضريبية ونلاحظ أنّ أهداف هذهِ الاجراءات الاقتصادية لا تتحقق غالباً.

11. تدني المستوى الثقافي والوعي بأهمية الضرائب ودورها في رفع مستوى الخدمات نظراً لفقدان الثقة بالحكومة وقدرتها على استغلال الايرادات الضريبية بالشكل الأمثل، مما عزز من تكرار فضائح الفساد المالي والاداري التي شهدتها الحكومات العراقية المتعاقبة بعد (2003).

ثالثاً : الفساد المالي والاداري في العراق:

يعد الفساد المالي والاداري من أبرز المعوقات التي تواجه النمو في الاقتصاد العراقي ويشكل تحدياً خطيراً يمكن أنّ يساهم في تفويض معاقل القوة فيه وضياع فرص التنمية فضلاً عن ما يسببهُ من تدمير للبيئة المجتمعية من خلال ضياع القيم النبيلة الموروثة اجتماعياً وخلق حالة من الطبقية الاجتماعية نتيجة الهدر بالمال العام على نحو يؤسس لثقافة عدم تكافؤ الفرص.

كما أنّ الفساد المالي والاداري أصبح من الوضوح الى الحد الذي بات أعلى الجهات التنفيذية في الدولة تتحدث عنهُ فمعظم رؤساء الوزراء أشاروا إليهِ بشكل صريح وأمام الإعلام، لكن المشكلة الأساسية تكمن

في صعوبة تحديد الحجم الفعلي للفساد بالرغم مما أشارت إليهِ تقارير عديدة عن مؤشراته وأوضحت جوانبه، فلقد أشارت التقارير السنوية الصادرة عن هيئة النزاهة العراقية الى استرجاع ما يقارب من (10) مليارات دولار للمدة من (2009 – 2019) من أصل المبالغ المرصودة من قبل الهيئة نفسها في حين أشار تقرير الأمم المتحدة عن الفساد أنّ (17) مليار دولار تم سرقتها فقط من خلال تهريب النفط وكذلك الشركات الوهمية والمشروعات التي لم يتم تنفيذها [1] .

كما نلاحظ في الجدول (13) الاتي تسلسل العراق من حيث عدد الدول على المستوى العالمي كان (129) و بلغ مؤشر مدركات الفساد (2.1) في عام (2004) ثم ارتفع الى (170) اما مؤشر الفساد فهو (2.2) في عام (2005) بسبب استمرار عمليات الفساد وسرقة المال العام.

في حين أنّخفض تسلسل العراق الى (160) و كان مؤشر الفساد (1.9) في عام (2006) بسبب تراجع عدد الدول المشتركة، لكن ارتفع تسلسل العراق الى (178) وبلغ مؤشر الفساد (1.5 – 1.3) في العامين (2007 – 2008) بسبب زيادة حالات الفساد الاداري والمالي في القطاع العام لعدم وجود الرقابة والمتابعة ومن جهات متعددة من مجلس النواب وديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة.

اما المدة من (2009 – 2022) فلقد أخذ تسلسل العراق من حيث الفساد ما بين الارتفاع والانخفاض ليبلغ (176 – 180) وكذلك مؤشر مدركات الفساد فلقد كان ما بين (1.5 – 1.8) ويرجع سبب ذلك الى عدم المتابعة الدقيقة والمستمرة من قبل الجهات الرقابية على مؤسسات القطاع العام.

[1] باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق- التحديات والفرص، مؤسسة فريدريش ابريث، بيروت، 2020 ، ص 7.

الجدول (13)

مؤشرات الفساد على المستوى العالمي للمدة من (2004 - 2022) .

السنوات	عدد الدول المشترك	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد الحائز عليها العراق
2004	146	129	2.1
2005	194	170	2.2
2006	163	160	1.9
2007	180	178	1.5
2008	180	178	1.3
2009	180	176	1.5
2010	178	176	1.5
2011	183	175	1.8
2012	176	169	1.8
2013	177	170	1.6
2014	174	170	1.6
2015	168	161	1.6
2016	180	169	1.7
2017	178	170	1.8
2018	180	168	1.8
2019	180	162	2
2020	179	160	2.1
2021	180	157	2.5
2022	180	157	2.3

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية، تقارير مدركات الفساد*، للمدة من (2004 – 2022)

رابعاً : محدودية مصادر الايرادات غير النفطية:

لقد تجذرت بنية الاقتصاد العراقي بأزدياد اعتمادها على قطاع النفط الخام وإهمال القطاعات المنتجة كـ(الزراعة والصناعة) على نحو متواصل، وتدنى مستويات الاستثمار في الأنّشطة الإنتاجية غير النفطية[1]، ويعد العراق البلد الأكثر اعتماداً على النفط في منطقة بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، إذ يمتلك

* **تقارير مدركات الفساد:** وهو مؤشر يكشف مستوى الفساد في البلد ، ويتم الحصول عليه من قبل منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة المجتمع المدني الرائدة في محاربة الفساد في جميع أنحاء العالم وهي منظمة عالمية غير حكومية.

[1] صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية، الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش، عمان، 2013، ص8

احتياطيات نفطية مثبتة تصل إلى (143) مليار برميل قابلة للزيادة تجعله ثالث أكبر دولة منتجة للنفط بعد السعودية وروسيا، ويتميز هذا الاحتياطي الكبير بانخفاض كلف الإنتاج.

فمن الطبيعي جداً أنّ يحتل القطاع النفطي المرتبة الأولى بنسبة إسهامه في الناتج المحلي الاجمالي، ويسهم بأكثر من ثلثي الناتج أي (76%) من بين القطاعات الاقتصادية، وهو بذلك أكبر بكثير من جارته الكويت المعتمدة على النفط اذ يشكل النفط فيها أقل من (40%) من الناتج المحلي الاجمالي، وأقل من (45%) في السعودية.

والقطاع النفطي هو المصدر الرئيس للإيرادات العامة للموازنة العامة في الاقتصاد العراقي، فهو مصدر كل عائداته تقريباً، إذ يمثل أكثر من (95%) من ايرادات الحكومة المركزية و(99%) من أجمالي الصادرات، فضلاً عن ذلك ان هذا القطاع يعد العنصر الرئيس في تنشيط الاقتصاد وتمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة وهو الأداة الرئيسة في ذلك التمويل إلى الحد الذي أصبحت فيه حركة التنمية الاقتصادية مرهونة بحركة عائدات النفط، وعليهِ فقد أصبح الاقتصاد العراقي أكثر عرضةً للتقلبات الخارجة الناجمة عن التغيرات الحاصلة في أسعار النفط الدولية.

فالطابع التصديري لقطاع النفط سيضع قيداً على نجاح السياسة الاقتصادية في السيطرة على المتغيرات الاقتصادية وتوجيهها وفق ما هو مخطط له، إذ أنّ الزيادة في قطاع النفط ثم التصدير يؤدي الى زيادة حصيلة النقد الأجنبي التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة ايرادات الموازنة العامة ويحدث العكس في حال انخفاض أسعار النفط الخام [1] .

كما نلاحظ من خلال بيانات الجدول (14) الاتي أنّ نسبة الايرادات النفطية تشكل ما يقارب (98.92%) من الايرادات العامة، أما الايرادات غير النفطية فشكلت نسبة (1.07%) خلال المدة من (2004 – 2022) والسبب في ذلك يرجع الى الصفة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد على قطاع النفط الخام من حيث الناتج المحلي الاجمالي والايرادات العامة ، فضلاً عن ضعف الجهاز الضريبي بسبب زيادة حالات التهرب الضريبي وهروب المكلفين بسبب ضعف الادارة وارتفاع حالات الفساد الاداري والمالي وعدم المتابعة من قبل الجهات الرقابية، وكذلك تدهور القطاعي الزراعي والصناعي وعدم وجود قاعدة إنتاجية قوية.

[1] صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، ص 8.

الجدول (14)

تطور هيكل الايرادات العامة في العراق

السنوات	الايرادات العامة (1)	الايرادات غير النفطية (2)	نسبة الايرادات غير النفطية الى الايرادات العامة% (3)	الايرادات النفطية (4)	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة % (5)
2004	32.982	355	1.07	32.627	98.92
2005	40.502	1.022	2.52	39.480	97.47
2006	49.063	2.529	5.15	46.534	94.84
2007	54.599	1.437	2.63	53.162	97.36
2008	80.252	1.121	1.39	79.131	98.60
2009	47.112	3.803	8.07	43.309	91.92
2010	70.178	3.359	4.78	66.819	95.21
2011	108.807	10.717	9.84	98.090	90.15
2012	119.817	3.220	2.68	116.597	97.31
2013	113.840	3.163	2.77	110.677	97.22
2014	105.609	8.537	8.08	97.072	91.91
2015	66.470	15.158	22.80	51.312	77.19
2016	54.409	10.142	18.64	44.267	81.35
2017	77.335	12.264	15.85	65.071	84.14
2018	106.569	10.950	10.27	95.619	89.72
2019	107.566	8.350	7.762	99.216	92.23
2020	63.199	8.751	13.84	54.448	86.15
2021	109.081	13.811	12.66	95.270	87.33
2022	122.796	5.321	4.33	117.475	95.66

المصدر: العمود (1 ، 2 ، 4) من خلال النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004 – 2022).

العمود (3 ، 5) من اعداد الباحث :

نسبة المساهمة % = الايرادات النفطية أو غير النفطية / الايرادات العامة × 100

خامساً : اختلال الهياكل الإنتاجية وضعف أنّتاج القطاعات الحقيقية:

من الملامح التي تتصف بها اقتصاديات الدول النامية هي اختلال الهياكل الإنتاجية والمراد منها التخصص بالإنتاج الأولي وغالباً ما يكون ضمن دائرة الإنتاج أو الأنّشطة الاستخراجية والتعدين مقابل قصور ومحدودية الأنّشطة الصناعية[1]، وهذا ما يبدوا واضحاً في أي تتبع لاقتصاديات الدول النامية ومنها العراق فنجد أنّ الاقتصاد العراقي يعاني من الاختلال في الهيكل الاقتصادي والإنتاجي بعامة حيث أنّهُ يعاني من التشوهات العميقة في البنيان الهيكلي للاقتصاد العراقي، فهي تتمحور حول أنّتاج وتصدير النفط دون أنّ يكون لهُ أي مسعى جاد لتوظيف الايرادات النفطية في توسيع الاستثمار الإنتاجي والطاقات الإنتاجية غير النفطية.

واستناداً لذلك نجد أنّ الاقتصاد العراقي أنّقسم إلى قطاعين أحدهما متطور يضم القطاع الاستخراجي النفطي ومشروعاته ويتسم بارتفاع مساهمتهِ في حين يبدوا التخلف واضحاً على بقية الأنّشطة الاقتصادية بما يعكس انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، مما تسبب في قلة فرص التنويع الاقتصادي وجعلهُ أكثر عرضةً للتقلبات الاقتصادية الحادة في أسواق النفط العالمية من خلال أسعار النفط العالمية [2] .

ايضاً نجد في بيانات الجدول (15) الاتي أنّ الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على قطاع النفط وبنسبة مساهمة تراوحت ما بين (31.86 % - 69.60%) خلال المدة من (2004 – 2022) أما القطاعي الزراعي فكأنّت نسبة المساهمة لم تتجاوز (6.95%)، في حين القطاع الصناعي تراوحت نسبته (3.28 %) للمدة المذكورة بسبب الصفة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد على أنّتاج النفط مما جعله أكثر عرضةً للتقلبات الاقتصادية الخارجية في أسواق النفط العالمية، يرجع سبب القطاع الزراعي الى شحة المياه وارتفاع الملوحة في الاراضي الزراعية وانتشار الأمراض والأوبئة، أما القطاع الصناعي فالسبب في ذلك الانخفاض هو تدهور المنشآت الصناعية والاعتماد المفرط على الاستيرادات من السلع الاجنبية.

---

[1] مايح شبيب الشمري وآخرون، الدولة وسياسات التنويع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمأنّ، 2018، ص 49.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا ومصطفى عبدالله محمد، المسارات العكسية للنفط العراقي، دار الغدير للنشر والتوزيع، البصرة،ط1، 2016 ، ص 50.

الجدول (15)

تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي (النفطي وغير النفطي) في العراق (مليار دينار)

السنوات	القطاع النفطي (1)	نسبة المساهمة % (2)	القطاع الزراعي (3)	نسبة المساهمة% (4)	القطاع الصناعي (5)	نسبة المساهمة% (6)	الناتج المحلي الاجمالي (7)
2004	37.052	69.60	3.700	6.95	1.750	3.28	53.235
2005	47.223	64.22	4.045	5.50	1.470	1.99	73.533
2006	61.893	64.74	5.600	5.56	1.473	1.54	95.588
2007	76.112	68.28	5.454	4.89	1.817	1.63	111.455
2008	78.166	49.77	5.399	3.43	2.331	1.48	157.026
2009	56.231	43.04	6.132	4.69	3.369	2.57	130.642
2010	72.905	44.98	8.366	5.16	3.916	2.41	167.093
2011	115.488	53.14	8.808	4.05	3.879	1.78	217.327
2012	126.435	49.73	10.404	4.09	6.817	2.68	254.225
2013	125.573	46.96	13.045	4.87	6.402	2.39	273.587
2014	116.940	43.89	10.902	4.09	7.608	2.85	266.420
2015	60.965	30.52	8.160	4.08	3.771	1.88	194.680
2016	60.653	29.75	7.832	3.84	4.118	2.02	196.924
2017	85.794	37.96	7.421	3.28	5.266	2.33	225.722
2018	86.119	34.30	6.322	2.51	4.933	1.96	251.064
2019	114.386	43.50	10.411	3.95	5.257	1.99	277.884
2020	63.335	31.86	11.716	5.89	5.988	3.01	198.774
2021	137.673	45.67	11.912	3.95	6.193	2.05	301.439
2022	146.521	48.20	13.000	4.29	8.120	2.67	303.000

المصدر::

- العمود(1، 3 ، 5 ، 7) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (2 ، 4 ، 6) من خلال القانون الآتي :

نسب المساهمة% = القيمة الجزئية لكل قطاع / الناتج المحلي الاجمالي ×100

-العمود (2) من خلال القانون الاتي:

معدل التغير السنوي % = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة × 100.

سادساً : الاعتماد المفرط على الاستيرادات في الاقتصاد العراقي :

تتسم الدول الريعية بارتفاع معدلات الاستيرادات فيها بسبب ضعف قدرتها الإنتاجية على مواجهة الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية من جهة، وارتفاع الميل الحدي للاستيراد* من جهة أخرى، أنّ الاعتماد على القطاع النفطي بشكل كبير وارتفاع مساهمتهِ في الناتج المحلي الاجمالي، واختلال هيكل الموازنة العامة، واختلال الأنّفاق الحكومي الكلي، فضلاً عن معدلات التسرب من دورة الدخل للأنّفاق العام أثر سلباً على حركة النشاط الاقتصادي في هذهِ الدول [1] و ذلك ما اكده الجدول (16) الاتي :

(16)

تطور هيكل الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة من (2004 – 2022)

(مليار دينار).

السنوات	اجمالي الصادرات (1)	الصادرات النفطية (2)	نسبة المساهمة% (3)	الصادرات غير النفطية (4)	نسبة المساهمة% (5)	الاستيرادات (6)	الناتج المحلي الاجمالي GDP (7)	نسبة الاستيرادات الى %GDP (8)	درجة الأنّفتاح التجاري (9)
2004	25.877	25.722	99.40	155	0.59	30.951	53.235	58.140	106.74
2005	48.031	34.079	70.95	13.952	29.04	34.568	73.533	47.01	112.32
2006	44.786	43.581	97.95	1.205	2.69	27.444	95.588	28.71	75.56
2007	49.685	47.399	95.40	2.286	4.60	20.861	111.455	18.71	63.29
2008	76.025	73.827	97.10	2.198	2.89	42.346	157.026	26.96	75.38
2009	46.545	45.588	97.94	957	2.05	48.569	130.642	37.17	72.80
2010	60.563	58.891	97.23	1.672	2.76	51.380	167.093	30.7	66.99
2011	93.226	92.906	99.65	320	0.34	55.929	217.327	25.73	68.63
2012	109.804	109.345	99.58	459	0.41	68.800	254.225	27.06	70.25
2013	104.669	104.181	99.53	488	0.46	69.200	273.587	25.29	63.55
2014	97.406	79.921	82.04	17.485	17.95	62.004	266.420	23.27	59.83
2015	61.079	60.614	99.23	465	0.76	46.463	194.680	23.86	55.24
2016	48.503	48.187	99.34	316	0.65	40.782	196.924	20.70	45.33
2017	81.098	48.829	60.20	32.269	39.79	46.131	225.722	20.43	56.36

* **الميل الحدي للاستهلاك :** وهو مقدار التغير في الاستيرادات على التغير في الدخل، ويرتفع هذا الميل خاصة في الدول النامية بسبب عدم وجود جهاز انتاجي مرن.

[1] نبيل جعفر عبد الرضا ومصطفى عبدالله محمد، المسارات العكسية للنفط العراقي، دار الغدير للنشر والتوزيع، البصرة، ط1، 2016 ، ص 50.

2018	81.348	67.984	83.57	13.364	16.42	54.425	251.064	21.67	54.07
2019	97.086	93.019	95.81	4.067	4.18	55.705	277.884	20.04	54.98
2020	57.141	56.709	99.24	432	0.75	58.309	198.774	29.33	58.08
2021	105.591	99.765	94.48	5.826	5.51	59.067	301.439	19.59	54.62
2022	131.887	130.568	99.00	1.319	1.00	58.138	303.000	19.18	62.71

المصدر::

- العمود(1، 2 ، 4 ، 6 ، 7) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (3 ، 5 ، 8) من خلال القانون الآتي : نسب المساهمة% = القيمة الجزئية / القيمة الكلية ×100

-درجة الانفتاح التجاري : درجة الانفتاح التجاري = الصادرات + الاستيرادات / GDP × 100

سابعاً : تنامي المديونية الداخلية والخارجية:

تعد مشكلة الاقتصاد العراقي و لسنوات طويلة مسألة وفاء تلك الديون، فقد أدت الحروب التي مر بها العراق والعقوبات الاقتصادية الى ارتفاع الدين العام الخارجي من (42) مليار دولار في عام (1991) الى اكثر من (128) مليار دولار في عام (2003) بفعل الفوائد المترتبة على ذلك الدين، أما بعد عام (2003) وبعد أنّ سمحت قرارات مجلس الامن الدولي باضفاء الطابع الشرعي للاحتلال الامريكي للعراق، صار على الولايات المتحدة الامريكية تفكيك بنى الاقتصاد المركزي وازالة عقبات التحول نحو اقتصاد السوق، فكأنّ الخيار الذي الزم العراق به هو تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي الذي تتبناه المؤسسات الدولية الكبرى وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فحالة العراق لم تكن استثناء في تاريخ مسألة الديون ففي عام (2004) وافقت (18) دولة دائنة من اعضاء نادي باريس* بموجب اتفاق مع العراق على تخفيض مقدارهُ (80%) من الديون المستحقة لها لدى العراق ويكون على مراحل، وأنّ تعطي العراق مهلة مدتها ست سنوات، هذه المهلة لا يتم دفع أي مبلغ ثلاث السنوات الاولى، ويتم دفع نسبة من الفوائد خلال السنوات الثلاث المتبقية، وهناك مديونية نجمت اثر هبوط اسعار النفط في حزيران عام (2014) وانعكاسات ذلك الامر على ظروف المجتمع العراقي [1].

* **نادي باريس** : هو مجموعة من الدول المتقدمة الدائنة ، وتحل كل دورة في ايجاد الحلول لصعوبات الدفع التي يواجهها البلدان المدينة ، وبنا هذا النادي أصلا في فرنسا عام 1956 لمنافسة الازمة بين الارجنتين ودائنيها .

[1] د. عبد الكريم أبو هات، خفض الديون العراقية ...ماذا يعني للمستقبل، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد2، المجلد6 ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004 ، ص3.

كما يلاحظ في الجدول (17) الاتي أنّ الدين الداخلي قد ارتفع من (5.925) مليار دينار في عام (2004) الى (6.593) مليار دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي قدره (11.27 %) بسبب لجوء الدولة الى الاقتراض من المصارف المحلية لإعادة اعمار وبناء الأجهزة الإنتاجية التي تعرضت الى الدمار والتخريب خلال الحرب العراقية الامريكية في عام (2003).

بينما سجلت انخفاضاً مستمراً خلال المدة من (2005 – 2008) ليصل الى (4.455) مليار دينار من عام (2008) بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة العامة. بينما ارتفع الى (8.434) مليار دينار في عام (2009) وبمعدل تغير سنوي بلغ (89.31%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها سلباً على تراجع الايرادات النفطية وحدوث العجز في الموازنة العامة. واخذ التذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع خلال السنوات من (2010 –2022) ليصل الى (66.573) مليار دينار في عام (2022) بسبب تغيرات أسعار النفط للمدة المذكورة.

أما الدين الخارجي فقد شهد انخفاضاً مستمراً للمدة من (2004 – 2010) أذ بلغ (186.021) مليار دينار واستمر بالانخفاض ليصل الى (67.632) مليار دينار في عام (2010) وذلك لارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية، فضلاً عن رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بقرار مجلس الامم، مما ادى الى زيادة كميات النفط المصدرة، وبالتالي زيادة الفائض في الموازنة العامة.

لكن في السنوات (2015– 2017) ارتفع الى (70.271، 76.504 ، 90.960) مليار دينار على التوالي والسبب هو الحرب مع تنظيم داعش وانخفاض اسعار النفط الخام والايرادات النفطية، مما ادت الى العجز في الموازنة العامة خلال العامين (2015– 2016) وتدهور الأنشطة الاقتصادية وارتفاع حالات الانكماش في الاقتصاد العراقي.

ايضاً ارتفع في عام (2020) الى (84.239) مليار دينار بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والمالي في البلد نتيجة انخفاض أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا في مطلع (2020)، اما العامين (2021 – 2022) فقد شهد أنخفاضاً بلغ (42.050 – 39.000) مليار دينار على التوالي سببه ارتفاع إسعار النفط الخام وزيادة الايرادات النفطية، الى جانب تراجع الاصابات بجائحة كورونا.

الجدول (17)

تطور الدين الداخلي والخارجي في العراق (مليار دينار)

السنوات	الدين العام الداخلي (1)	معدل التغير السنوي% (2)	الدين الخارجي (3)	معدل التغير السنوي % (4)
2004	5.925	-----	186.021	----
2005	6.593	11.27	162.737	- 12.51
2006	5.307	-19.50	110.172	- 32.30
2007	5.193	-2.14	93.758	- 14.89
2008	4.455	-14.21	76.947	- 17.92
2009	8.434	89.31	75.989	- 1.24
2010	9.180	8.48	67.632	- 10.99
2011	7.446	-18.88	73.275	8.34
2012	6.547	-12.07	71.151	- 2.89
2013	4.255	-35.00	72.340	1.67
2014	9.520	123.73	69.619	-3.76
2015	32.142	237.63	70.271	0.93
2016	47.362	47.35	76.504	8.86
2017	47.678	0.66	90.960	18.89
2018	41.822	-12.28	76.850	-15.51
2019	38.331	-8.35	55.793	-27.40
2020	64.246	67.60	84.239	50.98
2021	69.912	8.81	42.050	-50.08
2022	66.573	-8.81	39.000	-7.25

المصدر::

- العمود(1، 3) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (2 - 4) من خلال القانون الاتي:

معدل التغير السنوي % = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة × 100.

ثامناً : ارتفاع نسبة النفقات التشغيلية وانخفاض النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة:

اتصفت الموازنة العامة بعد عام (2003) والى الوقت الحالي بالسلوك المنحرف في مسار تخصيص الايرادات الريعية باتجاه النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) على حساب النفقات الاستثمارية، بالرغم من أنّ المدة

من (2004 – 2013) تميزت بالوفرة المالية، فقد شهدت الموازنة العامة وفرة في العوائد النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط التي تراوحت ما بين (90 – 103) دولار للبرميل الواحد، وقدرت العوائد النفطية خلال تلك المدة بـ(756) تريليون دينار، وبلغت الايرادات غير النفطية ما يقارب (64) تريليون دينار، وكانت الحكومات المتعاقبة تدرك بأنّ مصدر تلك الأموال من مورد ناضب عرضة للنفاذ وعوائدهِ عرضة ايضاً للتذبذب في أسواق النفط العالمية، وليس من القطاعات الإنتاجية ومع ذلك لم تعمل تلك الحكومات على بناء قاعدة إنتاجية تسهم في تنويع الاقتصاد العراقي.

والجدول (18) يوضح أنّ الأنّفاق الحكومي أنّخفض من (32.117.491) مليون دينار في عام (2004) إلى (26.375.175) مليون دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (17.87%-) ، كذلك أنّخفض الأنّفاق الجاري من (29.102.758) في عام (2004) إلى (21.803.157) مليون دينار في عام (2005) بسبب اتخاذ الحكومة سياسة مالية انكماشية بهدف معالجة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار تمثلت بتخفيض الأنّفاق الحكومي العام.

وفي السنوات من (2006 – 2008) سجل الأنّفاق الحكومي ارتفاعاً مستمراً ليبلغ (38.806.679 ، 39.031.232 ، 59.403.375) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (47.13%، 057%، 52.19%) على التوالي.

كما سجل الأنّفاق الجاري ارتفاعاً فبلغ أعلى قيمة له وهي (47.522.700) مليون دينار في عام (2008) وجاء هذا الارتفاع بسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية مقروناً بزيادة معدلات النمو العالمية ورافق تلك الزيادة ارتفاع حجم النفقات التشغيلية بسبب التوسع في حجم القطاع العام.

أما في عام (2009) فلقد سجل الأنّفاق الحكومي انخفاضاً بلغ (52.567.025) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (11.50%-)، وكذلك انخفاض النفقات الجارية لتبلغ (39.043.201) مليون دينار وبنسبة مساهمة (74.27%) بعد أنّ كانت (80%) في عام (2008)، ويرجع سبب ذلك إلى آثار الأزمة المالية العالمية في عام (2008) ، مما انعكست سلباً على أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ، ومن ثم أدت إلى تراجع الايرادات العامة، وتقليل الأنّفاق الحكومي لتجنب زيادة العجز المالي في الموازنة.

كما يلاحظ في السنوات (2010 – 2013) أنّ الأنّفاق الحكومي سجل ارتفاعاً مستمراً ليبلغ اعلى قيمة له (119.127.556) مليون دينار في العام (2013) وبمعدل تغير سنوي قدر بـ (% 13.30) وكما سجلت النفقات الجارية أعلى ارتفاع في العام (2013) لتبلغ (84.480.556) مليون دينار بسبب دعم اسعار البطاقة التموينية بغية توفير المواد الغذائية الأساسية لحياة المواطن والتأكيد على سياسة الاصلاح الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ومحاربة الفقر وزيادة دخل الفرد بما يؤمن له مستوى معاشي أفضل والذي تمثل بتشريع قانون التقاعد الوطني الموحد وايلاء الأهمية للناحية الأمنية للبلد. فضلاً عن زيادة الرواتب والأجور ودفع التعويضات للموظفين، واطلاق الدرجات الوظيفية الجديدة في القطاع الحكومي.

بينما سجل الأنّفاق الحكومي في السنوات (2014 - 2016) انخفاضاً مستمراً ليبلغ (67.067.434) مليون دينار في عام (2016) وبمعدل تغير سنوي مقداره (4.73%–) بسبب التقلبات الاقتصادية والأمنية التي شهدها الاقتصاد العراقي التي تمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام والعجز في الموازنة في عام (2014) من جهة مقابل زيادة الأنّفاق العسكري من جهة أخرى لمواجهة عصابات داعش الارهابية التي سيطرت على عدد من المحافظات الغربية وقيامها بتدمير البنى التحتية الامر الذي تجسد في انخفاض النفقات الجارية لتصل إلى (51.173.425) مليون دينار في عام (2016) وبنسبة مساهمة (76.30%) فضلا عن ايقاف اطلاق الدرجات الوظيفية في القطاع الحكومي.

اما السنوات (2017 - 2019) فلقد سجل الأنّفاق الحكومي ارتفاعاً بلغ (75.490.115 ، 80.873.189 ، 111.723.523) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (12.55%، 7.01%، 38.14%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدت إلى زيادة الايرادات العامة وتحقيق الفائض في الموازنة العامة، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني وعودة النازحين إلى مناطقهم، كما سجلت النفقات الجارية ارتفاعاً بلغ (59.025.654 ، 67.052.856 ، 87.300.933) مليون دينار على التوالي بسبب ايقاف الاستقطاعات من رواتب الموظفين.

هذا و ارتفعت النفقات الاستثمارية من (3.014.733) مليون دينار في عام (2004) وبنسبة مساهمة (9.14%) إلى (23.678.000) مليون دينار في عام (2010) وبنسبة مساهمة (33.76%) من مجموع

الأنّفاق الحكومي، و ذلك لارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الايرادات العامة مما أدى إلى زيادة التخصيصات المالية لتلك النفقات من أجل دعم الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي. فضلاً عن تحسن الوضع الأمني في البلد. لكنها سجلت انخفاضاً بلغ (17.832.000) مليون دينار في عام (2011) وبنسبة مساهمة مقدارها (22.64%).

ايضاً في العامين (2012 – 2013) فقد ارتفعت النفقات الاستثمارية لتبلغ (29.351.000 ، 34.647.000) مليون دينار على التوالي وبنسب مساهمة هي (27.91% ، 29.08%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام باستمرار، مما أدى إلى زيادة التخصيصات المالية لتلك النفقات لغرض التوسع في عمليات الأعمار وتطوير البنى التحتية.

وكذلك الحال في السنوات (2014 – 2016) لقد ارتفعت النفقات الاستثمارية لتبلغ (15.894.009) مليون دينار عام (2016) بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والأمني نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، و من ثم انعكست على ايقاف التخصيصات المالية للأنّفاق الاستثماري وتوقف المشروعات الاستثمارية في البلد.

بينما ارتفعت إلى (16.464.46) مليون دينار في عام (2017) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي بعد ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق وزيادة الايرادات العامة وتحقيق الفائض في الموازنة العامة، بينما سجلت انخفاضاً إلى (13.820.333) مليون دينار في عام (2018) وبنسبة مساهمة قدرت بـ (17.08%) بسبب زيادة الأنّفاق الجاري لتعويض الأعباء المالية الاضافية كـ(الرواتب والدعم للمناطق التي تعرضت للدمار والتخريب من قبل الارهاب)، مما أثر سلباً في حصة النفقات الاستثمارية من مجموع الأنّفاق الحكومي.

الجدول (18)

تطور النفقات التشغيلية (الجارية) والاستثمارية في العراق (مليار دينار)

السنوات	مجموع الأنفاق الحكومي (1)	معدل التغير السنوي % (2)	النفقات التشغيلية (3)	نسبة المساهمة % (4)	النفقات الاستثمارية (5)	نسبة المساهمة% (6)
2004	32.117	------	29.102	90.61	3.014	9.14
2005	26.375	-17.87	21.803	82.66	4.572	17.33
2006	38.806	47.13	32.778	86.08	6.027	15.83
2007	39.031	0.57	31.308	80.21	7.723	19.78
2008	59.403	52.19	47.522	80	11.880	20
2009	52.567	-11.50	39.043	74.27	13.091	24.90
2010	70.134	33.41	46.456	66.23	23.678	33.76
2011	78.757	12.29	60.925	77.35	17.832	22.64
2012	105.139	33.49	75.788	72.08	29.351	27.91
2013	119.127	13.30	84.480	80.35	34.647	29.08
2014	113.473	-4.74	88.542	78.02	24.930	21.97
2015	70.397	-37.96	60.950	86.58	18.564	26.37
2016	67.067	-4.73	51.173	76.30	15.894	23.69
2017	75.490	12.55	59.025	78.18	16.464	21.81
2018	80.873	7.01	67.052	82.91	13.820	17.08
2019	111.723	38.14	87.300	78.14	24.422	21.85
2020	76.082	-31.90	72.873	95.78	3.208	4.21
2021	102.849	35.18	89.526	87.04	13.322	12.95
2022	116.959	13.71	104.941	89.72	12.018	10.27

المصدر:

العمود (1 ، 3، 4) النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (2004 – 2022) .

- **معدل التغير السنوي تم احتسابه وفق الصيغة الآتية:**

القيمة في السنة اللاحقة – القيمة في السابقة \ القيمة في السنة السابقة ×% 100

- **تم احتساب نسبة المساهمة وفق الصيغة الآتية:**

$$\text{نسبة المساهمة} = \frac{\text{(النفقات التشغيلية أو الاستثمارية)}}{\text{(مجموع لأنفاق الحكومي)}} \times 100\%$$

المبحث الثاني

اصلاح وتطوير القطاعات الاقتصادية

أولاً : اصلاح القطاع الزراعي :

أنّ المدخل لتطوير القطاع الزراعي هو زيادة معدلات الإنتاج الزراعي ورفع مستوى مساهمتهِ في الناتج المحلي الاجمالي ثم تنويع مصادر الدخل القومي، ويمكن إيجاز المقومات الرئيسة للنهوض بالواقع الزراعي والاجراءات الواجب اتخاذها من قبل الحكومة [1] باللاتي:

1. العمل على وضع الخطط الاستراتيجية الشاملة للنهوض بالواقع الزراعي في العراق وهي تقع اساساً على عاتق وزارات التخطيط والزراعة والموارد المائية وبالتعاون مع الحكومات المحلية.
2. ضرورة تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع وايجاد البيئة الاستثمارية المحفزة لها.
3. وجود مستوى من الحماية للمنتجات الزراعية ولمدة محددة بخاصة للمحاصيل الزراعية للتشجيع على زراعتها.
4. ضرورة القضاء على ظاهرة الإغراق لما نتج عنها من آثار سلبية جمة في المنتجات المحلية بسبب الانفتاح غير المبرمج في الاستيرادات.
5. تقديم التسهيلات الكمركية للمدخلات المستوردة و الموظفة في أنّتاج السلع والخدمات الزراعية.
6. تنمية رأس المال البشري بما يتناسب وأساليب التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي.
7. نشر التقنيات الزراعية للنهوض بمستوى الإنتاج الزراعي عن طريق مراكز البحث العلمي والارشاد الزراعي، وذلك عن طريق نشر تقنيات الري الحديثة لتقليل الهدر في استعمال المياه، ونشر التقنيات

[1] يحيى حمود البو علي ونور شعبان، دور القطاع النفطي في توفير المتطلبات التنويع الاقتصادي في العراق، مركز الرافدين للبحوث والدراسات، ط 1، 2020، ص88

التكنولوجية لإنتاج البذور المحسنة والاصناف المبتكرة، كذلك نشر التقنيات الكيمياوية كـ(الأسمدة ومواد مكافحة الآفات الزراعية).

8. إعادة تأهيل المشروعات الإروائية والبزل وزيادتها.

9. التأكيد على زيادة إنتاجية الدونم الواحد من خلال استعمال حزمة التكنولوجيا وتكثيف الإنتاج.

10. استصلاح الاراضي الزراعية بما يتناسب وحجم التصحر فيها.

11. معالجة مشكلة المياه لاسيما من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية مع البلدان الرافدة لها.

12. ضرورة ادخال التكنولوجيا الحديثة بشكل واسع في جميع حلقات المجال الزراعي وادخال المكننة الزراعية الحديثة لتوفير الجهد والأيدي العاملة والوقت فضلا عن ضمان جودة المحصول الزراعي المنتج وزيادة كميتهِ.

13. القيام بأجراء مسح ميداني شامل لجميع الأراضي الزراعية وتحديد الصالحة منها للزراعة وتحديد المناطق المراد اصلاحها لغرض وضع الخطط العلمية للنهوض بها بصورة صحيحة ورفع إنتاجيتها.

14. لا بد للحكومة أنّ تعمل على توفير ودعم الحبوب والأسمدة الكيمياوية من النوعيات الجيدة، وكل ما يحتاجه الفلاح لاستصلاح الأرض وزيادة إنتاجيتها.

ثانياً : اصلاح القطاع الصناعي :

يؤدي القطاع الصناعي دوراً مهماً وكبيراً في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يعد القطاع الرئيس المساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع الوطني في العراق الا أنّه بات متعثراً ولم يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

فالهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي العراقي يعاني من سيطرة الصناعة الاستخراجية للمواد الأولية وصغر حجم الناتج المحلي الاجمالي، هذا فضلاً عن أنّ القطاع الصناعي يعتمد على صناعات المرحلة

النهائية، كصناعة التجميع القائمة على استيراد كل أو بعض مستلزمات الإنتاج أي الاعتماد الكبير على الخارج [1]، ولقد عانى القطاع الصناعي من تدمير وتعطيل المنشآت الصناعية والبنى التحتية سواء كأنّ في القطاع العام أو الخاص في ظل الظروف الجديدة التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام (2003)، إذ تدهورت القدرات الإنتاجية لهذا القطاع وانخفض مستوى مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

كما أنّ انخفاض القيود الكمركية قد شجع على زيادة الاستيراد من الخارج وبكلف منخفضة، مما سبب في غلق العديد من المصانع والمعامل الإنتاجية، وتدني طاقاتها الإنتاجية وبضمنها الشركات الإنتاجية في القطاعين العام والمختلط[2]، كذلك أسهمت عوامل أخرى في تدهور الصناعة العراقية بعد الاعتماد على نهج سياسة الباب المفتوح على صعيد التجارة الخارجية، وما ترتب على ذلك من إغراق السوق العراقية بالسلع من مختلف دول العالم واحياناً من مناشيء غير معروفة دون مراعاة حماية الإنتاج المحلي أو المستهلك العراقي، وعليه ومن أجل وضع استراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي فأنّ هناك إجراءات وتدابير موضوعية متعددة لابد من الأخذ بها ومن أهمها [3] :

1. تنظيم حملة وطنية شاملة لتشجيع المواطنين والمؤسسات الحكومية وتحفيز الدافع الوطني لاقتناء المنتج المحلي والنهوض بالمنشآت الصناعية العراقية وتأهيل تلك المنشآت التي تتمتع بالجدوى الاقتصادية.

2. مشاركة المستثمرين المحليين والأجانب بتأهيل المنشآت التي هي بحاجة الى مبالغ مالية كبيرة وخبرات وتقنيات عالية في اطار آليات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.

3. إعادة النظر في الاستيراد والحد من دخول البضائع الى السوق العراقية التي يتوفر لها بدائل محلية.

4. زيادة التخصيصات الاستثمارية ضمن الموازنة ومن ثم زيادة المبالغ المخصصة لتطوير القطاع الصناعي بموجب استراتيجية محددة ذات أولويات وبحسب الأهمية.

---

[1] عبد الستار محمد علي، واقع واتجاهات التكنولوجيا وعلاقتها بالتنمية القومية في القطر العراقي، مجلة الصناعة، العدد(1)، 1985، ص36

[2] علي اسماعيل النصراوي، الهيمنة المالية للدولة الريعية وأنّعكاساتها النقدية في العراق للمدة (2004-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2014، ص142.

[3] احمد صدام عبد الصاحب، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد (47)، المجلد (17)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2007، ص9.

5. العمل على إعادة هيكلة الشركات والمصانع وفق اقتصاد السوق ومحاولة تحديد المشروعات التي يمكن تخصيصها.

6. تحديد الخارطة الاستثمارية وبالتنسيق مع مجالس المحافظات في ضوء طبيعتها وتوافر الموارد الطبيعية والميزة التنافسية لها والترويج لأنشاء صناعات جديدة من خلال المستثمرين المحليين والأجانب وخلق فرص عمل جديدة وتطوير الصناعة الوطنية.

7. العمل على إعداد مسودات القوانين التي تسهم في خلق بيئة مناسبة للاستثمار سواء كأنّ المحلي أم الأجنبي، وكذلك قوانين حماية المستهلك والمنافسة وحماية المنتج[1].

8. لابد من اختيار الكفاءات العلمية ذات الخبرة الطويلة في المجال الصناعي ووضعها في المناصب القيادية لإدارة هذا القطاع الحيوي بعيداً عن التقسيمات السياسية التي تحكمها المصالح الحزبية والطائفية الضيقة.

9. العمل على تشريع وسن قوانين جديدة وتعديل القوانين الملغاة والخاصة بتنظيم جميع حلقات عمل القطاع الصناعي في البلاد.

10. ضرورة الإسراع في وضع خطط تنموية وعلى أساس علمي سليم للنهوض بالقطاع الصناعي وبأنّواعها الثلاثة (القصيرة والمتوسطة والطويلة) الأمد ومراعاة مبدأ التعشيق بين هذه الخطط عند هذه العملية، ويمكن إعادة اشراك الخبرات الكفؤة من الأيدي العاملة(المعطلة حالياً) في هذه العملية، ويمكن اشتراكهم بدورات علمية تطويرية خارج البلد لمواكبة آخر التطورات العالمية في جميع مجالات الصناعة.

11. القيام بتفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتقديم الدعم الكامل له وبأنّواعه (المادي والفني والبشري والقانوني) ومنحه السلطات الرقابية الكاملة على عمل جميع الوزارات والمؤسسات، ليتم فرض الرقابة الكاملة والصارمة على العملية الاستيرادية برمتها.

---

[1] عماد محمد علي، استراتيجية مقترحة لإعادة تأهيل المشروعات الصناعية العامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد (59)، المجلد (17)، 2012، ص 19.

12. مكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية بخاصة التابعة لوزارة الصناعة، وذلك من خلال تفعيل القوانين والاجراءات الصارمة التي تحد من استفحال هذا الوباء الفتاك.

13. يبقى العمل على تفعيل التعرفة الكمركية وبشكل مدروس يأخذ بنظر الاعتبار الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تم الاتفاق عليها بين الدول ضمن منظمات التجارة العالمية والعربية لتحقيق التوافق بين المصالح التجارية للعراق وحماية الصناعة المحلية والمنتجات الوطنية وبآلية محكمة تضمن عدم ارتفاع الأسعار على المواطن البسيط لا سيما فيما يتعلق السلع والبضائع الضرورية في حياتهِ.

14. القيام بدعم القطاع الخاص واحتضانه والتعامل معه كشريك وليس كمنافس وتقديم جميع أنّواع الدعم والتسهيلات له وتحقيق مبدأ التزاوج بينه وبين القطاع العام وتوجيهه مركزياً بتنفيذ المشروعات الصناعية الصغيرة وتفريغ القطاع العام للمشروعات الاستراتيجية الكبيرة والمشروعات المتوسطة والتي تفوق امكانات القطاع الخاص.

15. القيام بإصدار تعليمات للوزارات والمؤسسات تلزمها بشراء احتياجاتها من السلع والبضائع من المصادر الوطنية وعدم السماح لها بالاستيراد من خارج العراق لأي سلعة موجودة في البلاد، ومثال على ذلك (منتجات المنشأة العامة للصناعات الجلدية وغيرها من الصناعات الرائدة في العراق).

16. الاهتمام بالبحث العلمي ورعاية الكفاءات والعقول العلمية لاسيما التي تتخصص في مجال الصناعة واحتضانها، وتقديم جميع أنّواع الرعاية والدعم المادي والمعنوي، وتوفير مستلزمات البحث العلمي كافة لها للاستفادة من نتائج هذه البحوث في تطوير القطاع الصناعي في البلد لأنّ هناك قاعدة عالمية معروفة يتم بموجبها قياس رقي البلدان بمقدار التخصيصات لمجال البحث العلمي [1].

ثالثاً : اصلاح قطاع النقل والمواصلات :

يشكل قطاع النقل عصب الحياة الاقتصادية، فبواسطته يتحقق الاتصال بين فروع العملية الاقتصادية والإنتاج المختلفة داخل المدينة وضمن البلد الواحد بما ينسجم مع التطور الحضاري للمجتمع نتيجة لزيادة عدد

[1] ارشد سالم الهاشمي، قطاع الصناعة في العراق(مشاكل وحلول)، متاح على شبكة المعلومات الدولية:
File : ///C :/ UD=Users/ ahmed / Downlods/ kitabat :26565%20(3)pdf

السكان وتوسع الأسواق، ولقد أولت الدول اهتماماتها بقطاع النقل وعملت على أنّشاء شبكة نقل جيدة تحقق التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين أقاليمها وذلك لأهمية هذا القطاع، فهو يهدف الى توظيف الأيدي العاملة والمواد الأولية والإنتاج بكفاءة عالية ويهدف أيضاً الى تحقيق النمو الاقتصادي للمناطق المختلفة في أي دولة.

كذلك يؤمَن سهولة التنقل للأشخاص والمواد الأولية بين مراكز الإنتاج والتسويق بأقل كلفة وأعلى منفعة ممكنة، إذ أنّ تطور الإنتاج الاقتصادي يقاس بما تمتلكه تلك الدولة من درجة عالية لشبكة النقل، كما أنّ درجة التقدم في قطاع النقل والمواصلات يعد من القطاعات المهمة في التنمية الاقتصادية وتتجلى أهميتهِ في مقدرة المصروفات العالية التي تُخصص لتنمية هذا القطاع والتي تبلغ في العراق مايقارب (20%) من تخصيصات الخطط الاستثمارية السنوية، ولهذا يتطلب جملة من الإجراءات التي تسهم في زيادة نشاط هذا القطاع لتحقيق زيادة في مصادر الدخل ضمن إطار التنويع الاقتصادي ومن هذه الإجراءات ما يأتي[1] :

1. العمل على رفع طاقة الموانئ الحالية البالغة (16) مليون طن سنوياً وممراتها الملاحية لتصبح (23) مليون طن سنوياً ويتم ذلك من خلال توفير الموانئ وتزويدها السفن البحرية لتصدير النفط والغاز، ويمكن الاستفادة من الخبرات الدولية لرفع القدرات التنافسية وتحسين جودة العمليات للشركة العاملة في هذا النشاط وتطوير مهارة وكفاءة الموظفين العاملين في الموانئ، كذلك مواصلة جرف الأعماق في مسارات الملاحة التي تقود إلى الموانئ وإكمال تنفيذ المشروعات المدرجة في الخطة الاستثمارية والعمل على اقامة مشروعات جديدة بأساليب الشراكة والاستثمار.

2. العمل على أنّشاء ميناء الفاو الكبير واحالته للاستثمار الخاص على مراحل ودعم مشروعات البنى التحتية الأولية، فضلاً عن دعم القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات المائية من خلال إدارة وتشغيل وتحسين أداء مينائي المعقل وأبو فلوس، كذلك أنّشاء وتشغيل وتقديم الخدمات المائية الأخرى مثل التحويض والرسوم.

[1] كامل مهيب فليح، واقع شبكة النقل في العراق، مجلة المخطط والتنمية جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد(23)، المجلد (39) بغداد، 2011، ص2

3. تعزيز دور الناقل الوطني في تأمين تجارة العراق، ويتم ذلك من خلال تأمين الاستثمارات اللازمة لزيادة عدد البواخر العاملة بخاصة بنقل البضائع والمسافرين.

4. تحسين كفاءة واداء الناقل الجوي الوطني عبر الشراكة العالمية بكفاءة اقتصادية ليتوافق مع المعايير الدولية من خلال بناء التحالفات مع الشركات العالمية الرصينة العاملة في هذا المجال، فضلاً عن الارتقاء بمؤسسات التدريب الوطنية لتلبي المعايير الدولية، كذلك العمل على أنّشاء مطارات جديدة وتأهيل وتطوير المطارات الحالية وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب الشراكة مع الشركات الأجنبية المتخصصة في هذا المجال.

5. تحسين واقع حال شبكة الطرق الحالية وزيادة الطاقة الاستيعابية لها ورفع درجة السلامة والأمان لمستهلكيها وحمايتها من الضرر، الى جانب تطوير النقل العام وتأمينه داخل المدن وما بينها لجعله سريعاً وصديقاً للبيئة.

6. تحديث منظومة السكك الحديدية وتطويرها ورفع طاقتها التشغيلية فكذلك تقليل زمن الرحلة وتأمين السلامة واستغلال موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب، ايضاً تجهيزها بالقطارات الحديثة والعربات والشاحنات الجديدة لنقل المسافرين والبضائع بما يلبي حاجة السوق والاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل الموجود منها حالياً، كما يجب تحديث منظومة الاتصالات في شبكة السكك الحالية بما فيها منظومة الأقمار الصناعية التي تتيح تتبع القطارات في أي وقت وأي زمان لتجنب الحوادث والعطل في القطارات.

رابعاً : اصلاح قطاع الخدمات :

تكمن الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في إرساء أسس التنمية والتطور الاقتصادية لاسيما في مجال عملية التصنيع وتحقيق الرفاهية، إذ تنقسم هذه الخدمات من حيث ارتباطها بعملية التصنيع نوعين هما : خدمات تتميز بالطابع الإنتاجي، أي تقدم الخدمات الإنتاجية للصناعات التحويلية مثل (النقل والكهرباء) التي تؤثر في نمو القطاعات التحويلية وهذه بجهدها ستدعم الصناعات الناشئة لما توفره من وفورات خارجية كبيرة، واما النوع الثاني فهو الخدمات التي تتميز بالطابع الاستهلاكي مثل خدمات المياه.

و كلما ارتفع مستوى دخل الفرد ازدادت نسبة الأنّفاق على هذه الخدمات، وهذه الخدمات ذات الوفورات الخارجية تسهم في زيادة معدل تراكم رأس المال عن طريق تخفيض التكاليف الإنتاجية ومن ثم زيادة الربح الناجم من عملية الاستثمار، وتبرز أهمية قطاع الخدمات العامة من خلال دعمه للقطاع الخاص في توفير الخدمات اللازمة وبأسعار أقل من تكاليف أنّتاجها، ويحتل قطاع الخدمات العامة مكأنّة استثنائية في هيكلية الاقتصاد القومي لأغلب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وسرعأنّ ما تزايدت هذه الأهمية خلال العقدين الماضيين، وتأتي هذه الأهمية من مدى اسهام هذا القطاع في النشاط الاقتصادي عموماً ومدى أسهامه في الناتج المحلي الاجمالي بخاصته ، ولغرض تحقيق الاهداف المنشودة من هذا القطاع فالأمر يتطلب تطبيق الآتي[1] :

1. الايمأنّ بمبدأ الشراكة ما بين القطاع العام والخاص في ادارة وتقديم الخدمة العامة.
2. ضرورة خصخصة المرافق الخدمية التي تقف بمفردها عاجزة ومن خلال ميزأنّيتها عن اصلاحها وتمويلها سعياً منها للمحافظة على الجهد الحيوي والمؤثر لهذا القطاع في عملية التنمية وضمأنّ تقديم الخدمات وتوفيرها بالجودة والنوعية المتميزة بعامة أفراد المجتمع ويمكن أنّ تكون المرافق السياحية كـ(الفنادق والمطاعم) مجالاً خصباً لتطبيق خصخصة المشروعات.

خامساً : اصلاح قطاع الكهرباء :

يعد قطاع الكهرباء أحد القطاعات الاقتصادية التوزيعية للناتج المحلي الاجمالي العراقي، وتعاني خطوط النقل الحالية من الاختناقات الكثيرة، إذ تفوق الاحمال الكهربائية قدرة شبكة النقل مما يقتضي مد خطوط اضافية وأنّشاء محطات تحويلية لغرض تحسين مستوى هذه المنظومة وزيادة قدرتها على توصيل الكهرباء بصورة أحسن.

ووفق ذلك أنّجزت العديد من المشروعات بهذا القطاع والتي تضمنت عدداً من المحطات الثانوية (400 و 132) ك. ف وخطوط النقل (400 و 132) ك. ف وقابلوات (132) ك. ف.، ويعاني أيضاً هذا القطاع من نمو الاحمال بنسبة (7%) بسبب الانشطارات في الوحدات السكنية بشكل غير مدروس فضلاً عن

[1] عبد الحسين العنكبي، الاصلاح الاقتصادي في العراق، الطبعة 1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008، ص249

تجريف الاراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنية والتجاوزات غير القانونية على الشبكة الكهربائية والافتقار إلى أعمال الصيانة الممنهجة، وهنالك جملة من النقاط التي تسهم في تطوير وتحسين أداء نظام الكهرباء منها[1] :

1. ضرورة زيادة التخصيصات المخصصة للكهرباء في الموازنة العامة بحسب الحاجة المبَينة في ذلك وفي حالة تعذر ذلك يبقى الخيار الذي من شأنّهُ ازالة الضغط على الميزانية الأساسية الا وهو السماح للقطاع الخاص ببناء بعض قطاعات التوليد المطلوبة.

2. تمكين وزارة الكهرباء لإدارة الشركات(الخاصة– العامة) لتسريع إعادة بناء قطاع الطاقة وتدعيم المساعدة التقنية لهذه الوزارة في أنّشاء الشراكة العامة / الخاصة.

3. لابد من تطوير قابلية ومهارات القوى العاملة في الكهرباء من خلال الدورات التأهيلية والتدريبية.

4. ازالة المعوقات القانونية في وزارة الكهرباء.

5. تأهيل وصيانة المحطات القائمة.

6. زيادة حصة الفرد من الطاقة الكهربائية للوصول إلى (4041) كيلو واط للساعة من خلال استيعاب طاقات التوليد المضافة من خلال تأهيل وتطوير شبكات النقل والتوزيع، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمستهلكين بأصنافهم(المنزلي، الزراعي، الصناعي، التجاري، الحكومي)، عن طريق زيادة المعدل اليومي لساعات تجهيز الطاقة الكهربائية لتكون بمعدل (20) ساعة يومياً، ويجب اعادة شبكة الكهرباء وزيادة قدرة التوليد على نحو يؤمَن عملية تجهيز الكهرباء باستمرار وبأدنى حد ممكن من الانقطاعات.

7. تعزيز دور القطاع الخاص في ادارة قطاعي الإنتاج وتوزيع الطاقة وذلك بزيادة أعداد المشتركين بعقود الخدمة والجباية وشمول جميع المحافظات بها لتشمل المشتركين كافة.

8. إعداد جدول زمني قصير ومتوسط الأجل لتدريب وتطوير كفاءة العاملين والمشرفين التنفيذيين في هذا القطاع لزيادة كفاءته.

[1] اديب قاسم شندي، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي، المكتبة الوطنية العراقية، بغداد، ط1، 2015، ص 72.

سادساً : اصلاح القطاع السياحي:

يمثل القطاع السياحي واحدا من أهم الأنّشطة في العصر الحديث، ويعد العصر الاستثمار السياحي اليوم عنصراً مهماً من عناصر تنمية الثروة الوطنية وتنويع مصادر دخلها، وسمة بارزة من سمات الازدهار الاقتصادي والرقمي اذ ما توافرت الظروف الملائمة لهذا القطاع، ويوجد في العراق العديد من المقومات السياحية المميزة المتاحة له فيما لو استثمرت بشكل علمي سليم ومبرمج ستحقق تقدماً اقتصادياً غاية في الأهمية.

ويمكن أنّ تؤدي الى رفاهية عالية المستوى لشرائح واسعة في المجتمع، إذ يمتلك العراق أرضاً خصبة لتطور السياحة الدينية والسياحة الترفيهية والسياحة التاريخية والأثرية ونموها، ولما تمتع به من بيئة طبيعية متنوعة التي تنتشر في جميع محافظات العراق، والأمر الذي يسمح بأنّشاء وتطوير أنّشطة سياحية متنوعة، وأنّ من بين المناطق التي يمكن فتح منافذها للاستثمار السياحي وتحقيق نمو اقتصادي وثقافي واجتماعي واسع من خلالها، هي مناطق السياحة الدينية ومناطق الأهوار في جنوب العراق والمناطق الأثرية، فهي تتميز بالعوامل الطبيعية تتصف بنظام بيئي فريد.

ويمكن القول أنّ موضوع السياحة في العراق لم يأخذ الحيز المطلوب على خارطة الموارد الطبيعية، ولم يكن هدفاً أساسياً ولفترات طويلة، ولقد جاءت الحروب والظروف الاستثنائية التي مر بها البلد في مقدمة الأسباب التي غيبت السياحة عن اهتمام القائمين عليها[1].

وتشير الاحصاءات الصادرة من مجالس السياحة والسفر العالمي الى أنّ القطاع السياحي يسهم بشكل مباشر وغير مباشر بأكثر من (10%) في الناتج المحلي الاجمالي، ويحتل العراق مركزاً متقدماً في البلدان النامية في جانب السياحة، إذ تتوافر لديه ميزة نسبية في هذا المجال، لاسيما السياحة الدينية[2]، بالرغم من امتلاك العراق مقومات النهوض بالقطاع السياحي إلا أنّه لم يتمكن من تحقيق مهمته في برامج التنمية الاقتصادية، ويمكن العراق أنّ يُعَوَل على القطاع السياحي للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[1] .حيدر كامل لازم، دور القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل في العراق، متاح على شبكة المعلومات الدولية :
http⁄⁄mtechnicb.alafadl.net.

[2] وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للسنوات(2010-2014)، بغداد، 2009، ص264.

وزيادة الايرادات العامة والمساهمة في خلق قطاع قادر على أنّ يمارس تأثيراً إيجابياً في مفاصل الاقتصاد الوطني عن طريق [1]:

1. تعزيز الجذب السياحي، وكذلك إعادة هيكلة المؤسسات المسؤولة عن النشاط السياحي والآثار التراثية كـ(أنّشاء مجلس أعلى للسياحة) لكي يؤمَن وحدة القرارات وفكراً سياحياً واحداً.

2. السعي الحثيث لإعادة إحياء وتأهيل المواقع الأثرية والثقافية التي تعرضت الى التدمير والسلب والتخريب وإعادة الآثار التي سرقت وتم تهريبها الى الخارج بعد عام(2003).

3. ينبغي للجهات الحكومية زيادة الموارد المالية الموجهة للقطاع السياحي من أجل النهوض بواقعهِ المتردي وتشجيع القطاع الخاص المحلي الأجنبي للاستثمار في هذا القطاع مما أنّعكس ذلك على تطوير هذا القطاع لكي يأخذ دورهِ في تنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية مصادر الدخل للاقتصاد العراقي[2].

4. تفعيل دور السياحة الدينية لأنّها تولد عائداً مهماً للاقتصاد العراقي واستغلال موارد هذا النشاط لتفعيل الطلب المحلي في المدن المقدسة (النجف، كربلاء، سامراء، الكاظمية) وتوفير الخدمات ومجالات البنية التحتية والأساسية لخدمة الزائرين لهذه المحافظات بخاصة في المناسبات الدينية. النهوض بالقطاع السياحي من خلال الاهتمام بالفنادق والمطاعم والمهن السياحية السائدة لقطاع السياحة سواء في الفنادق والمطاعم والنقل السياحي [3].

5. تحفيز القطاع الخاص للدخول الى هذا القطاع بقصد تشجيعه على الاستثمار السياحي.

6. انشاء شركات سياحية ذات إمكانات ادارية واعلامية متطورة [4].

---

[1] نجاة محمد عبيد، سياسات التنويع الاقتصادي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2020، ص157.

[2] مرزة مناف نعمة، استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق- دراسة تحليلية للمدة(2003-2015)، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (26)، 2016، ص466.

[3] علي خضير، الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصاد، المجلد (12)، العدد(2)، 2016، ص551.

[4] علي عباس فاضل وآخرون، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، 2009، ص27.

7. الاستثمار في البنية الأساسية للسياحة، إذ أنّ السواح يفضلون السفر الى الأماكن التي تتوافر فيها خدمات حديثة في المواصلات والاتصالات.

8. توافر الأسواق التي تتعامل بالسلع الترفيهية والتراثية.

9. فضلاً عن نظافة البيئة وتوافر المياه الصالحة للشرب وتهيئة الخرائط السياحية والمرشد السياحي.

10. العمل على زيادة وعي المواطن بأهمية السياحة من خلال مؤسسات المجتمع المدني وغيرها.

11. اجراء دراسات عن الجدوى الاقتصادية لأنّواع جديدة من السياحة مثل (سياحة الشواطئ والسياحة البحرية والسياحة الثقافية).

12. ضرورة تطوير البنى التحتية لهذا القطاع كـ(الفنادق الحديثة والمجتمعات السكنية وتطوير شبكة النقل والمطاعم والماء والكهرباء).

13. إجراء دراسات تصب في تأهيل القيادات الادارية والعاملين في السياحة وتطويرها[1].

14. العمل على إعداد مخطط تنموي شامل واضح المعالم لتطوير القطاع السياحي.

15. بث الوعي السياحي لدى المواطنين من ندوات ومؤتمرات والمحافظة على البيئة وكل ما يتعلق باضفاء الصورة الحضارية للبلد في الخارج.

16. توجيه الاستثمارات حسب الأهمية للمناطق السياحية، ويمكن تصنيف مجالات الاستثمار السياحي[2]:

أ. مجالات النقل والمواصلات وتشمل الاستثمارات الحكومية لإقامة مطارات مدنية وموانئ نهرية...ألخ وكذلك تشييد طرق النقل البرية.

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، دور السياحة في تنويع مصادر الدخل في العراق، الحوار المتمدن، العدد: 3725-2012 /12/5/2012- 18: 16 ، متاح على شبكة المعلومات الدولي الأنّترنت:

http:// www.ahewar.org

[2] عبد المطلب محمود الخوام، العلاقة بين الاستثمارات السياحية والتأثرات البيئية، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2001، ص5.

ب. تنشيط خدمات البناء والتشييد وتوسيعها في مجالات الايواء السياحي ويتضمن (الفنادق ودور الاستراحة المجمعات والقرى والمدن السياحية....ألخ)، بخاصة في الأماكن التي فيها ميزة نسبية كالسياحة الدينية.

ت. الاستثمار في مجالات الأماكن الترفيهية، ويتضمن أنّشاء النوادي والمقاهي والمطاعم والمسابح....ألخ.

ث. مجالات الترويج والاعلام السياحي ويتضمن الخدمات السياحية وكل ما يستلزم عملية الاعلام السياحي.

سابعاً : تطوير الايرادات الحكومية غير النفطية.

1. تطوير ايرادات القطاع الزراعي :

ينبغي العمل على تفعيل القطاع الزراعي بالمقترحات الآتية [1]:

أ. تشجيع المزارعين على استثمار المزارع الكبيرة من أجل أنّتاج الحبوب الرئيسة.

ب. التوجيه نحو التعاقد مع الشركات الزراعية العالمية للاستثمار الزراعي المشترك في العراق بخاصة المحاصيل الاستراتيجية والألبان.

ج. توفير مستلزمات التكنولوجيا الحديثة لاسيما المعدات الزراعية ومعدات الري.

د. توفير الاجهزة المختبرية الحديثة في محطات البحوث الزراعية ورفدها بالاختصاصيين والعمل على التحكم بالموروثات الجينية واستنباط سلالات نباتية محسنة لتحقيق المستويات العالية من الإنتاجية.

هـ. وضع ثوابت دولية قانونية في قضية مشكلة المياه مع تركيا وجعل مسألة مياه الري مركزية وذلك لضمان عدالة التوزيع.

2. العمل على تطوير القطاع الخاص:

أنّ السعي الى تطوير القطاع الخاص وزيادة كفاءته لابد أنّ يبدأ من تدخل الدولة في القواعد والبنية المؤسساتية ومؤسسات السوق المنظمة لعمل القطاع فضلاً عن تشريع قوانين مكافحة الاحتكار وحماية

[1] عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي (1950 – 2010)، ترجمة : محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الادبية، بيروت، لبنأنّ، 1995، ص 4.

المستهلك وحقوق العاملين في هذا القطاع ولكي يأخذ هذا القطاع دوراً مهما متميزاً يسهم في تنويع الاقتصاد العراقي لابد من العمل على تحقيق حزمة من الاصلاحات وكالآتي [1]:

أ. الاعتماد على سياسة اقتصادية متكاملة من أجل اعمار العراق توفر أفضل الظروف والمستلزمات للقطاع الحكومي والخاص والمختلط ليساهم الجميع كلاً بحسب قدراته وإمكاناته في عملية الاعمار وتطوير جميع القطاعات الاقتصادية.

ب. بناء جهاز مصرفي يعمل بآلية واضحة من حيث تسهيل عملية التمويل والاقراض والسرعة في الإنجاز (بخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وتقديم المزيد من الخدمات لاسيما في مجال المقاصة والاعتمادات المستندية وبشروط مسيرة والابتعاد عن الروتين والفساد والإداري.

ج. العمل على اشراك القطاع الخاص، في ضمنهِ الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة الشركات العامة.

د. تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية، وذلك باقراض المصارف التجارية القروض المتوسطة والطويلة الاجل لتلك المؤسسات لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

هـ. العمل على تطوير مناطق صناعية وتكنولوجية، وحاضنات أعمال ومراكز تطوير أعمال ومبادرات أخرى في القطاع الخاص.

و. زيادة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والتنموية الاساسية.

ز. استحداث برنامج تطوير القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل مع الشركات العامة.

ح. القيام بأنّشاء مناطق اقتصادية خاصة حول نشاط قطاعي محدد و توفر لها الحماية الأمنية وتوفر لها ايضا مستلزمات الخدمة الأساسية.

ط. الاطلاع على تجارب الخصخصة في دول العالم والافادة منها لتنشط القطاع الخاص في العراق.

[1] مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، بدون تاريخ، ص152.

المبحث الثالث

اصلاح وتطوير القطاع المالي في الاقتصاد العراقي

أولاً : اصلاح النظام الضريبي في العراق :

يحتل تفعيل فرض الضرائب في العراق المهمة الأولى اذ لها الأسبقية في تنويع مصادر الدخل غير النفطية لدعم الموازنة العامة وتنويع مصادر مواردها في ظل التحديات الخطيرة التي تشهدها أسعار النفط وانهيارها بين فترة وأخرى، لأنّ هذا القطاع الضريبي هو الذي يولد الايرادات العامة والتي تتألف من عدة أشكال وهي كالآتي [1]:

1. ضريبة دخل الشركات.
2. ضريبة دخل الموظفين.
3. ضريبة دخل الفوائد.
4. ضريبة ايرادات الشركات والمؤسسات العامة.
5. ضريبة أجور الخدمات.
6. ضريبة دخل الأفراد.

وأنّ عملية تفعيل مساهمة الايرادات الضريبية في الايرادات العامة تتطلب إجراء جملة من الاصلاحات ويمكن ايجازها بما يأتي [2]:

1. ضرورة قيام الحكومة باصلاحات حقيقية في النظام الضريبي والنهوض به الى المستوى الذي يحقق الاهداف المطلوبة منه وفي مقدمتها الهدف التمويلي للموازنة العامة، وتفعيل دور الضرائب كمصدر غير نفطي في تمويل الموازنة العامة للدولة.

2. عدم اعطاء افضلية لنشاطات اقتصادية محددة وتقديم ضريبة دخل جديدة وبسيطة لتحل محل السابقة.

---

[1] مايح شبيب الشمري وآخرون، ، الدولة الريعية وسياسات التنويع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2018 ، ص279

[2] عبد الحسين العنكبي، المصدر السابق، ص201.

3. الانتقال الى النظام الضريبي الشامل*، ويجب أنّ يمتاز بالمرونة العالية والذي يسمح للإدارة الضريبية بالتصرف وتغيير النسب الضريبية والأوعية الضريبية والسماحات الشخصية بما يتناسب والوضع الاقتصادي السائد بحيث يكون للسياسة الضريبية القدرة على توجيه الاقتصاد نحو الأنّشطة المرغوبة من قبل الدولة.

4. القيام بإصلاحات جذرية وجدية في النظام الضريبي من خلال إعادة النظر في قوانين الضرائب.

5. رفع مستوى الوعي الضريبي وترسيخ فكرة كون الضريبة أداة مالية واقتصادية واجتماعية مهمة في ذهن المواطن وثقافته.

6. رفع كفاءة التحصيل الضريبي وذلك عن طريق مكافحة التهرب الضريبي وكذلك من خلال تحسين كفاءة الادارة الضريبية.

7. الانفتاح على تجارب الأنّظمة الضريبية للدول المتقدمة والنامية الافادة منها في نظامنا الضريبي.

8. تفعيل استحصال الضرائب عن طريق [1]:

أ. زيادة مقدار الرسوم المتحصلة من مختلف الأنّشطة كـ(رسوم الكهرباء، رسوم مياه الشرب، رسوم الخدمات الصحية، رسوم تسجيل السيارات، رسوم حيازة السلاح، تراخيص الاستيرادات).

ب. تفعيل ضريبة المبيعات.

ت. تفعيل ضريبة التعرفة الكمركية.

ث. العمل على تفعيل البرامج التدريبية للملاكات الضريبية بغية تطوير الادارة الضريبية في العراق وجعلها مواكبة للتطورات العالمية في هذا الميدان.

* **النظام الضريبي الشامل**: هو النظام الذي تفرض بموجبه ضريبة واحدة على الدخل الصافي مهما تكن طبيعته.

[1] سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب شريدة، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(36)، 2013، ص14

اذ ترتبط القاعدة الضريبة (الأوعية الضريبية) ارتباطاً وثيقاً بتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وادخال التقنيات الحديثة في الادارة الضريبية في عمليات تسجيل المكلفين والحد من حالات التهرب الضريبي فضلاً عن اصلاح بعض الضرائب المعمول بها، وايجاد أنّواع جديدة من الضرائب.

ثانياً : ترشيد الأنّفاق العام :

يعكس الأنّفاق العام سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية طبقاً لأهداف الخطط التنموية، ومن ثم فأنّ اصلاح هيكل النفقات العامة من شأنّه أنّ يؤدي الى تحقيق الرفاه العام والتقدم [1]، وتعد النفقات العامة المصدر الرئيس لتقديم الخدمات لإشباع الحاجات العامة التي نحن بأمس الحاجة اليها، لاسيما في الوقت الحاضر.

أنّ عملية إصلاح الأنّفاق العام في العراق تستهدف كلاً من الأنّفاق الجاري والاستثماري، إلا أنّ نصيب الأنّفاق الاستثماري في التوسع عادةً ما يكون أقل بكثير من الأنّفاق الجاري بسبب التزام الدولة أمام المجتمع بتقديم ما يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية كـ(الرواتب والأجور)، و بالرغم من التوسع في تحقيق الأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها ينبغي للدولة تقليل حجم الأنّفاق الحكومي الجاري وفق تدابير عملية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أنّ واحد من خلال توجيه عملية الاصلاح على النحو الآتي [2]:

1. تحديد أولوية الأنّفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري، إذ يركز الأنّفاق الحكومي على توفير الخدمات ذات الأولوية كـ(التعليم والصحة)، أما الأنّفاق الاستثماري فيوجه نحو الاستثمارات الناجحة التي توفر قيمة مضافة أكبر في الاقتصاد.

2. العمل على تقويم الأداء المالي للحكومة والتحقق من توجيهيها للأهداف المرسومة لها وتفعيل دور الرقابة.

---

[1] مازن الشيخ راضي، وفرحان محمد حسين، مستقبل السياسة المالية في العراق: بين الريعية واللاريعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، العدد (28)، المجلد (9)، 2013، ص194-195.

[2] خالد جميل كامل، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970 – 2008)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2009، ص176.

3. العمل على وضع عدد من المعايير والقواعد التي تحد من أنّفاق الموارد المالية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أنّ يؤديها بشكل أفضل، وتوجيه دور الدولة ليأخذ على عاتقهِ تحقيق وظائفه الاساسية والتي تتمثل في الدفاع عن الوطن وحماية حدوده وتحقيق العدالة عن طريق القضاء، وتوفير الخدمات الاجتماعية.

ثالثاً : اصلاح النظام الكمركي :

يهدف اصلاح الضرائب الكمركية الى تحقيق الكثير من الغايات بما يحقق زيادة النشاط الاقتصادي وفاعليتهِ من خلال تطوير الادارة الكمركية التي ستعزز من نجاح سياسات التجارة الخارجية في تنمية الصادرات وجذب الاستثمارات وفي توفير الحصيلة المناسبة من الايرادات الكمركية والتي تساهم في تنويع الموارد المالية في الموازنة العامة [1].

ان أي عملية اصلاح للضرائب الكمركية لابد من أنّ تستهدف التحول من سياسة الباب المفتوح في الاستيرادات الى سياسة الاستيرادات المستهدفة لإشباع الحاجات الاستهلاكية وتلبية حاجات التنمية الاقتصادية من المستلزمات الإنتاجية في ظل توفير حماية مناسبة للمنتجات المحلية، وتعد الادارة الكمركية واحدة من أهم مصادر التمويل التي يعول عليها في تحقيق توجهات الدولة وذلك بتقليص الاعتماد على الايرادات النفطية وتعميق مفاهيم الاصلاح كما جاءت في وثيقة العهد الدولية التي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تدعيم النمو والتنويع الاقتصادي بما يتلاءم والاتفاقية التي ابرمها مع صندوق النقد الدولي[2].

أنّ أهم ما يلاحظ على الادارة الكمركية في البلاد هو انخفاض كفاءتها، واتساع ظاهرة التهرب الضريبي، وكذلك تخفيض القيود على استيراد السلع الأجنبية مما يترتب على ذلك ارتفاع في مستوى استيراد السلع المختلفة مع انخفاض كبير في مستوى الايرادات الحكومية، إذ لا يتناسب مع قيم السلع المستوردة، وعلى هذا الأساس فأنّ عملية الاصلاح تتطلب تحقيق ما يأتي [3]:

---

[1] عماد محمد العانّي، ولقاء فنجانّ ثامر، دراسة في تقوم الأداء الضريبي في العراق للمدة (1995 – 2010)، مجلة العلوم الاقتصادية العدد (17)، المجلد (19)، 2012 ، ص 243.

[2] عباس كاظم، آفاق العمل الكمركي في ظل التحول الاقتصادي في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، 2010، ص2.

[3] مايح شبيب الشمري، المصدر السابق، ص 282 .

1. إعادة النظر في بعض المواد التي يشوبها الضعف في قانون الكمارك عدد (23) للسنة (1984) المعدل وقرارات سلطة الائتلاف عدد (38) للسنة (2003)، وأيضاً القانون (54) للسنة (2004).

2. تطبيق هيأة الكمارك آلية المخاطر، وهي آلية تمكّن الادارة الكمركية من انشاء نظام مبكر وشبكة دفاعية لحماية الاقتصاد والأسواق من مخاطر الجرائم الاقتصادية المختلفة.

3. الشفافية في المعلومات و القوانين، فلابد من ادارة كمركية تشعر التجار ووكلاء الاخراج والمواطنين بالإجراءات الكمركية في ضوء الشفافية والمشاركة لتمنحهم معرفة واسعة بما هو مطلوب منهم، ومراحل أنّجاز المعاملة لتجنب حالات الفساد.

4. العمل على ازالة التشوهات كافة في هيكل التعريفة الكمركية وتنشيط هياكلها للحد من التهرب الضريبي.

5. ضرورة تطوير الادارة الكمركية من خلال تنمية الموارد البشرية وتطوير برامج تدريبية للعاملين و استعمال التقنية الحديثة للحد من المعاملات الورقية ومن ظاهرة الفساد.

رابعاً : العمل على مكافحة غسيل الأموال:

في (1/11/ 2018) استعرض المجلس التنفيذي* استراتيجية صندوق النقد الدولي بشأنّ مكافحة غسيل الأموال، وتمويل الارهاب وتمويل أنّتشار أسلحة الدمار الشامل، وقضايا أعم متعلقة بالنزاهة المالية، بما فيها قضايا نامية ومستجدة ذات صلة بعلاقات المراسلة المصرفية والتكنولوجيا المالية، كذلك بذلت جهوداً لزيادة عملية التضافر بين مسارات العمل المختلفة لغرض تعزيز كفاءة وتأثير عمل الصندوق في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك في الرقابة والبرامج التي يدعمها الصندوق وبرامج تقييم القطاع المالي وأنّشطة تنمية القدرات.

ومن أجل توسيع نطاق الصندوق وتحقيق أكبر الأثر من مشاركته في أعمال تقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ككل، اذ أيد المجلس التنفيذي التحول إلى تقليل عمليات التقييم التي يقودها الصندوق

*__المجلس التنفيذي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب__: وتكونه مهامهِ رسم سياسات وبرامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب وتمويل أنّتشار أسلحة الدمار الشامل، وتطويرها ومتابعة تنفيذها، واقتراح مشروعات القوانين والأنّظمة والتعليمات ذات العلاقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

في مراجعة مستويات الجودة والاتساق في تقييمات أخرى وفي بذل مزيد من جهود التدريب، وفي الخامس من عام **(2018)** أيد المجلس التنفيذي اقتراح استعمال المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الاسلامي التي وضعها مجلس الخدمات المالية الاسلامية الأساسية بمشاركة من أمانة لجنة بازل* للرقابة المصرفية، وهذه المبادئ الأساسية ستكمل البنيان الدولي للاستقرار المالي في حين تحفز على تحسين الاحتراز لنشاط الصيرفة الاسلامية عبر مناطق الاختصاص المختلفة، ومن شأنّ استعمال المبادئ الأساسية المساعدة على تعزيز المساواة في المعاملة والاتساق في أعمال الرقابة وتصميم البرامج والمساعدة الفنية[1] .

خامساً : تأسيس صناديق الثروة السيادية :

أنّ مفهوم صناديق الثروة السيادية هو اقتطاع جزء من الايرادات النفطية الذي كأنّ يعمل به في العصر العهد الملكي وهو صندوق الاعمار، ويمكن اعادة استخدامها كبديل في حالة انخفاض أسعار النفط أو في حالة نضوب النفط، فلقد انتهجت أغلب الدول النفطية سياسات مختلفة لإدارة الفوائض المالية وتحت مسميات مختلفة لأول مرة على الساحة المالية في خمسينات القرن الماضي من قبل معظم الدول المنتجة للنفط لغرض الافادة من الفوائض المالية في أوقات الأزمات أو تحويل جزء من تلك العوائد للأجيال القادمة بعد نضوب الموارد الناضبة[2].

يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية على أنّها صناديق الاستثمار الخاصة التي أسستها الحكومة من أجل الاحتفاظ بالأصول الأجنبية لأغراض طويل الأجل، وتعود ملكية تلك الصناديق الى الحكومة [3]، وتصنف صناديق الثروة السيادية حسب صندوق النقد الدولي الى أربعة أشكال[4]:

1. صناديق استقرار العائدات التي تهدف لحماية الاقتصادات من تقلبات موارد الدولة.
2. صناديق الادخار للأجيال القادمة.

---

* **بازل :** هي لجنة من هيئات رقابية مصرفية أنشأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة في عام (1974) تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية وقد حدث ذلك بعد أنّ تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وزيادة نسبة الديون المشكوك في تحصيلها.

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي عن العراق، 2019، ص34.

[2] حمدية مسلم الايدامي وزهراء حسين حسان، صناديق الثروة السيادية ودورها في الحد من صدمات أسعار النفط، الخام مع الاشارة الى العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد (112)، 2019 ، ص322.

[3] Global Financial Stability Report , Financial Market Turbulence , Causes , Consequences , and policies, Washington Dc, IMF , October , 2007 , p.45.

[4] أحمد ياسين عبد وآخرون، دور الصناديق السيادية في الاستثمار الفوائض النفطية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 45، 2016 ، ص167.

3. صناديق تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. صناديق التقاعد الحكومية لمواجهة الالتزامات الطارئة التي لم تخصص لها الاعتمادات الكافية في الموازنة العامة للدولة.

وبعد الأزمة المالية العالمية في عام (2008) أصبح الاهتمام العالمي بأنّشاء صناديق الثروة السيادية التي تعد من علامات القوة المالية للبلدان التي تملكها، وتبرز أهميتها في الاقتصادات الريعية لاسيما النفطية منها، وبما أنّ العراق بلداً نفطياً فلا يمكنه أنّ يكون بمعزل عن السياسات الاقتصادية للدول النفطية، وتعد الصناديق السيادية هي احدى الآليات الموظفة لتنفيذ تلك السياسات، ولأنّشاء صندوق الثروة السيادية في العراق لابد من توافر العناصر التي تتمثل بالعنصر التشريعي والقانوني والاداري والتمويلي، فالعنصر التشريعي يرتبط بالسلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان العراقي في حين يرتبط العنصران الاداري والتمويلي بوزارة المالية والبنك المركزي العراقي.

سادساً : تطوير القطاع المصرفي في الاقتصاد العراقي :

يحتل القطاع المصرفي دوراً رئيساً في حشد الموارد الاقتصادية وتمويل التنمية الاقتصادية فضلاً عن دوره في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي للاقتصاديات الحديثة، بالرغم من أنّ القطاع المصرفي العراقي يعد من النظم العريقة في المنطقة العربية إلا أنّه يبقى نظاماً تقليدياً في عمله بطيئاً في تطوره.

إذ ألقت ظروف الحرب التي مر بها العراق في عام (1980) والحصار الاقتصادي في عام (1991) والفلسفة الاقتصادية التي كأنّت سائدة في الاقتصاد العراقي جميعها ألقت بظلالها على القطاع المصرفي في البلد تاركة موروثاً وسياقات عمل وقوأنّين خلقت فجوة كبيرة بينهُ وبين النظم السائدة في المنطقة والعالم، ويتكون الجهاز المصرفي العراقي من (البنك المركزي العراقي)، فضلا عن ستة مصارف حكومية (مصرف الرشيد، مصرف الرافدين، المصرف العراقي للتجارة، المصرف الزراعي، المصرف الصناعي، المصرف العقاري)، الى جانب (30) مصرف خاص بالإضافة الى (15) فرعاً لمصارف أجنبية.

إذ سمح قأنّون المصارف عدد (94) للسنة (2004) والتعليمات الصادرة بموجبه مشاركة المصارف الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية، وقد تراوحت هذه المشاركة ما بين (45%) بل أكثر من (85%)

في بعض المصارف[1]، أنّ عملية اصلاح الجهاز المصرفي في العراق تعد هدفاً تنموياً، إذ كأنّ ولا يزال يعاني من التشوهات الكبيرة في السياسة المتبعة نتيجة غياب لتوجيهات الاستراتيجيات التي تسببت بتراجع أدائهِ في تقديم التسهيلات والخدمات التي يجب أنّ يضطلع بها الجهاز المصرفي، ومن أجل النهوض بالواقع المصرفي العراقي وجعله مساهماً حقيقياً في عملية التنمية الاقتصادية لابد من القيام بمجموعة من الاصلاحات والتي نوجزها بالاتي[2]:

1. ضرورة اعادة النظر في البناء التشريعي في العمل المصرفي وبخاصة قانون المصارف عدد (94) للسنة (2004).
2. توفير البيئة الامنة والمستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً للعمل المصرفي.
3. لابد من ربط الاصلاح المصرفي ببرنامج الاصلاح الاقتصادي.
4. ينبغي وضع خطة استراتيجية لتطوير التقنية المستخدمة في الجهاز المصرفي وفق الإمكانات المتاحة، وربط المصارف بشبكة اتصالات مع البنك المركزي.
5. التقيد بالمعايير العالمية ومنها معيار كفاية رأس المال والافصاح المالي للمصارف مما يعكس قدراً أكبر من الشفافية في العمل المصرفي العراقي.
6. يجب الاسراع في استعمال أحدث الطرق والابتكارات المصرفية فيما يتعلق بتوظيف الأدوات المصرفية التي تخلق أنّواعاً جديدة من الخدمات المصرفية والتي تقدم من قبل المصارف والمؤسسات المالية العالمية كأسلوب الدفع الالكتروني.

---

[1] حيدر حسين آل طعمة، القطاع المصرفي في العراق وتحديات الاصلاح والتطوير، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، متاح على الموقع:

http://kerbalaacass.uokerbala.edu.iq

[2] أديب قاسم شندي، مصدر سابق، س313- 314.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

1. أنّ الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي كونه يعتمد على قطاع النفط الخام من حيث الايرادات النفطية التي تشكل أكثر من (95%) من مجموع الايرادات العامة، والناتج النفطي يشكل أكثر من (50%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما جعله اكثر عرضةً للتقلبات الخارجية في أسواق النفط العالمية.
2. أنّ الايرادات الضريبية تساهم بنسبة منخفضة من الايرادات العامة والتي تتراوح ما بين (3 – 4%) بسبب ضعف كفاءة الجهاز الضريبي والادارة الضريبية وارتفاع حالات الفساد الاداري والمالي.
3. شهد الدين الداخلي انخفاضاً مستمراً خلال الأعوام (2004 – 2008) بسبب ارتفاع النفط الخام في الأسواق العالمية لاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية والسماح بزيادة تصدير النفط .
4. شهد الدين الداخلي ارتفاعاً في عام (2009) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة انعكاس الآثار السلبية للأزمة العالمية (2008)، والتي ادت الى توجه الدولة الى الاقتراض الداخلي لتمويل العجز في الموازنة العامة.
5. حققت الموازنة العامة ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي عجزا في عام (2009) بسبب انخفاض الايرادات النفطية نتيجة تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية، كذلك حققت عجزا في الأعوام (2014 – 2016) بسبب الصدمة المزدوجة التي شهدها العراق المتمثلة بدخول الارهاب وانخفاض أسعار النفط، مما انعكست سلباً في تراجع الايرادات النفطية .
6. شهدت نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي تراجعاً بسبب انخفاض اسعار النفط الخام وظهور جائحة كورونا التي انعكست سلباً على تراجع الايرادات النفطية وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع معدلات البطالة نتيجة فرض حظر التجوال الشامل في البلاد.

ثانياً : التوصيات :

1. العمل على تنويع الاقتصاد العراقي وتنشيط القطاعي الزراعي والصناعي، وذلك للتخفيف من الصدمات النفطية التي تحدث في أسواق النفط العالمية، وتنعكس سلباً على تراجع الايرادات النفطية، وانعكاسها على العجز في الموازنة العامة.

2. السعي الى اصلاح الجهاز الضريبي والنهوض به بالمستوى الذي يحقق الاهداف الاقتصادية المطلوبة، وفي مقدمتها تمويل العجز في الموازنة العامة، من ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

3. من شروط تعزيز الاستدامة المالية في الدول الريعية ومنها العراق، ضرورة تحقيق مجموعة شروط فيها، ولابد من تخفيض العجز والدين العام المستقر في الأجل الطويل.

4. تطوير الايرادات الضريبية من خلال فرض الضرائب الاضافية على السلع المستوردة لغرض التقليل من الاستيرادات والتشجيع على الصادرات التي تساهم في زيادة الفائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

5. اغلاق المنافذ الحدودية غير الرسمية التي يسلكها الجهات الخارجة عن القانون من خلال التنسيق مع الاجهزة الأمنية المختصة بحماية الحدود من أجل التقليل من استنزاف الموارد المالية وزيادة ايرادات الدولة.

المصادر

أولاً : المصادر العربية :

1. اديب قاسم شندي، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي، المكتبة الوطنية العراقية، بغداد، ط1، 2015.
2. ابراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
3. أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام (2003)، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ط1، 2009.
4. أحمد عمر الراوي، القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مركز المستنصرية للبحوث والدراسات، بغداد، 2010 .
5. احمد ابريهي العلي، الاقتصاد النقدي، وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب للنشر والتوزيع، كربلاء، ط1، 2015.
6. احمد ابريهي العلي، الدين الحكومي في العراق، البنك المركزي العراقي، 2015.
7. السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 2009 .
8. احمد صفي الدين عوض، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الرياض، 1983 .
9. آدم سمث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد– بيروت– أربيل، ط1 ، 2007 .
10. تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية (تأملات في مفارقة الوفرة)، ترجمة: عبد الآلة النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية بيروت ، 2008.
11. حسين الصغير، دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 1999.
12. حسين أحمد دخيل، الأطر السياسية لاقتصاديات التحول، دراسة مقارنة مع اشارة الى العراق، دار السنهوري للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2015.
13. حسان خضر، مؤشر اداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2005 .

14. حسن خليل ، السياسات العامة للدول النامية، دار المنهل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، 2007.
15. جياكومو لوشياني، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجزء الأول، 1989.
16. خضير عباس المهر، دراسة موجزة في نظريات الريع، دار الحرية للنشر والتوزيع والطباعة، بغداد، 1974.
17. سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، ط1 ، 2002.
18. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، بغداد، 2011.
19. سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي، البنك المركزي العراقي، 2011.
20. سرمد عباس جواد، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، 2009.
21. سعيد النجار، مقدمة في تاريخ المدرسة الاقتصادي، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1979.
22. صالح ياسر، ورقة سياسات : النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة / حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعرق، 2013.
23. صالح ياسر حسين، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد الريع، مؤسسة افريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعرق، 2013 .
24. صلاح الدين السيسي، النقود والمصارف، دار الجامعة للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 1998.
25. صلاح الدين احمد محمد أمين وآخرون، استراتيجيات التنويع الاقتصادي، دار الذاكرة للنشر والتوزيع والطباعة، بغداد، ط1، 2019.
26. زياد مهدي الحافظ وآخرون، البنية الاقتصادية في البلدان العربية واخلاقيات المجتمع ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ط1 ، 2009.
27. رضا صاحب أبو حمد وفائق مشعل قدوري، ادارة المصارف، دار أبن الاثيل للطباعة، الموصل، 2005.
28. رضا صاحب ابو حمد، الخطوط الكبرى للاقتصاد الوضعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمأنّ، 2002.

29. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، الصيرفة المركزي والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمأنّ، 2013.
30. زياد الحافظ، أوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية، ندوة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الاسكندرية، 2005 .
31. ذياب فهد الطائي، المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي، مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2010.
32. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي (1950 – 2010)، ترجمة : محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الادبية، بيروت، لبنان، 1995.
33. عباس كاظم، آفاق العمل الكمركي في ظل التحول الاقتصادي في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، 2010 .
34. عبد الحسين العنكبي، الاصلاح الاقتصادي في العراق، ط 1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008.
35. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع والطباعة، الاسكندرية ، 2005 .
36. عبد المنعم فوزي ، المحاسبة الحكومية، والمراجعة الحكومية، دار الجامعة، الاسكندرية ، 2007.
37. عبد المنعم السيد علي وآخرون، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، الموصل، 1992.
38. علي سعد محمود داود، البنوك ومحافظ الاستثمار – مدخل دعم اتخاذ القرار، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012.
39. علي عباس فاضل وآخرون، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، 2009.
40. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، الجزء الأول، بغداد، ط1، 2005.
41. علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات، الكويت، ط1، 1985.
42. علي خليفة، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد دول مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الدول المجلس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 1986.

43. لطفي حاتم وآخرون، العولمة والرأسمالية، وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2015.

44. عدنان عباس علي، تاريخ المدرسة الاقتصادي، الجزء الأول، مطبعة عصام ، بغداد، 1979 .

45. عدنان عباس علي، تاريخ المدرسة الاقتصادي من المدرسة الإغريقي الى أنتشار وتطور المدرسة الكلاسيكي في الأقطار المختلفة، الجامعة المستنصرية، 1979 .

46. عمرو هشام، مدخل في مدراس المدرسة الاقتصادي، نظرية تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة، دار طلاس للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

47. فريد بشير الطاهر وعبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار المعرفة للطباعة، الكويت، 2007.

48. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006.

49. فليح حسن خلف، المالية العامة، دار الكتاب العالمي، عمان، الاردن، 2006 .

50. مايح شبيب الشمري وآخرون، الدولة الريعية وسياسات التنويع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2018.

51. محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمين، 2012.

52. محمد بن ناصر الحجري، تطور الاقتصاد العُماني خلال أربعة عقود (1970–2010)، مطابع الريان، عمان، 2010.

53. ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، ادارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، الرياض السعودية، 2014.

54. ميراندا زغلول، النقود والبنوك، جامعة بنها، كلية التجارة، الاسكندرية، 2009.

55. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية دار المدرسة العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

56. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي، والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2012.

57. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1993.

58. محمد عزيز، التوزيع توزيع الدخل القومي والثروة، مطبعة المعارف، بغداد، 1966

59. نجاة محمد عبيد، سياسات التنويع الاقتصادي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2020.

60. محمد بن زيان وآخرون، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.

61. محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2007.

62. محمد يسرى، اقتصاديات المالية العامة، جامعة عين الشمس، مصر، 1996.

63. محمد جمالي الهلالي، المحاسبة الحكومية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

64. محمد بن ناصر الحجري، تطور الاقتصاد العُماني خلال أربعة عقود (1970–2010)، مطابع الريان، عمان، 2010.

65. محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017.

66. ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، ادارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، الرياض السعودية، 2014.

67. ميراندا زغلول، النقود والبنوك، جامعة بنها، كلية التجارة، الاسكندرية، 2009.

68. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية دار المدرسة العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

69. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي، والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2012.

70. نبيل جعفر عبد الرضا وخالد مطر مشاري، مستقبل الدولة الريعية في العراق، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، 2016.

71. هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين أرسلان يسع، النقود والمصارف ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

72. يحيى حمود البو علي ونور شعبان، دور القطاع النفطي في توفير المتطلبات التنويع الاقتصادي في العراق، مركز الرافدين للبحوث والدراسات، ط 1، 2020.

ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. سوزان علي مرزة، القطاع الخاص ودوره الاقتصاد في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2014 .
2. خالد جميل كامل، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970 – 2008)، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2009.
3. علي عدنان داود، مديات فاعلية سياسة وادارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي لدول مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 2009 .
4. علي اسماعيل النصراوي، الهيمنة المالية للدولة الريعية وانعكاساتها النقدية في العراق للمدة (2004–2012)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2014.
5. عبد المطلب محمود الخوام، العلاقة بين الاستثمارات السياحية والتأثرات البيئية، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2001.
6. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجته، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
7. زاهد قاسم بدن، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، للمدة (1990 – 2013)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس قسم الاقتصاد ، جامعة البصرة، 2015

ثالثاً : البحوث والمجلات:

1. أحمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق، للمدة (1990– 2013)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية وادارية ، المجلد (22)، العدد (94)، 2015.
2. احمد صدام عبد الصاحب، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد (47)، المجلد (17)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2007.
3. أحمد جاسم محمد، مستقبل الاقتصاد العراقي والبديل المقترح لتحقيق التنمية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد (2)، 2014 .

4. احمد عارف المزاري، أثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية الاردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 19، 2009.
5. أحمد ياسين عبد وآخرون، دور الصناديق السيادية في الاستثمار الفوائض النفطية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 45، 2016.
6. كامل علاوي كاظم وآخرون، الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، دراسة تحليلية، جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد، 2018.
7. حسام حسن أبو سمرة، دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين، رسالة ماجستير ، تخصص القيادة والادارة، جامعة الأقصى، غزة، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، 2017 .
8. حمدية مسلم الايدامي وزهراء حسين حسأنّ، صناديق الثروة السيادية ودورها في الحد من صدمات أسعار النفط، الخام مع الاشارة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد (112)، 2019.
9. سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب شريدة، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(36)، 2013.
10. عبدالله الجناحي، العقلية الريعية والدولة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي، العدد(288)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
11. عبد الجبار عبود الحلفي، الصفة الريعية للاقتصاد العراقي/ محاولة للتغير، بحث ألقي في المؤتمر العلمي الثالث في البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد، بعنوان نحو اقتصاد ديمقراطي مزدهر في العراق، 3/14/ 2007.
12. عبد الكريم أبو هات، خفض الديون العراقية ...ماذا يعني للمستقبل، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد2، المجلد6 ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004 .
13. غسان ابراهيم، الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، مجلة جامعة دمشق، العدد (1)، المجلد (36)، 2010 .

14.اسامة محمد برير حسين وعلي عبدالله الحاكم، أثر تطبيق نمط الادارة الاستراتيجية في تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات الأصغر العاملة بولاية الخرطوم في ظل الدور الوسيط للانتشار ، 2020.

15.عماد محمد علي، استراتيجية مقترحة لإعادة تأهيل المشروعات الصناعية العامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد (59)، المجلد (17)، 2012.

16.عماد محمد العاني، ولقاء فنجان ثامر، دراسة في تقوم الأداء الضريبي في العراق للمدة (1995 – 2010)، مجلة العلوم الاقتصادية العدد (17)، المجلد (19)، 2012.

17.عماد محمد علي وعامر عبد الله مجيد، توجهات السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي ومدى رشادتها في العراق خلال المدة (2004 – 2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد (97)، المجلد (23) ، 2016 .

18.عبد الستار محمد علي، واقع واتجاهات التكنولوجيا وعلاقتها بالتنمية القومية في القطر العراقي، مجلة الصناعة، العدد(1)، 1985.

19.علي حسين نوري بني لام، الاستدامة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي –دراسة حالة العراق للمدة (2004 – 2016)، كلية دجلة ، المجلد (1)، العدد (18)، 2018.

20.علي خضير، الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصاد، المجلد (12)، العدد(2)، 2016.

21.علي مرزا، العراق: الواقع والأفاق الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 2013.

22.كامل مهيب فليح، واقع شبكة النقل في العراق، مجلة المخطط والتنمية جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد(23)، المجلد (39) بغداد، 2011.

23.محمد أحمد الحاوري، تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع أنّتاج النفط، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد (1)، العدد (443)، اليمن ، 2015.

24.مروة فتحي السيد البغدادي، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد (48)، المجلد (1)، 2012

25.محمد محمود داغر وشاكر حمود صلال، تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة (1990 – 2015)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد (9)، العدد (18)، الأنبار، 2017 .

26.مرزة مناف نعمة، استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق– دراسة تحليلية للمدة(2003– 2015)، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (26)، 2016.

27.محمود محمد داغر، وحسين عطوان مهوس، دراسة بعنوان سعر الصرف العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن، للمدة (2004– 2012)، 2012.

28.مازن الشيخ راضي آخرون، تحليل الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد (22)، السنة (12)، 2018.

29.مازن الشيخ راضي، وفرحان محمد حسين، مستقبل السياسة المالية في العراق: بين الريعية واللاريعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، العدد (28)، المجلد (9)، 2013.

30.هناء عبدالحسين الطائي ومهند عزيز الشلال، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي لدول مختارة، (مصر والاردن) للمدة (1990 – 2011)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (17) واسط، 2015 .

31.وحيد عبد الرحمن وعبد العزيز عبد المحيد، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (74)، 2016.

رابعاً : شبكات الأنّترنت:

1. حيدر حسين آل طعمة، القطاع المصرفي في العراق وتحديات الاصلاح والتطوير، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، متاح على الموقع:

http:⁄⁄kerbalaacass.uokerbala.edu.iq

2. حيدر كامل لازم، دور القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل في العراق، متاح على شبكة المعلومات الدولية :

http⁄⁄mtechnicb.alafadl.net

3. يوسف حمد ابراهيم، اصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون، 2010، متاح على شبكة الأنّترنت:

Hhh:// WWW.Aljazeera.com

4. محمد خبيصة، رحلة برميل النفط من (2014) حتى (2018)، 10/10 / 2018، إسطنبول، متاح على شبكة الأنّترنت:

WWW.ANADOL.AGENCYY.COM

5. نبيل جعفر عبد الرضا، دور السياحة في تنويع مصادر الدخل في العراق، الحوار المتمدن، العدد: 3725- 12/5/2012- 18: 16 ، متاح على شبكة المعلومات الدولي الأنّترنت:

http:// www.ahewar.org

خامساً : التقارير الحكومية :

1. التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004 – 2022).

2. صندوق النقد الدولي، 2019.

سادساً : المصادر الاجنبية :

1) Carlos Eugenio Ellery Lusts da Costa ، Public debt sustainability ، Part l Chapters 3، 2012.

2) Pulatovich ، E.M . Impact of financial sustainability on enter – prize value expansion، Intentional Journal of Engineering and Ad-vanned Technology ، 9(1) 2019.

3) Paulo، Francisco Miguel،" Diversification of the Angolan Exports–Challenges and Benefits"، Diss. Universidad ، Catholica Portuguesa Lisbon، 2013.

4) Peter S.Rose، Commercial Bank management، Boston، Lrwinm McGraw- Hill، 1999.

5) Garcia ، C، & Others ، fiscal rules in a Volatile Word ، IMF Working Paper، 2011.

6) Global Financial Stability Report ، Financial Market Turbulence ، Causes ، Consequences ، and policies، Washington Dc، IMF ، October ، 2007.

7) ELSE، P.K، and Marshall، G.P، The management of Public Expenditure، London ، policy studies Institute ، 1979.

8) Le yin Z HABG، UNFCCC، workshop on economic Diversification ، Tehran ، Islamic ، Republic of Iran، 2018-2019، oc، 2003.

9) T.N Hajela، Money – Banking and International Trade ، Publish by : Ane Books PVT، Ltd ، Eight، Edition، 2009.

Absetract :

The importance of financial sustainability comes from the position or role of public finance in the economy. Financial sustainability is a form of financing that the state resorts to to finance government spending for the general budget, and it demonstrates the state's ability to implement its work programs for various activities within a specific range, without this undermining its future ability to Spending is based on the government's ability to fulfill its future obligations. The study aims to analyze indicators of the rentier economy in Iraq, analyze indicators of financial sustainability in Iraq for the period from (2004 - 2022), and analyze the relationship between the rentier economy and financial sustainability in Iraq for the period from (2004 - 2022). The researcher developed a hypothesis stating that sustainability and its indicators in Iraq may lead to raising the efficiency of Iraq's performance in light of the fluctuations occurring in the oil sector.

The study relied on the inductive approach using the general descriptive analytical method to learn the basic and theoretical concepts of financial sustainability and the rentier economy, and analyzed the study sample based on data from the Iraqi Ministry of Finance and the Central Bank of Iraq.

The study reached the following results: The Iraqi economy is a rentier economy as it depends on the crude oil sector in terms of oil revenues, which constitute more than (95%) of total public revenues, while oil output constitutes more than (50%) of the gross domestic product. Which made it more vulnerable to external fluctuations in global oil markets. The results of the study showed that tax revenues contribute a low percentage of public revenues, which ranges from (3-4%) due to the weak efficiency of the tax system and tax administration and the high incidence of administrative and financial corruption.

As for internal debt, it decreased continuously during the years (2004 - 2008) due to the rise in crude oil in global markets, especially after the lifting of economic sanctions and allowing increased oil exports. Internal debt also witnessed an increase in the year (2009) due to the decline in crude oil prices in global markets. As a result of the negative effects of the global crisis (2008), which led the state to turn to internal borrowing to finance the deficit in the general budget. This is also the case in the years (2014-2016), as it also witnessed an increase due to the decline in oil revenues as a result of the decline in oil prices and the deterioration of the security situation in the country.

Accordingly, the researcher recommends the following: Striving to reform the tax system and advance it in a way that achieves the required economic goals, foremost of which is financing the deficit in the general budget, and then achieving economic and financial stability. One of the conditions for enhancing financial sustainability in rentier countries, including Iraq, is the necessity of achieving a set of conditions in it. It is necessary to achieve a deficit chain and stable public debt in the long term.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University of Babylon
College Of Administration and Economics
Department of Banking and Financial sciences

The rentier economy and the challenges of financial sustainability in Iraq / an analytical study

To the council of the college of administration & Economics Babylon University As A Partial Fulfillment of The Require remints For The Degree of MS.C In financial and banking sciences.

By
Karrar Hassen Dinar

Superspies by
Prof. Dr. Haider Ali Mohammed Al-Dulaimi

2023 **1445**